

القسم الأول

مصر وإفريقية



## الباب الأول

### مصر في وادى النيل

#### الفصل الأول

#### الدولة الحديثة والسودان

عملت مصر في النصف الاول من القرن التاسع عشر على توسيع اقليمها في منطقة الشرق العربى وإفريقية في نفس الوقت . وكانت تجربتها فريدة في نوعها وتستحق التسجيل ، وخاصة في ذلك الوقت الذى لم يزد فيه تعداد المصريين على مليونين ونصف مليون نسمة . وبعد أن أنشأت مصر ادارة حديثة في بلادها وقامت بتجربة في شبه الجزيرة العربية تحولت أنظارها إلى السودان . فماهى الاسباب التى دفعت مصر إلى هذا الاتجاه ؟ وكيف تم لها أن تتحد مع هذه المناطق الافريقية الواسعة ؟ وما الذى تمكنت من إنشائه هناك ؟

#### (١) - أسباب الفتح :

تمكنت مصر منذ ١٨١١ من ضرب النظام الاقطاعى المملوكى ضربة قاسية ، وتمكنت بعد ذلك من البدء في تطوير اقتصادياتها ، سواء أكانت مرتبطة بالزراعة أو بالتجارة أو بالتصنيع . وبعد التشكيل الاجتماعى الاقطاعى ظهرت مصر في شكل جديد تساوت فيه الرعاية أمام ولى الأمر ، رأس الدولة . لقد أصبحت الدولة هى كل شئ في مصر ، ولها حقوق على كل المصريين ، وفي مساواة تامة . وأصبح من مستلزمات هذه الدولة أن تحرص على أمنها الداخلى والخارجى ، أى على سلامة أراضيها ، وتسيطر كذلك على الموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لها داخل حدودها . ومادامت هذه الدولة قد عملت على توحيد اقاليم المشرق العربى ، فمن الطبيعى أن تفكر في ادخال

السودان معها داخل هذه الدولة الحديثة الناشئة . كما أن إمكانية وجود اعداء ، شرقيين أو غربيين لهذه الدولة ، كان يفرض عليها أمر القضاء عليهم ، حتى تتمكن من الاستمرار في تجربتها حتى النهاية ، وتوحد المنطقة وتدافع عنها ضد الاطماع الاستعمارية ، وتسوى بين ابنائها في الحقوق والواجبات ، كما تسوى بينهم في المصير .

فالدولة اذن كانت هي السبب الأول المحرك لعملية فتح مصر للسودان ، أو ضم مصر للسودان ، أو اتحادهما معا ، سواء أكان ذلك لارضاء عوامل سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو معنوية .

وكان جزء من المماليك قد فر إلى الصعيد بعد مذبحة القلعة سنة ١٨١١ ، ثم اضطروا بعد ذلك إلى الخروج جنوبا مبتعدا بنفسه عن سلطة الدولة التي قررت القضاء على الاقطاع . وتمكن بعض المماليك من المعيشة في اقليم النوبة واطليم دنقلة ، وبشكل يجعل حكومة مصر تحشى من امكانية عودتهم أو مناوئتهم لها . وخشيت مصر من تحالف هؤلاء البكوات مع سلطان سنار أو تحالفهم مع ملك الامهرة أو مع الانجليز . فاضطر الوالي إلى أن يطلب من ملك سنار سنة ١٨١٣ عدم مساعدة هؤلاء المماليك ، ثم عاد وطلب نفس الشيء في سنة ١٨١٥ من ملك الامهرة . وكانت القوات المصرية في ذلك الوقت مشغولة في الجزيرة العربية ، وكان معظمها من القوات القديمة وغير النظامية ، وانهكت في صحراء نجد وقفارها ، ثم بدأت الجبهة اليمنية في مشاغبة القوات المصرية ، فهل كان في وسع محمد علي ، وولايته تكاد تكون بدون قوات دفاع كافية ، أن يستمر في عملياته لمعونة السلطان في الجزيرة العربية ويترك اعداء المماليك يهددونه في ولايته ؟ لاشك أن موقف محمد علي كان صعبا من هذه الناحية خاصة وانه لن ينسى الدور الذي قامت به التحلثا لاعادة نفوذها إلى مصر سنة ١٨٠٦ متحالفة في ذلك مع المماليك ، وارسالها حملة فريزر إلى مصر في العام التالي . وكان من الطبيعي أن يخشى محمد علي أى دسائس بريطانية ضده ، خاصة وانه قد اضاف المماليك إلى صفوف اعدائه ، ولم تكن

العلاقات ودية بين الحبشة ومصر . فأى تحالف مملوكى بريطانى ، أو مملوكى حبشى ، أو مملوكى سودانى سيؤثر بلا شك على وضعية الدولة المصرية التى كانت قواتها موزعة فى بلاد العرب .

ومع سلامة الدولة وامنها لا يمكننا أن ننسى ضرورة وحتمية نموها ، فإذا كانت مصر كدولة قد أخذت فى التجاوب مع البلاد العربية ، وإذا كان محمد على قد طالب السلطان فى ذلك الوقت بمنحه ولاية سوريا حتى يتمكن من تضيق الخناق على الوهابيين من جانبين ، فمن الطبيعى أن تنمو هذه الدولة المصرية فى بقية الاقاليم العربية ، وخاصة تلك التى تواجه سواحلها سواحل الحجاز ، أى فى الاقاليم السودانية .

وكان محمد على يعرف اهمية الموارد الاقتصادية للسودان ، وسمع عن وجود الذهب والزمرد فيه ، وعلم بوصول القوافل تحمل الصمغ العربى وريش النعام وسن الفيل من كردفان وغير درب الاربعين حتى اسبوط . وكانت هذه القوافل تصطحب معها عددا من الرقيق أو العبيد الذين كان وجودهم يعتبر سلعة من السلع ، لها قيمتها الاقتصادية ، رغم انها بشرية ، ويعترف بها المجتمع ، بل ويحتاج اليها . وكان فى وسع مصر أن تحصل على رجال اصحاء اقوياء يعملون فيها أو يشتركون فى قواتها المحاربة ، وكان هذا اغراء جديد لاولى الامر على التفكير فى السيطرة على السودان ، أو وضع امكانياته متحدة ومكملة للامكانيات المصرية . ولقد عرف عن السودانيين الامانة والنظافة ، فكانوا يصلحون للعمل عند الامراء وكانوا يصلحون للعمل فى الجيش وخاصة فى المناطق النائية ، والمناطق التى توجد بها مراكز للحراسة .

وكان من حق مصر - وهى تعيش على النيل - أن تسير جنوبا مع هذا النهر صوب منابعه ، خاصة وأن أى حدود لم توجد ولم توضع بين مصر والاقاليم الجنوبية فى افريقية . ومن الطبيعى ان يحاول المصريون حل هذا اللغز الذى يتلخص فى معرفة مكان منابع النيل .

كانت كل هذه العوامل تدفع الدولة المصرية دفعا صوب السودان ، وصوب الجنوب ، وصوب الاقاليم الافريقية الموعلة في افريقيتهما ، والتي تتمم مصر . وأخيرا فعلينا الا ننسى تلك المحاولات التي قام بها بعض ابناء جنوب الوادى نفسه لوصول ادارة الدولة المصرية اليهم ، وكان بعضهم يشكو من فقد سلطنته أو امارته ، والبعض راغب في الوحدة مع مصر ، والبعض يتمنى أن يكون مصريا . ولقد اتصل عدد كبير منهم برأس الدولة المصرية في ذلك الوقت ، في القاهرة ، ثم في الحجاز حينما ذهب لنجدة القوات العسكرية هناك ، ثم في القاهرة بعد عودته من جديد . وما من شك في انهم قد زينوا له العملية واعطوه مواصفات عن اقليمهم تغرى بالدخول في عمليات بعيدة ، وفي الوقت الذى كانت مصر فيه مشغولة دائما بالجزيرة العربية . وعلى أى حال فيصعب علينا تقديم أحد العوامل على العامل الآخر رغم انها تكاثفت سويا ونجحت في أن تقرر مصر أمر الذهاب الى السودان ، سواء أكان ذلك لاسباب اقتصادية أو سياسية أو معنوية أو استراتيجية .

## (٢) - الحملات الحربية :

أفادت القيادة المصرية من تجربتها مع الجنود وفي مسائل القومين والنقل من الحرب في الجزيرة العربية ، وكان في وسعها أن تقوم بتجربة في السودان أحسن من تجربتها أمام الوهابيين . وكانت القوات المصرية حتى ذلك الوقت تشتمل على اعداد كبيرة من الجنود غير النظاميين ، ومن الاتراك والالبان والمغاربة . وكانت هذه الجنود من بقايا جيش الاحتلال العثماني في مصر ، إذ أن الجيش المصرى الحديث ، المنظم المدرب ، لم يكن قد نزل بعد إلى ميدان المعركة . وعلى أى حال فمعهما كانت درجة الضبط والربط عند هؤلاء الجنود فان عددا منهم كان من الفرسان ، وكانوا جميعا يستخدمون البنادق والغارات ، أى يستخدمون الاسلحة النارية ، وهى ميزة كبيرة تميزهم على غيرهم من المقاتلين في المنطقة في ذلك الوقت . ولم يكن من المتوقع أن يقاوم الامراء الاقطاعيون في السودان مثل هذه القوات ذلك أن النظام كان شبه معدوم لديهم ، وكان

اعتمادهم على الحراب قبل أى شئ آخر .

وبدأ اعداد القوات المصرية اللازمة للسودان باشراف محمد لاطو على ،  
الذى كان عليه اعداد المراكب وتجهيز المؤن والذخائر ، ولحرب طويلة المدى ،  
وفى ميدان عمليات بعيد عن قواعدهم . ولقد اجتمعت هذه القوات فى حلفا  
وقارب عددها الخمسة آلاف . ثم بدأت العمليات لنسف بعض الصخور فى  
الجنادل حتى تتمكن السفن من المرور ، ثم بدأت الحملة سيرها .

ولقد كانت اولى نتائج هذا التحرك هو استسلام عدد من البكوات المماليك  
وطلبهم العودة وأسروهم إلى مصر .

وكان قائد الحملة هو اسماعيل كامل ابن الوالى محمد على ، وكان شابا بلغ  
من العمر خمسة وعشرين سنة ، نشطا غيورا وربما مغرورا إذ أنه لم يظهر من  
الكفاءة مثل ما أظهره أخوه ابراهيم . وسارت الحملة بعد الشلال الثالى جنوبا  
مصطحبة معها مهماتها ومؤنتها وذخائرها ، وسار الفرسان لحماية المشاة فى  
الوقت الذى تقدمت فيه السفن مع النهر . ووقعت أولى الاشتباكات مع  
الشايقية ، وخاصة بعد أن أصر القائد الشاب على ضرورة تسليمهم لاسلحتهم  
وعدد من جيادهم له ، وعلى أساس ان الباشا يرغب فى ضمان ولائهم ، وأنه  
يريد شعبا يفلح الأرض لايحمل السلاح ويقاقل ، وفى الوقت الذى قد  
لا ترغب الدولة فيه فى قيام المشكلات . وحينما انتهت المعركة ، ورغم انتصار  
القوات المصرية ، اضطر محمد على إلى التدخل وتوبيخ ابنه على مثل هذا  
الاشتباك . ووقعت موقعة فى كورنى وانتصر فيها المصريون كذلك ، ثم  
استمرت الحملة فى زحفها جنوبا صوب مملكة سنار .

وكانت مرحلة العمليات فى اقليم سنار تبشر بدخول الحرب فى طور  
جديد ، بعد أن انضمت أقاليم حلفا ودنقلة للحكم المصرى . واستتبع هذا  
الطور ارسال ابراهيم باشا إلى جنوب الوادى لكى يبدأ فى تنظيم وسائل الحكم

والادارة . وكانت أنظار الحكومة ، وتفكير الدولة قد بدأت في الاتجاه في هذه الفترة صوب الامكانيات الاقتصادية والثرية للسودان ، وبشكل واضح ، وللوصول إلى مزج هذه الامكانيات بامكانيات شمال الوادى . فظهر اهتمام الحكومة بالسودانيين كعنصر هام ولازم للتوحيد ، كما ظهر اهتمامها بالبحث عن العروق المعدنية والمناجم ، وخاصة للمعدن النفيس الاصفر الرنان ، الذى يمكن به شراء كل شئ ، وتقييم كل شئ .

وبدأت الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين بعض الامراء السودانين لارسال الشبان إلى مصر للخدمة في الجيش ، وصدرت الأوامر بمجمع خروج أى من أبناء السودان للخارج باسم الرق أو الاسترقاق ، فالسودانى جندى وتفضله الدولة المصرية كعنصر محارب ، ولا تسمح بالتجارة فيه . وصدرت الأوامر للمستولين في جنوب الوادى لارسال الاختشاب اللازمة لبناء السفن وغيرها من غابات السودان . وكانت الحكومة تحتاج في أول الأمر إلى ما لا يقل عن ثلاثة آلاف سودانى سنويا للعمل في الجيش ، ثم زاد هذا العدد نتيجة لاحتياج الحكومة للسودانيين للخدمة في الأقاليم السودانية نفسها ، بعد أن ثبت عدم ملائمة مناخ السودان للعناصر التركية والشامية .

وبعد أن عملت الحملة الأولى بقيادة اسماعيل في منطقة سنار ، أخذت الحملة الثانية بقيادة ابراهيم في العمل في منطقة النيل الأبيض . أما الحملة الثالثة فكانت بقيادة محمد بك الدفتردار ، صهر محمد على ، والذى كان عليه أن يعمل في منطقة غرب السودان ، في كردفان وحتى دارفور .

ولم تلق هذه الحملات صعوبة تذكر ، وذلك بسبب اختلاف التسليح بين السودانين والقوات المصرية . وهناك عامل ثان أثر في قلة العمليات الحربية بين المصريين والسودانيين ، وهو يرجع إلى شدة تمسك السودانين بالاسلام ، ذلك الدين الذى يحرم على المسلم مجاهدة المسلم ، ويحرم عليه إعتبار بلاده أرض جهاد . ولقد قيل السودانىون انضمامهم لمصر واتحادهم معها ، غير

مفرقين بين مصرى وسودانى ، وكانوا فى حقيقة الأمر يتطلعون إلى الوحدة ، وهى طبيعية بين شعبين عربيين مسلمين ومتجاورين . ولقد حاول بعض المؤرخين إستغلال حادثة قتل اسماعيل ابن محمد على لاضفاء ضوء معين على العلاقة القائمة بين المصريين والسودانيين ، ولكن هذه الحادثة لاتدل على الكثير خاصة وانها مرتبطة بشخص ، ولم يحدث مثلها فى مناطق أخرى من السودان ، وإن كانت هذه الحادثة - مع ما تلاها من انتقام محمد بك الدفتردار - سببا فى فرار كثير من الأهالى من المنطقة ، وتركهم لقراهم وعدم دفعهم الضرائب ، فحرمت الحكومة بهذا الشكل من مجهوداتهم كرعايا ، واستمرت هذه الحال لمدة سنوات طويلة فى تلك المنطقة قبل ان تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية . وعلى أى حال فاذا كانت عملية الدفتردار قد حرمت الحكومة من الضرائب ، إلا أنها اخضعت الاقليم ، وزودت مصر بعدد من السودانيين للعمل فى قواتها المسلحة .

وتمت بذلك المرحلة الأولى من مراحل فتح السودان فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأصبح على السودان الذى اتحد مع مصر ان يشارك نفس مصير المصريين . وبدأت الدولة فى اعداد وسائل الادارة اللازمة لحكم هذه الاقاليم الشاسعة ، والتى اكدت لها صفتها الافريقية .

### (٣) - الادارة :

كان اسماعيل ابن محمد على هو أول من تولى حكومة عموم السودان أو حكمدارية السودان . وصدر أمر والده بتعيينه فى هذا المنصب فى شهر يوليو سنة ١٨٢٢ وبعد أن قتل فى سنار عين محمد على صهره محمد بك الدفتردار حاكما عاما على السودان ، أو الاقاليم السودانية ، فى فبراير سنة ١٨٢٣ .

وظل الدفتردار يحتل هذا المنصب ، وتلك السلطة حتى اكتوبر سنة ١٨٢٤ . ولقد اثرت عملية انتقامه لمقتل اسماعيل على علاقته بالأهالى فى بعض

المناطق ، فاضطر محمد على إلى ارسال محمد بك جركس لاحتلال هذا المنصب ، وحكم ملحقات مصر الجنوبية . إلا أنه لم يبق في الحكم لمدة طويلة ، ولا يمكننا أن ننسب له أى عمل هام إذ أنه قتل في ابريل سنة ١٨٢٦ وخلفه على باشا خورشيد في شهر يونيو . وظل هذا الاخير مدة ١٢ عاما حاكما عاما على الاقاليم السودانية ، وساعد هذا الوقت على حياة الاستقرار ، وعلى بدء تنفيذ سياسة حكومية في تلك الاقاليم .

يمكننا أن نعتبر أن الحكام الثلاث الاول لم يقوموا بالشئ الكثير ، فضلا عن أنه يمكننا أن ننسب اليهم شرف فتح السودان . ولكن خورشيد باشا اهتم بالادارة وانشأ أول نواة لادارة حكومية في السودان ، اقتبسها من الادارة المصرية الى حد ما ، رغم انه طبقها بنوع من المرونة . واختار خورشيد باشا مكان النقاء النيلين الازرق والابيض موقعا لعاصمة السودان ، وكان هذا هو المركز المتوسط بين الاقاليم السودانية المختلفة ، والذي يسهل اتصاله بمصر من ناحية اخرى ، وتلتقى عنده طرق القوافل البرية والبحرية ، مما يرشحه لكي يكون عاصمة للبلاد ، ومما يساعد على نجاح وسرعة ازدهار وزيادة سكان مدينة الخرطوم .

ويمكننا أن نفهم من اختيار عاصمة للاقاليم السودانية نوع العلاقة التي ستقوم بين هذه الاقاليم وبين مصر ، وهي تشبه الى حد كبير نفس العلاقة التي كانت موجودة بين مصر والدولة العثمانية . فهناك عاصمة ، ولكنها تخضع لعاصمة أكبر . وكان هذا هو نظام تسلسل القيادة العسكرية ، أو النظام المركزي للحكم ، والذي يسمح للقاهرة - مركز النشاط - بتوجيه السياسة في الخرطوم وجدة ودمشق .

وعلى أى حال فان لدينا شهادات كثيرة من الرحالة الذين زاروا السودان في هذه الفترة ، وثبتت السرعة التي ازدهرت بها مدينة الخرطوم ، خاصة وأن خورشيد قد عمل على تأمين التجارة وتأمين قوافل التجار ، فازداد الازدهار

داخل السودان نفسه ، كما زاد الازدهار بين مصر والسودان ، واتصل التجار ببعضهم . وكانت مدة حكم خورشيد باشا الطويلة ، والتي بلغت اثنتى عشر سنة ، تسمح له بالعمل على تشجيع الزراعة ومساعدة الاهالى على انشاء السواقي وزراعة القطن والنيلة وقصب السكر . واصبحت هذه المحصولات من أهم المنتجات السودانية . وكانت هذه المواد تعتبر مواد خام لازمة للصناعة ، وخصوصا فى مصر فى ذلك الوقت ، وبخاصة فى الصناعات الحربية ، التى تحتاج للقطن وتحتاج للبارود . ولاشك أن السلطة المركزية فى مصر كانت تعضد خورشيد باشا فى سياسته وادارته للسودان ، مادامت قد سمحت له بالبقاء هناك مثل هذا الوقت .

ومن المعروف أن محمد على نفسه كان يهتم شخصا بإدارة السودان ، وليس أدل على ذلك من رحلته التى قام بها الى تلك الاقاليم فى ديسمبر سنة ١٨٣٨ ، وقد بلغ من العمر سبعين عاما . ولقد اظهر محمد على حبه واحترامه للعدل والقانون ، وعمل على نشرهما فى السودان ، فعزل حاكم كردفان ، كما اضطر الى محاكمة عدد من الموظفين والكتبة التابعين له ومصادرة اموالهم نتيجة لمحاكمتهم ومعرفة سوء ادارتهم واستغلالهم لسلطتهم مع الاهالى . وكان محمد على يعتبر نفسه مريا للاهالى فى الاقاليم التى يحكمها ، ويعرف ان عليه واجب مساعدتها لاستمرار تطورها وتغديها ولاشك ان خورشيد باشا كان يعرف ذلك جيدا ويحاول تطبيقه فى القطاع المعهود به اليه حسب امكانياته .

ونشطت التجارة فى هذه الفترة وزادت رقعة الأرض المزروعة ، وادخلت بعض الصناعات ، مثل صناعة السفن فى ترسانة الخرطوم . وشجعت الحكومة التعليم الموجود فى ذلك الوقت ، وان كان متواضعا ويقتصر على شكل الكتاتيب . واهلرت الحكومة احترامها لرجال التعليم والفقهاء ، ولم تنس استشارة اصحاب الرأى من السودانيين فى المسائل الهامة التى تعرض لها . كل هذا بطبيعة الحال فى وقت كانت فيه حكومة السودان حكومة عسكرية . ولقد عملت هذه الحكومة على محاولة وقف غارات الاحباش على حدود

السودان ، وهجوم عصاباتهم على قوافل التجارة . وليس ادل على تجاوب الاهالى مع تلك السلطة المركزية الجديدة ، واحترامهم للقانون ، من مذكرات الرحلات التى تمكن الاوربيون من القيام بها فى تلك المناطق ، وفى ذلك العصر ، ودون أن يقع لهم أى حادث ، علما بأن قوة الجيش المصرى فى السودان كانت تتراوح بين خمسة وسبعة آلاف جندى .

ولقد ساهم السودان منذ ذلك العصر فى بناء الامبراطورية المصرية ، واصبح ابناؤه المجندون يعتبرون من بين خيرة رجال الجيش المصرى .

وبعد حكم على باشا خورشيد تولى السلطة فى جنوب الوادى أحمد باشا جركس المعروف بأبى ودان . ولقد عمل هذا الحاكم الجديد على تحسين الخرطوم ، وعلى تقسيم الاقاليم السودانية من الناحية الادارية إلى اخطاط ، والاختاط إلى أقسام . وكانت أهم أعماله هى محاولة القضاء على الفوضى الموجودة فى كردفان واخضاع تلك المنطقة اخضاعا تاما للحكومة . ثم عمل على احتلال اقليم شرق السودان ، وانشأ مدينة كسلا لكى تكون عاصمة لاقليم التاكا الجديد . وتوفى هذا الحاكم فى الخرطوم سنة ١٨٤٣ . وكان حاكما قديرا ساعد على تركيز سلطة الحكومة ، وعلى توسيع رقعة الاقاليم المنظمة علاوة على انشائه للمدن الجديدة فى كسلا . ولكن الروايات تختلف فى أمر موته ، وتذكر بعضها أنه مات منتحرا ، وتذكر الأخرى أنه مات موته طبيعية . وعلى أى حال فقد يرجح أمر موته منتحرا بالسلم . وكان بعض الوشاة قد أوعز إلى محمد على بأن أحمد باشا يعمل على الاستقلال بالسودان ، وأنه قد استند إلى امر كان قد اصدره السلطان سليم ، ويأمر فيه بأن يكون السودان وحدة ادارية مستقلة عن مصر وتخضع راسا للسلطان ، مثلها فى ذلك مثل مصر نفسها ، وأنه قد كتب إلى الباب العالى يعرض عليه تنفيذ هذه السياسة ، وتنصيبه هو ، واليا على الخرطوم فعزم محمد على على القبض عليه ، وأرسل قوة عسكرية من مصر لذلك . وسواء اصحت مسألة الوشاية ونزعاته الاستقلالية أو لم تصح ، فالهمم هو أن الحاكم العام قد تناول السم عند معرفته

وتولى بعده أحمد باشا المنكلى أمر السودان ، واهتم بزراعة قصب السكر وتنظيم المالية . ثم جاء بعده خالد خسرو باشا الذى صدر قرار تعيينه فى ديسمبر سنة ١٨٤٥ وان كان لم يصل إلى الخرطوم الا فى سنة ١٨٤٦ ، وبقي فى السودان حتى بداية عهد عباس . والمهم فى دراسة هذه الفترة هو معرفة أن استقرار الحاكم العام لمدة طويلة قد ساعد على استقرار الحالة العامة فى البلاد كما حدث فى عهد خورشيد . ولقد حاولت الحكومة أن تعمل على التقريب بين الاهالى والتقرب اليهم . وكان وجود الادارة المصرية فى السودان عاملا جديدا ادخل فى حياة الاهالى ، وساعد على تطور السودان ، بعد عدة قرون من التأخر .

ويمكننا أن نقول أن الادارة المصرية فى السودان لم تكن لها خطة واضحة وسياسة مرسومة من أول الامر ، ورغم ذلك فقد كان على حكام عموم السودان أن يدخلوا الى تلك البلاد نظاما اداريا يشبه النظام الموجود فى مصر ، أى يعنى استمرار الاقتباس من الغرب ، وفرض الانظمة من أعلى إلى أسفل ، أى من الحاكم إلى المحكوم . ولقد تركت الادارة المصرية تصريف أمور القرى والقبائل بين ايدى المشايخ المحليين ، ولكنها حاولت أن تضع إلى جانب سلطتهم بعض القوات العسكرية غير النظامية . ولم تكن الادارة تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك ، وخاصة فى ذلك العصر ، وسيسمح هذا الوضع بضعف المراقبة وباستغلال النفوذ ، مما سيكون له أسوأ الاثر على كل من الحاكم والمحكوم .

ولقد فتحت الادارة المصرية دفاتر خراج للسودان بمجرد انتهاء فترة الفتح أو الغزو ، وتكونت لجنة لربط الضرائب وقررت ما يقرب من ٦٠ الف جنيه ضرائب سنوية ، وهى ليست مبالغ باهظة . كما أن الادارة فتحت دفاتر الفردة وعهدت بها إلى الجهاز الادارى لتولى جمعها ، وكان على الجنود غير النظاميين ان يعاونوا الادارة فى تنفيذ هذه المهمة . ولكننا نرى أن جمع هذه الضرائب كان

في حقيقة الأمر متروكا للرؤساء المحليين ، مما ساعد على جبايتها دون مراعاة للمساواة ، وكان هذا التدرج الموجود بين شيخ القبيلة ، وشيخ مشايخ المنطقة ، ومأمور المركز ، فالمدير ، فالحكمدار فالحاكم يسمح لكل منهم أن يفرض الضرائب كما يحلو له ، إذ أن رئيسه المباشر كان يطالبه بمبلغ محدود من المال ، دون أن يتدخل لمعرفة المبلغ الذي حصله بالفعل . فكان في استطاعته أن يفرض الضرائب على أهل إحدى القرى ، ويعفى القرية الأخرى منها ، أو أن يحتفظ لنفسه بالمبلغ الذي يفيض عن حاجته . وكان معنى هذا أن بعض المسئولين عن جميع الضرائب في السودان كان في وسعهم جمع المال لحسابهم الخاص ، ودون أن يكون عليهم رقيب ، وكان كل ذلك يقع على كاهل الفلاح البسيط . فاذا أضفنا إلى هذا عدم كفاية الكتاب وعدم وجود قوانين مالية واضحة ، وبعض تلاعب أصحاب النفوس الضعيفة ، لوجدنا أن الأمر كان يحتاج إلى حزم . وكان الأهالي قد تعودوا دفع اتاوات أو هبات أو هدايا - سنوية أو شهرية - للقضاة وللمعلمين في الكتاب أو الزاوية ولائمة المساجد ، وكان الانحلال السياسي الموجود في السودان قبل مجيء المصريين لا يجبر كثير من السودانيين على أن يدفعوا أكثر من هذه الهدايا ، ولكن الأهالي اضطروا بعد مجيء المصريين إلى دفع الضرائب علاوة على الهدايا ، التي أصبح تقديمها نوعا من العادة أو العرف أو التقليد .

وعلى أي حال فإن الإدارة المصرية في السودان قد عملت منذ استقرارها ، على تلافى هذه الأخطاء وغيرها ، وساعد على ذلك طول مدة حكم الحكام . وإن كان الأمر سيتغير بعد ذلك ، حين يتوالى على حكمدارية عموم السودان خمسة عشر حاكما عاما في حوالى ثلاثين سنة . فعبز الحكام عن فهم البلاد والتعرف على أهلها ومعرفة حاجاتها .

وكان الاحتكاك الذي نشأ بين حضارتين متجانستين ومختلفتين في درجة ارتفاعهما على السلم الحضارى في غاية الأهمية بالنسبة للسودان ، إذ أنه دفع السودانيين إلى التحرك بعد فترات طويلة كانت حياتهم فيها هي حياة العصور الوسطى المظلمة .

## الفصل الثانى

### التطور والاطماع والسيادة

كانت التجربة المصرية فى السودان عاملا هاما ساعد على تطور المجتمع فى جنوب الوادى ، والخروج به من عصور الحياة البدائية والحكم القبلى الى مرحلة الدولة الحديثة . وكانت مصر نفسها قد تطورت فى هذا الوقت ، وبسرعة ، ومرت من النظام الاقطاعى الى نظام اجتماعى قامت الدولة فيه بكل الاءاء ، ولصالح الجميع . ولكن نتائج تجربة الدولة الحديثة فى مصر نفسها اختلفت عن نتائج نفس التجربة فى السودان ، وان كان كل من الاقليمين ، كل من شطرى الوادى ، قد تطور وسار الى الامام . فما هى الاسباب التى اثرت فى درجة تطور كل اقليم ؟ وما هو موقف الدول الاستعمارية من هذه التجربة الفريدة فى نوعها فى كل من شطرى الوادى ؟ وإلى أى شىء انتهت هذه التجربة ؟

#### (١) - التطور :

كانت مصر قد بدأت تطورها الاقتصادية الاجتماعى وبشكل عام منذ أن اصطدمت بالحملة الفرنسية ، ولو أن هذا التطور لم يظهر بشكل عملى تطبيقى إلا حين قام الشعب نفسه باختيار الوالى عليه ، وتوليته زمام الأمور . وسارت الدولة منذ السنوات الاولى من القرن التاسع عشر فى مصر على سياسة السيطرة والاشراف التام على كل وسائل الانتاج ، وظهر ذلك فى ميدان الملكية العقارية للاراضى الزراعية ، كما تبلور فيما بعد مع سيطرة الدولة على شئون التجارة وقيامها بمهمة التصنيع اللازمة للجيش وللقات المسلحة وللبلاد .

ولقد أصبح كل المصريين فى ظل هذا النظام الجديد متساوين أمام القانون ، أى أمام الحكومة ، فالكل جمهور ، والكل رعية ، والكل يخضع لها ويعمل

وينتج قبل أن يطالب بأى شئ ولا شك أن هذه كانت هى الطريقة الوحيدة لكى تتمكن مصر من الخروج من نظام اقطاعى قديم ثابت راسخ ، عمل على استغلالها لمدة قرون طويلة ، ولم تظهر فيه فى البلاد قوة وطنية من الطبقة الوسطى ، أو البورجوازية ، التى تعمل بالتجارة ، يمكنها تحمل هذا العبء وتطوير المجتمع بنفسها . فوقع هذا العبء على كاهل الدولة ، وقامت به وطورت الاقتصاد ، وهو أساس هام من أسس المجتمع فى مصر .

ولكن التطور الذى حدث فى مصر بدأ منذ سنة ١٨٠٥ واستمر بعد ذلك خطوة من بعد خطوة بالاستيلاء على أراضى الاوقاف ، والتخطيط للنظام الزراعى ، وعمليات تسويق المحصول ، بعد ضرب الممالك ضربة قاضية بمذبحة القلعة سنة ١٨١١ . وأعطى هذا التطور ثماره فى مصر رغم انشغالها بالحرب فى بلاد شبه الجزيرة العربية ، ورغم تحملها أعباء جسيمة من الناحية الحربية والناحية الاقتصادية .

وكان الاقتصاد المصرى المرحه قد شعر مع بداية امتداد سلطة الدولة المصرية إلى السودان فى سنة ١٨٢١ بحاجته الى تكامل الموارد الاقتصادية بالاقليم السودانية مع الموارد المصرية ، للاستمرار فى عملية الانتاج المتطورة والمتزايدة . ولكن السنوات الاولى التالية لتحرك القوات المصرية جنوبا فى السودان انفقت فى عملية التهدة ، وفى محاولة انشاء أداة حكومية تسير أمور السودان . وحينما بدأت هذه الأداة الجديدة فى الاستقرار وفى الحكم كان بعض التعديل قد ادخل فى مصر نفسها ، على نظام الملكية العقارية ، ونظام سيطرة الدولة على الانتاج والتسويق ذلك أن محمد على كان قد بدأ فى السنوات الاخيرة من العشرينات فى اقطاع كبار رجال دولته مساحات من الاراضى يقومون باستصلاحها وباستثمارها ، مع اعفائهم من الضرائب لمدة فترة معينة ، حتى يزيد كمية الدخل القومى ، ويهد لزيادة إيرادات الدولة المباشرة ، بعد فترة معينة . وجاء هذا التعديل فى السياسة الاقتصادية والانتاجية لمحمد على فى مصر فى الوقت الذى بدأت فيه الادارة الحكومية وسلطة الدولة الحديثة فى

الاستقرار في السودان . فهل كان في وسع محمد علي أن يستمر على السير طبقا لتخطيط موجه واحتكاري للدولة في السودان ، بعد أن قلل من درجة التوجيه والاحتكار وسيطرة الدولة على الاقتصاد في مصر ؟

حقيقة أن رأس الدولة كان قد أصيب بصدمة حيال الدولة العثمانية ، ومن دولة الغرب في ذلك الوقت ، بعد اشتراكه في حرب اليونان أو حرب المورة ، وتدمير أسطوله واجباره على الرجوع إلى مصر . ولم تعمل الدولة العثمانية على مكافأة مصر على الجهودات الكبيرة التي قدمتها لها سوى باسناد ولاية كريت لها ، ووضعها تحت اشراف واليها . كما أن مصر شعرت بخطورة تدخل الدول الأوروبية ضدها ، وامكانية تقويضها للنظام الذي انشأته ، وشعرت بعجز الباب العالي في نفس الوقت عن مساندتها أمام مثل هذا الهجوم ، بل لقد شعرت الدولة المصرية في ذلك الوقت بضرورة قيامها بدورها لتطوير المجتمع في الشرق الأدنى العربي ، وتطويره من ناحية الادارة والسياسة الاستراتيجية والاقتصاد ، حتى يمكنه أن يعمل بدوره على اصلاح الدولة العثمانية نفسها ، فوجدت مصر - وهي متحدة في ذلك الوقت مع الحجاز ونجد والسودان وكلها بلاد عربية - ضرورة ضم الاقاليم السورية اليها ، حتى تتمكن من انشاء دولة لها أهميتها ، ويمكنها ان تعمل على تطوير المجتمع الشرق .

وجدت الدولة المصرية إذن أن عملياتها تتضارب مع بقاء الدولة العثمانية بالشكل الذي وجدت عليه ، وشعرت من ناحية أخرى بضرورة عدم الاصطدام بالغرب في مثل هذه العمليات . وكانت سياستها تقوم على توجيه الاهالي نحو الانتاج ، ومحاولة نزع ما يحملونه من أسلحة ، حتى يستتب الأمن ويتفرغ الأهالي للخدمة والانتاج . ولاشك أن هذا الوضع قد أثر في سياسة محمد علي في مصر ، وجعله يحاول ارضاء عدد من قادة دولته ، وذلك بمنحهم مساحات واسعة من الأراضي التي يمكن اصلاحها وزراعتها ، وجعله بعد ذلك يفكر في التعاون في بعض القيادات الاقطاعية حتى لا يصطدم بها ، سواء أكانت هذه القيادات في السودان أو في لبنان ، كما يظهر من علاقاته مع امراء

الجيل بعد دخوله في حرب الشام . وصعب على الدولة في هذا الوضع الجديد ، ومع ذلك التطور الذى أصاب سياستها الاقتصادية ، أمر الاشراف ، والسيطرة التامة على الاقتصاد السودانى .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت الاقتصاد السودانى بأكمله كما كان قبل سنة ١٨٢١ . فنجد أنها قد أدخلت زراعة محاصيل جديدة واحتفظت لنفسها بغلة انتاج محاصيل معينة في شكل احتكار ، كما عاملت السودانين على أنهم رعية ، وفرضت عليهم المشاركة في الخدمة العسكرية الاجبارية ، مثلهم في ذلك مثل اخوانهم في شمال الوادى .

لقد أهتمت مصر بالحصول على مجندين من السودان ، خاصة وان مشروعاتها كانت تعتمد على الجيش وعلى القوة الحربية للوصول إلى أهدافها ، فكثرت طلبات محمد على لارسال السودانين للخدمة في الجيش ، وأثر ذلك على الانتاج الزراعى في السودان . واهتمت مصر في نفس الوقت الذى أدخلت فيه زراعة محاصيل جديدة في السودان بانشاء السواقي وشق القنوات ، وخاصة في المديریات الشمالية حتى تتمكن من زيادة الانتاج . وبدلا من ان تتدخل في الملكية العقارية للأراضي الزراعية ، كما حدث في مصر منذ بضعة سنوات ، قامت الآن بترك هذه الملكية العقارية حرة في السودان ، وعلى أساس ربط مبلغ معين من الضرائب على كل ساقية من سواقي الرى . ومرة جديدة نجد أن السودانين - الذين لم يألفوا استخدام العملة منذ وقت طويل - ينظرون الى هذه الضرائب الحكومية على انها مرتفعة ، ويقوم عدد منهم بهجر مزارعة ، والذهاب الى اقليم شرق السودان أو اقليم كردفان ، للعمل في الرعى ومعنى ذلك أن قطاعا من السودانين لم يتجاوب مع هذا التطور المنطقى في الانتاج ، من رعى الى زراعة موسمية ثم زراعة دائمة ، وفضل عليها التقهقر للوراء ، والعودة الى الانتاج البدائى والرعى . واثر هذا العامل بطبيعة الحال على الانتاج وعلى إيرادات الحكومة ، وكان الامر يتطلب مزيدا من السلم ومن التفاهم والتعليم ، حتى يستمر تطور المجتمع دون حدوث نكسات .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت رعيتهما من السودانين يفعلون ما يرغبون ، بل حاولت أن توجههم صوب العمل والزراعة والانتاج .

ولاحظت الدولة انتشار عدد كبير من التجار الاجانب فى الاقاليم السودانية ، وعملهم على المتاجرة فى الصمغ العربى ، وكانت الادارة المصرية الحديثة فى جنوب الوادى قد شجعت قدوم الاجانب وقدوم بعثات التبشير ، ولكنها شعرت بخطورة ترك التجار الاجانب يجمعون الصمغ العربى ويجنّدون جيوشا كبيرة من الاهالى فى هذه العملية ولمصلحتهم دون غيرهم . وزاد الأمر خطورة أن هؤلاء التجار الاجانب كانوا يسلحون عددا من أعوانهم بالبنادق والاسلحة النارية .

وكانت هذه العمليات تغرى السودانين الذين يفرون من الزراعة على الانضمام اليها ، ويضعون أنفسهم فى خدمة التجار المستغلين الاجانب . فعملت الدولة على احتكار تجارة الصمغ العربى ، وحددت سعرا لبيعه ، وبالتسعيرة ، وهو ستين قرشا للقنطار ، ولا يقل عنها ولا يزيد ، والا فهناك عقوبة لكل من البائع العربى السودانى والمشتري الاجنبى ، وذلك حتى تحفظ للبلاد بثروتها ، وتمنع الاجانب من المساومة فيها . ولقد اضطر بعض المديرين إلى عقاب السودانين ، بل والاوربيين الذين يرفضون تنفيذ هذه الأوامر ، وكانت العقوبة عقوبة بدنية فى ذلك الوقت ، ولا تسمح للاجنبى الذى يذوقها بالعصى أو بالكرباج ، بالعودة إلى المخالفة من جديد .

ووجدت الدولة أن من حقها السيطرة على المناجم والمعادن وثروة تحت الارض فى السودان وبعد أن علمت بوجود الذهب فى منطقة فازوغلى امرت بالبحث عنه واستخراجه وتنقيته . ومع زيادة الاعباء الملقاه على كاهل الدولة ازداد احتياجها لهذا المعدن النفيس . وزادت حروب الشام من الاعباء المالية لمصر فى الوقت الذى تجمعت فيه الغيوم ، وانذرت بقرب هجوم الدولة العثمانية على مصر ، وفى الوقت الذى اظهرت فيه بريطانيا موقفا عدائيا صريحا . وفى

هذا الوقت سافر محمد على إلى السودان ، ولم يقيم كثيرا في الخرطوم ، بل تركها إلى الروصيرص ثم إلى فازوغلى ، التى بنيت فيها مساكن للعمل ، وثكنات للجند ، وإحدى المستشفيات ، ونمت كمدينة لها قيمتها . وشاهد محمد على هناك عمليات تصفية وتنقية وصهر الذهب ، واستغل الوالى نفس الرحلة للإصلاح من أحوال الإدارة فى السودان . وحين علم بعد ذلك بوجود الذهب فى منطقة جبال النوبا أمر بتجهيز الحملات العسكرية لتوسيع حدود الدولة التى يظن أن الذهب موجود فيها . وقد أرسل عددا كبيرا من العمال والآلات لاستخراج الذهب وتصفيته ، مع عدد من المهندسين والأطباء والموظفين للحصول على هذا المعدن .

ولاشك أن كل هذه العمليات ، من سيادة أمور السلم ، وإنشاء اداة حكومية ، وإنشاء عدد من المدن والعواصم ، قد أثر فى المجتمع السودانى تأثيرا كبيرا ، وأصبح من السهل على السودانين أن يشاركوا المصريين فى حياتهم ، وفى مصيرهم . أما هذه القطاعات وتلك العناصر التى لم تتجاوب مع سياسة الدولة الجديدة ، ومع مجهوداتها فى الانتاج ، فانها كانت قلة بسيطة ، ولا تعبر عن مجموع السودان .

وشارك السودانى المصرى حياة الجندية والعمل فى الإدارة والمعيشة فى ظل قانون واحد ، وأصبحت ملحقات مصر هى اجزاء فعلية من مصر ، وأصبح فى وسع المجتمع السودانى أن يستمر فى تطوره ، وفى تجاوبه ، رغم الاطماع الاستعمارية التى احاطت بهذه الدولة المصرية الحديثة من كل جانب .

## (٢) - الاطماع :

كانت أولى الاطماع الاستعمارية هى اطماع الدولة البريطانية ، والتى حاولت زيادة نفوذها فى مصر منذ خروج الحملة الفرنسية منها ، ومحاولة بريطانيا التحالف مع الممالك ، وإرسال حملة الجنرال فريرز لاحتلال مصر سنة

١٨٠٧ . ولقد قامت بريطانيا في نفس الوقت بارسال بعثة اللورد فلانسيا للمرور في شرق السودان ، ولزيارة الحبشة تمهيدا لاقامة تحالف جنوى إفريقى يمكنه أن يعارض مصر ويصطدم بها أو يؤثر في مياه النيل ، أو حتى يهدد بالتصرف فيها ، في نفس الوقت الذى تقوم فيه بريطانيا بمهاجمة مصر نفسها . وهكذا خشيت مصر منذ أول الأمر من إمكانية قيام تحالف بريطانى حبشى ضدها . وبعد أن فر بعض امراء الممالك إلى السودان ، زادت مخاوفها من إمكانية قيام تحالف مملوكى بريطانى ، أو تحالف مملوكى حبشى ضدها . وكان من المنطقى أن يحدث صدام بين أى من هذه القوى ، أو مجموعها ، وبين مصر ، خاصة وأن طبيعة تكون هذه القوى وطبيعة مصالحها كانت تتعارض مع طبيعة تكوين مصر ومصالح أهلها .

كان الممالك يمثلون قوة اقطاعية ، ويحاولون إعادة سيطرتهم وامتيازاتهم على مصر ، كما كانت الحبشة تعيش في نظام اقطاعى واضح ، وتناصب مصر العداء ، بدعوى اختلاف الدين بين الاقليمين الافريقيين ، ورغم وجود رأس وبطربرك الكنيسة الحبشية في مصر . وكانت بريطانيا دولة استعمارية ترفض قيام دولة حديثة تسيطر على طرق المواصلات الامبراطورية مع الهند والشرق الأقصى ، وخاصة بعد أن دخلت القوات المصرية الشام ، وأصبح طريقى الهند يمران داخل حدود الدولة المصرية المتحدة . كما كانت بريطانيا دولة تجارية ، تسير على أساس رأسمالى ، وطبقا لنظرية حرية التجارة والباب المفتوح ، التى تسمح لها بالمساومة ، وبالحصول على المواد الأولية بأقل سعر ممكن ، وبيع منتجاتها ومصنوعاتها بأعلى سعر ممكن . وكانت بريطانيا تناصب الدولة المصرية العداء ، خاصة وأنها قد خشيت من إمكانية بعث النهضة الحديثة في الشرق الادنى ، أو إمكانية تدخل روسيا بدعوى الدفاع عن الدولة العثمانية أمام الاعتداء المصرى ، مع ماقد يؤديه ذلك إلى تمكن روسيا من الخروج من المضائق إلى البحر المتوسط .

وإذا كانت مصر قد تمكنت من القضاء على الخطر المملوكى في شمال

السودان بسهولة ، فانها قد اضطرت إلى إرسال بعض الحملات إلى شرق السودان لمنع أى إعتداء حبشى على هذه الاقاليم ، ولمنع العصابات الحبشية من قلقله النظام على حدود الدولة الحديثة . واضطرت مصر - نتيجة لموقف الحبشة ، ونتيجة لهجرة بعض السودانيين من مناطقهم الزراعية والتجائهم إلى شرق السودان - إلى أن تطلب من الدولة العثمانية أن تعهد لها بمينائى سواكن ومصوع ، حتى تتمكن من الاشراف على مخارج الاقليم ، وتتمكن من السيطرة على الرعية .

وبقى بعد ذلك الخطر البريطانى ، وكان هذا الخطر يهدد مصر ويهدد الدولة الحديثة ، وفى كل إقليم من أقاليمها ، خاصة وأن مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية كانت تتعارض مع هذه الدولة الحديثة .

وعملت بريطانيا على هدم تلك الدولة المصرية الحديثة ، ومن أساسها ، وبدأت حربا اقتصادية منظمة ضدها ، تلتها بهجوم حرى ، لكى تقضى به عليها . وبدأت بريطانيا بالاتفاق مع الدولة العثمانية على إلغاء نظام الاحتكار ، فى كل ممالكها وأقاليمها ، وعقدت مع هذه الدولة اتفاقية « بلطة نيمان » التى اعترفت لبريطانيا بحرية التجارة فى كل أقاليم وممالك الدولة العثمانية . وكان معنى ذلك هو عودة النشاط البريطانى التجارى فى مصر وأقاليمها حسب نظرية حرية التجارة ، وإستخدامها لنظام المساومة أساسا لحصولها على أكبر ربح ، حتى ولو كان ذلك على حساب عرق الكادحين ودمائهم . ولم يكن فى وسع محمد على فى ذلك الوقت ، ولادولته الحديثة ، أن يصر على إهمال مثل هذه الاتفاقية مادام مضطرا أمام العالم إلى الاحتفاظ بالسيادة العثمانية عليها . أما فى حالة رفضه لمثل هذه السيادة فيمكنه أن يعتبر نفسه ثائرا ومتمردا على صاحب الحق الشرعى ، ذلك السلطان خليفة المسلمين ، الذى اتفقت الدول الأوربية على الاعتراف باستقلال بلاده وسلامة أراضيه . ومعنى ذلك أن مصر الحديثة ستصطدم بالدولة العثمانية ، وكل قوة دولية ترى من مصلحتها الاحتفاظ بحياة الرجل المريض .

ثم ثنت بريطانيا بعد ذلك بعملية استراتيجية تهدف السيطرة على المواقع المصرية . وبعد أن أبعدت المصريين عن الخليج العربي ومياه مسقط ، عمدت في سنة ١٨٣٩ إلى شراء جزيرة بريم في نظير ثمن وهى ، هو أربعين كيسا من الارز ، ثم احتلت صخرة عدن ، لكى تتخذها قاعدة استراتيجية تحاول منها اقفال المفااتيح الجنوبية للبحر الاحمر ، والاستناد اليها لارسال قوات مسلحة لاحتلال القصير والسويس ، والسير منها صوب القاهرة نفسها . لقد استعدت بريطانيا اذن لهدم تلك الدولة الحديثة وعلى أساس أنه لا يمكن للامبراطورية أن تعيش إلا إذا ما اخضعت مصر لنفوذها ، وعلى أساس أن أى حركة تحررية تظهر في القاهرة ستهدد الامبراطوريات الاستعمارية .

ولم تكن هذه العمليات إلا تمهيدا لضرب الدولة المصرية الحديثة في عقر دارها ، وضربها من الخارج ومن الداخل ، ضربها من البحر المتوسط ومن البحر الاحمر ، وفي نفس الوقت الذى يمكن لبريطانيا فيه أن تشتري عناصر رجعية وتسخرها في خدمة الاستعمار والاستغلال .

وكان هذا هو ما حدث بالفعل حين استعدت القوات البريطانية الامبراطورية في خليج عدن مع أسطول الهند ، وحين استعد الاسطول البريطانى في البحر المتوسط في مالطة وجبل طارق ، إستعدت للهجوم ، مستندة في ذلك إلى ضرورة عودة المصريين إلى بلادهم ، واعترافهم بهدم مجهوداتهم . استعدت هذه القوات الحربية الاستعمارية في الوقت الذى تحرشت فيه الدولة العثمانية بالادارة المصرية في سوريا . وفي الوقت الذى انفقت فيه بريطانيا الأموال ، ووزعت الأسلحة على الدروز ، للقيام بثورة في وجه مصر ، وفي وجه الوحدة الاقليمية العربية ، وفي صالح العودة إلى النظام القديم ، وفي صالح الرجعية والاقطاع . ولاشك أن هذه العملية قد درست وبحث قبل تنفيذها ، وأن بريطانيا قد انفقت فيها الأموال والأسلحة ، حتى تتمكن من الوصول إلى اهدافها . وحين نشبت الثورة في الشام ، وكانت الثورة الرجعية الانفصالية ، كانت القوات العثمانية مستعدة للهجوم ، مثلها في

ذلك مثل القوات الاستعمارية البريطانية . ولقد اضطر محمد علي - تحت الضغط الدولي والضغط العسكري - إلى سحب قواته من سوريا ومن أعز أقليم إلى قلبه ، وطريقه الطبيعي إلى القسطنطينية ، وإلى الخلافة ، وإلى إعادة البعث في الشرق الأدنى ولكن الظروف والقوى الموجودة في الميدان كانت أقوى من أن يتحملها مجهود هذا القائد والمكافح الاسلامي . واضطر ماديا إلى أن يقبل عودة مرور الاستعماريين من سوريا إلى بلاد الرافدين والخليج العربي والهند ، مادام بعض أبناء سوريا أنفسهم قد وقفوا أمامه ، وشهروا السلاح في وجه جنوده ، ومنعوه من أن يطور اقليمهم ويطور الحياة في المنطقة ، ويعيد مجد الخلافة الاسلامية .

لقد أنتهت هذه الامبراطورية المهمة في الشرق الأدنى بعد انهزام القوات المصرية ، ونتيجة لتحالف الدول الاستعمارية مع الرجعية الداخلية في سوريا ، وفي الدولة العثمانية . وأعطت الاطماع الاستعمارية ثمارها ، ونجحت في تمويه الحق ، وفي تعطيل نمو شعوب شعرت بعد ذلك بفداحة خسارتها ، حين انفصلت عن مصر . ورضيت مصر أن تعود إلى حدودها الطبيعية ، وفي وادي النيل والدلتا ، وتركت الباقي للزمن والاطماع الاستعمارية ، وللتطور الطبيعي للشعوب ، وهو الذي سيشعرهم في يوم من الايام بفداحة خسارتهم نتيجة لانفصالهم عن مصر .

والمهم هو أن هذه الاطماع قد نجحت بتكتل دولي في ابعاد مصر عن سوريا ، ولكنها عجزت عن الفصل بين مصر وافريقية ، عن الفصل بين شمال الوادي وجنوبه ، إذ أن مصر كانت افريقية . ولم يكن من السهل على القوى الاستعمارية أن تبعدها عن افريقية .

كان الهجوم الاستعماري الاوربي على مصر نتيجة لتفاهم اوربي ، أو اتفاق استعماري على ضرورة ابعاد مصر عن الاقاليم السورية . ولقد نجح هذا الاتجاه في إبرام اتفاقية لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا كأول حل للمسألة المصرية . وادعت هذه الاتفاقية انها تعمل من أجل محمد علي ، وأسرة محمد علي ، وأنها تضمن له ولاسرتة الحكم الوراثي لمصر ، وعلى أساس أن تبقى مصر ولاية عثمانية . وحتى فرنسا وافقت على هذه الاتفاقية ، حينما عدلت مع اتفاقية المضائق في ١٣ يونيو سنة ١٨٤١ بعد أن كانت قد رفضت الاعتراف باتفاقية لندن الاولى .

وكانت إتفاقية لندن تعتبر إتفاقا لاعادة السلم الى الشرق الاوسط وبشكل متبادل بين الدولة العثمانية من جانب ، وكل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا من جانب آخر . واعتبرت نفسها وسيلة للمحافظة على استقلال تركيا وسلامة أراضيها ، ولكنها أصرت في نفس الوقت على ضرورة تطبيق كل المعاهدات والاتفاقات والقوانين السارى العمل بها في تركيا على مصر ، واخضعت بذلك الدولة المصرية الحديثة لنظام حرية التجارة ، والفت دوليا الاعتراف بأى نظام آخر قد تكون الدولة المصرية الحديثة قد أنشأته ، مثل نظام الاقتصاد المخطط الموجه ، الذى تمكن محمد علي من تطبيقه في بلاده .

واعتبرت الدول الاوربية أن أعطاء الباب العالى حكومة مصر لمحمد علي منحة لا أكثر ، وإشترطت الا يتعارض ذلك مع حقوق السيادة العثمانية على مصر ، والا يتعارض مع الواجبات المفروضة على الوالى ، بصفته أحد رعايا السلطان ، ومجرد حاكم لاحدى مقاطعاته.

وبعد أن كان السلطان قد عزل محمد علي بصفته نائراً ومتمردا عليه ، منحه فرمانا في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يمنحه فيه وأسرته حكومة مصر ، وعلى أن

يختار الباب العالى من يتقلد الولاية من أبناء محمد على من بعده . وكان على مصر أن تستمر فى ارسال الجزية والانفاق على الحرمين الشريفين ، وفى نفس الوقت الذى نكون فيه عملتها مطابقة للعملة العثمانية ، وعلى الا تزيد عدد الجيش المصرى على ١٨ الف جندى ، وعلى أن ترجع إلى الدولة العثمانية فى مسألة منح الرتب العالية فى الجيش . فأصبحت مصر مجرد ولاية من الولايات العثمانية ، وإن كان لها وضع خاص يميزها عن بقية الولايات ، مادامت لها اسرة حاكمة تتوارث الامر فيها . لقد نجحت الرجعية فى اجبار القوة النامية فى الشرق الادنى على أن تخضع من جديد لنفس نظام الرجعية ، وعلى أن تلبس نيابه .

وكان الباب العالى قد أصدر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ « خط شريف جلعانة » الذى حاول أن ينظم الادارة ويؤمن الأفراد على أشخاصهم وأموالهم ، وينادى بالمساواة فى وضع الضرائب ، وأمام الخدمة العسكرية ، وإن كان هذا القانون لا يزيد على مجرد حبر على ورق ، إذ أن الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لتطبيق مثل هذا النظام فعلا على اقاليمها ، أو حتى المساواة بين المسلمين والمسيحيين ، فى الوقت الذى سار فيه محمد على على سياسة علمانية واضحة . وعلى أى حال فلقد عملت الدولة العثمانية على الافادة من تحالف الدول الغربية الاستعمارية معها ، لكى تفرض شكلها ولونها على الدولة المصرية الحديثة . وبعد اعتراض محمد على على قيود فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وهى الخاصة بنظام الوراثة وتقدير الجزية والتعيين فى الرتب العسكرية ، فإن الباب العالى أصدر فرمانا آخر فى ٢٣ مايو ، ثم ثالث فى أول يونيو سنة ١٨٤١ غير بها نظام الوراثة ، وجعلها منحصرة فى الابن الاكبر الارشد ، فالأكبر من ذرية محمد على ، ولكن على أساس صدور فرمان التعيين من السلطان . وعلى أى حال فإن هذه الفرمانات قد نصت كلها على تقليد محمد على ولاية اقليم النوبا ودارفور وكردفان وسنار وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر مدى الحياة فقط ، أى بدون حق الارث .

وهكذا نجحت الدول الاستعمارية في ضمان مصالحها ، والاحتفاظ بمصر كجزء من أجزاء الدولة العثمانية ، ووضعت نظام حكم وراثي داخل نطاق هذه الدولة ، وطبقا للضمانات التي اتفقت عليها هذه الدول مع الباب العالي ، وبشكل يدعم مبدأ المحافظة على سلامة الامبراطورية .

ولكن هذا النجاح نفسه يعتبر تدعيما للوضع الدولي لمصر والسودان ، وسمح لهذا الوضع أن يستمر دون التمكن من تعديله أو الغائه ، بدون موافقة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية . فاذا كان الاستعمار قد نجح فعلا في فصل الاقاليم السورية عن مصر فانه قد شعر بعد ذلك بأنه بعجزه عن التدخل في المسألة السودانية قد ربطها اقليميا بمصر ، وبشكل لايسهل عليهم فصله من بعد ، إلا باجتاعهم واتفاقهم سويا .

وإذا كانت هذه التسوية سببا في قيام مشكلات جديدة في العلاقات المصرية العثمانية ، وشذوذ في الوضعية المصرية الذاتية ، بمنعها من التفاوض مع الدول ، وحماية مصالح الرعية الذين يعيشون داخل حدودها ، وبعيدا عن السلطة العثمانية ، وإذا كانت قد مهدت لتدخل الدولة العثمانية في شئون مصر الداخلية ، وبالتالي في من يشرف على شئون السودان ، إلا أنها قد جعلت من مصر وسودانها وطننا واحدا ، واثبتت عجز الدولة العثمانية ، مع قوتها وقوة حلفائها ، عن التصرف في شئون ودای النيل .

ولقد قاسى السودان ما قاست مصر من هذه التسوية المجحفة ، إذ أنها جعلت من السودان مجرد ولايات عثمانية ، عهد بها إلى الادارة المصرية ، بل جعل من السودان مجرد ولايات واقليم ملحقه بمصر ، بدلا من أن تكون مصرية . وبعد ذلك صدرت الفرمانات الجديدة لابراهيم وعباس ولسعيد ولاسماعيل بتولى ولاية مصر وملحقاتها ، وطبقا لشروط فرمان ٢٣ مايو وأول يونيو سنة ١٨٤١ وعلى أن تسرى في هذه الملحقات معاهدات الدولة العثمانية وقوانينها المعترف بها ، ومنها نظام الامتيازات الاجنبية ، والذي تكرمت الدولة

العثمانية بمنحه للاجانب في البلاد ، منذ عهد سليمان القانوني وفرانسوا الاول ، ملك الفرنسيين .

ولقد سمحت هذه التسويات بحضور الاجانب الى شمال الوادى وجنوبه ، سائحين ومتاجرين ومراقبين وطامعين ، خاصة وان مصر الافريقية كانت قد مهدت الطريق ، وشقت الترع وداست على الاشواك قبيل مجيء السادة الاوربيين . فحاول عدد منهم الاشتغال بتجارة سن الفيل وريش النعام ، وكانوا كلهم من المغامرين ، ويحاولون المعيشة في ظل الامتيازات التى حصلوا عليها من الرجعية ، ويتمون الوطنيين بالتأخر والتخلف والتواكل . ولقد أثر ذلك أكبر الاثر على سلطة مصر كدولة - أنهارت أمام القوى العسكرية والمادية - وعلى سلطتها كدولة افريقية تشرف على الخطوط وعلى كردفان وسنار ، وفي وقت توغل فيه الاجانب فى كل مكان ، واصبح على مصر أن تحافظ على « الوضعية » فى شمال الوادى وجنوبه ، وأن تحاول المحافظة على استتباب الامن والنظام فى ربوعها ، حتى تمنع الاجانب من التفرس فيها . وكان عليها بعد ذلك أن تختار بين البقاء فى ظل الدولة العثمانية ، وفى ظل السيادة التركية ، وتمنع عن نفسها اعتداءات الطامعين وبين هبوبها من جديد ، ومحاولتها الحصول على استقلالها التام ، مما قد يعرضها لاعتداءات ، بل ولاحتلال الدولة الاجنبية .

ولقد سارت مصر بعد هذه الصدمة الدولية فى هدوء ، وحاولت أن تحافظ على نفسها ، وكأنها تنتظر أياما أسعد من تلك التى مرت بها . وحاولت أن تزيد من استقلالها الداخلى ، داخل حدود الدولة العثمانية ، وفى ظل سيادتها ، حتى لا تصطدم بالاطماع الاستعمارية . ومرت مصر فى هذه المرحلة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ومع تولية اسماعيل أمر القاهرة وشئون افريقية ، التى كان يحلم بأن يصبح أول إمبراطور لها .

## بحر الغزال ودارفور

عملت مصر على تدعيم أمور الامن والنظام فيها ، وفي الامبراطورية التى عهد بها اليها ، رغم صعوبة الظروف ورغم الانهيار العسكرى والاقتصادى الذى اصابها . وبعد ما يقرب من عشرين سنة من عملية الانهيار ، تمكنت من الوقوف مرة جديدة على أرجلها ، بعد أن تمكنت من تنظيم اقتصادياتها على أسس جديدة ، مرتبطة ببحرية التجارة . وتمكنت فى عصر اسماعيل من توكيد سلطتها فى إفريقية ، وفى اتجاهات ثلاث : الاول صوب الغرب من بحر الغزال ودارفور ، والثانى صوب الجنوب وأعلى النيل وهضبة البحيرات وخط الاستواء ، والثالث مع سواحل البحر الاحمر جنوبا الى خليج عدن ومنها الى بلاد الصومال . وإذا كان الاتجاهان الأولان يدخلان فى نطاق وادى النيل ، فان الاتجاه الثالث يستقل بنفسه فى حدود وفى نطاق شرق افريقية . فما الذى تمكنت مصر من عمله فى كل ميدان من هذه الميادين ؟ وما الذى حققته ؟ وما هو موقف الاستعمار أمام هذا التطور والنمو الوطنى والاقليمى ؟

### (١) - اسماعيل والقضاء على تجارة الرقيق :

وصل اسماعيل الى اريكة الحكم لكى يجد أن السودان يعتبر موطناً من مواطني صيد وبيع وتجارة الرقيق فى العالم . وكان اسماعيل قد تعلم فى اوربا ، وكان مستنيراً ويمتاز بكونه من رجال الاعمال ، الذين يفضلون الانتاج وتضاعف رأس المال على الملكية العقارية الثابتة للارض أو للبهائم أو حتى للرجال . ووجد اسماعيل أن جده كان قد استغل الزنوج أو البازنجير فى الخدمة العسكرية فى قواته المحاربة . وكان فى وسعه ان يستخدم نفس هذه القوات ويصل إلى نتائج واضحة ، إلا أن دور التطور الذى وصل إليه الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت بعد انتهاء نظام الرأسمالية أو الاحتكار الذى أنشأه محمد

على ، وبدأ العمل بنظام حرية التجارة ، كان يعطيه وسائل جديدة للعمل والكسب . ووجد اسماعيل ان عددا من تجار اعالي النيل الابيض يثرون من عملية تجارة الرقيق وبيعه ، واسهم يستخدمون في ذلك حملات منظمة ، ومسلحة بالاسلحة النارية ، لاصطياد الرقيق . ووجد ان هذه الحملات وهؤلاء التجار يمثلون خطرا على دولته وممتلكاته ، ومنافسا قويا له في مد حدود دولته وتوسيعها . ولذلك فانه قرر الانهاء على تجارة الرقيق في افريقية حتى يتمكن من توصيل حدوده للحدود الطبيعية لحوض النيل . وكان امامه طريقان : فاما ان يصطدم بتجار الرقيق ، أو أن يستغلهم في تثبيت سلطة الدولة على هذه الاقاليم . واختار الطريق الثاني حتى يتمكن من استغلالهم في تهديد الطريق امام قواته ، واضعافهم وجنى الثمار بعد عملياتهم .

كان تجار الرقيق من الافارقة والاجانب قد انشأوا محطات تجارية لهم في مواقع هامة من افريقية ، ثم اخذوا في اقتناص الزنوج وبيعهم أو تصديرهم ، ووجدوا في هذه التجارة ارباحا كثيرة . وبنوا الزرائب ، وهى معسكرات محصنة يتخذونها قواعد لهم في عملياتهم ، ويضعون فيها صيدهم البشرى ، تهديدا لترحيله وبيعه . ولقد استعان هؤلاء التجار في بعض الحالات ببعض القبائل للاغارة على قبائل اخرى ، واخذوا يصدرون العاج الاسود ، لون البشرة السمرة للافارقة الاصحاء ، بعد أن كانوا يصدرون سن الفيل . وحين مر الرحالة في هذه المناطق ومر المستكشفون ، وجدوها في حالة من الخراب والدمار نتيجة لاعمال تجارة الرقيق .

وكم من رحالة مستكشفين اوروبيين وجدوا في نظام التجار العرب في افريقية عقبة كأداء تهدد توسع النفوذ الاوربي في افريقية ، وخشى من هذه المحطات العسكرية وهذه الزرائب ، وتلك القوات المسلحة بالاسلحة النارية ، لكي تقف يوما في وجه المستعمرين الاوربيين . ووجد هؤلاء المستكشفون والرحالة أنه لا يمكن لانباء جلدتهم أن يقوموا باستغلال هذه المناطق دون شراء الايدي العاملة لاستخدامها في الرعى أو الزراعة ، كما كان يفعل الوطنيون .

وكان من السهل عليهم ان يهدموا هذا النظام من أساسه حتى يتمكنوا من التوغل في المناطق الأفريقية ، دون خوف من الأسلحة النارية ، ويتمكنوا من استغلال الامكانيات الأفريقية دون اضطرار الى شراء الايدي العاملة والرقيق . فكانت مصالحهم اذن تتلخص في تقويض نظام التجارة العرى من أساسه ، حتى يتمكنوا من العمل ومن الربح وبرؤس اموال بسيطة ، وفي الوقت الذي ينهار فيه النظام الاقتصادي الأفريقي العنيف . فلم يدخروا وسعا في شرح مساوئ التجار العرب ، وهولوا في نشر القصص والروايات عن عملياتهم البربرية ، واصطيادهم الرقيق ، وتسخيرهم في الانتاج . وهم يلاحظون في نفس الوقت وجود بعض المناجم في هذه المنطقة أو تلك ، وإمكانية زراعة القصب هنا أو زراعة القطن هناك . واتفقوا في ذلك الوقت جميعا ، سواء أكانوا من الرحالة مثل بيرتون وسيلك أو المستكشفين مثل ستانلي ، أو المبشرين ورجال الدين وحملة الانجيل مثل لفينجستون . والمهم بالنسبة الينا هو أنهم قد تمكنوا من خلق رأى عام يعارض تجارة الرقيق ونظام التجار العرب في افريقية ، ويحاول القضاء عليهم ، والتمهيد لوصول الأوروبيين الى هذه المناطق . وكانت اوربا في ذلك الوقت تمر في عصر الرأسمالية المزدهرة ، ويهملها العمل طبقا لاسس هذا النظام الاقتصادي .

وسواء أكان اسماعيل قد تأثر بهذه الكتابات ، أو كان هو نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه قد بدأ فعلا في السر في ظل البنيان الاقتصادي الرأسمالي ، فالنتيجة واحدة . وبعد أن أصبح اسماعيل يزرع القطن ويتخصص في زراعته لكي يبيعه لدول اوربا الصناعية ، وعلى أساس رأسمالي بحث ، عمل اسماعيل على تطبيق نفس الأسس الاقتصادية للتوسع في افريقية ، واخضاعها له ، حتى يتمكن من زيادة موارده ، وزيادة امكانياته . ولذلك فانه قد عمل على محاربة تجارة الرقيق في السودان ، كما عمل على احتكار بعض المنتجات لنفسه بصفته اكبر سلطة رأسمالية موجودة في المنطقة ، وان كانت خاضعة ومرتبطة بالرأسمالية الدولية ، وهو سر ضعفها ، وسبب فشلها في نهاية العملية . وكان اسماعيل يفكر ، ويحاول ادخال السودان وجهات البحر الأحمر في دائرة المدنية

والعمران حتى يعيد السعادة لأهاليها . ووجد أن بعض الموظفين قد قاموا . رغم اصرار الحكومة على تنفيذ أوامرها بالعاء بيع الرقيق بالتعاضى عن هذه العمليات ، ورأى فى ذلك استهتار بأوامر الحكومة ، وانه من الواجب عرهم وارسالهم كذلك الى فازوغلى ووضعهم فى السجن والاعتقال ، حتى يكونوا عبرة للآخرين وانه من الواجب استرداد الرقيق واعادته الى اوطانه واسكانه فيها ومنع وقوع مثل هذه الحوادث من جديد . وهكذا كتب لدولة اسماعيل أن تصطدم هى الاخرى بنظام الرق فى السودان ، وان يؤثر هذا الاصطدام عليها ويضعفها ، فى الوقت الذى كانت فيه الدول الاستعمارية على الابواب ، وتتمنى ضعف الدولة ، وضعف تجار الرقيق فى نفس الوقت .

ولقد عملت الحكومة على التشدد فى التفتيش على السفن التى تسافر فى أعالى النيل ، وفرضت عليها الضرائب وانشأت مدينة فى فاشودة - كعاصمة لاعالى النيل - حتى يهيمن على الملاحة فى كل من بحر الغزال وبحر الجبل ونهر السوبات . كما أن الحكومة راقبت وصول الأسلحة النارية والذخائر إلى مناطقها ، حتى تضعف من سلطة وقوة أصحاب الزرائب ، واضطر ذلك عددا من التجار إلى بيع زرائبهم للحكومة . وشجعت مصر هذا الاتجاه ، وأخذت فى شراء كل زريبة يرغب صاحبها فى بيعها ، ودفعت أثمانها دون أى تردد . ولكن عددا من التجار الوطنيين استمروا فى عملياتهم ، وتوغلوا فى داخل إفريقية نحو بحر السوبات وبحر الغزال وغندو كرو ، وأخذوا فى تهريب الرقيق ، وحاولوا دفع الرشاوى لكى يتغاضى بعض الموظفين عن عملياتهم . وساعد اتساع السودان على تمكن بعض التجار من القيام بهذه العمليات التى ظلت وصمة للمنطقة ، وداءا يهدد الحكومة ويهدد الاقليم .

وحينا وجد اسماعيل صعوبة فى القضاء على هذه التجارة فكر فى مد سلطة الدولة على الاقاليم التى تتاجر فيها ، واخضاعها لحكومته ، وبدأ باقليم بحر الغزال ودارفور لتنفيذ هذه الخطة .

## (٢) - ضم بحر الغزال :

عهد اسماعيل إلى جعفر مظهر باشا ، حاكم دار السودان ، بضم جهات بحر الغزال إلى سلطة الدولة ، في الوقت الذي انشغل فيه الخديو بالتوسع في منطقة أعالي النيل وهضبة البحيرات . ولكن تاريخ ضم بحر الغزال يرتبط باسم الزبير رحمت أكثر من ارتباطه باسم حاكم دار السودان . وكان الزبير من سلالة عربية أصيلة ، اذ انه ينتسب إلى العباسيين الذين حضروا لمصر بعد غزو المغول للعراق ، ثم سافر مع أسرته إلى أعالي النيل بعد ان تعلم في الخرطوم . وكان ذكيا شجاعا جريئا ، وتمكن في سنوات بسيطة من أن يصبح ملكا غير متوج في بحر الغزال ، واصبح له قصر وجيش مسلح ، وعدد من المراكز العسكرية أو الزرائب ومصنع للأسلحة وثروة طائلة . كان الزبير قد بدأ حياته بسيطا ، ولكنه عمل في التجارة التي ربح منها ، وتحالف مع بعض الملوك والسلاطين ، وقاتل غيرهم إلى أن تمكن من التفوق على زملائه ، وخضعت له جهات بحر الغزال الغربية ، التي مد عليها نفوذه التجاري والإداري . ووصل الزبير رحمت إلى هذا المركز من القوة في الوقت الذي بدأ فيه حاكم عام السودان في وضع خطة لضم إقليم بحر الغزال للدولة .

وبدأ حاكم عام السودان في وضع خطة لمد سيطرة الدولة على إقليم بحر الغزال بأن عين الشيخ محمد البلالي ناظرا لهذا الإقليم ، وتابعه لمديرية فاشودة ، وعين له معاونين اللامين والقوات التي تسمح له بالسيطرة على الإقليم . ولقد حاول الشيخ محمد البلالي أن ينفذ مهمته ، ولكنه اصطدم في إقليم بحر الغزال بسلطة التجار العرب ونفوذهم ، وخاصة سلطة ونفوذ الزبير رحمت الذي صمم على مقاومة هذا الدخيل مهما كان الثمن . وبعد معركة أولى غير حاسمة نشبت معركة ثانية ، وسقط فيها الشيخ البلالي قتيلا . وحاولت الحكمدارية أن تتدخل في العملية ، وتحقق الموضوع ، كما أرسلت أمرا إلى مدير كردفان لضبط الزبير وإرساله للتحقيق معه . وخشى الزبير رحمت من العواقب ، ومن اعتهار الحكومة له نائرا ، فوسط حسين بك خليفة مدير بربر ودنقلة ، وظهر

الخنوع والامتثال للحكومة . فعمل الخديو على أن يعفو عنه وان يستفيد منه ، واعطاه الامان اللازم لذلك . ولقد رأى الخديو في الزبير رحمت عنصرا من العناصر المكافحة الهامة والمخلصة ، وعرف فيه القوة وشدة البأس ومعرفة أحوال الاقليم ، فحاول أن يستفيد منه في توطيد سلطة الدولة في تلك المناطق ، وأمر بتعيينه مديرا لبحر الغزال ، كما أمر الحاكم العام في الخرطوم بالتباحث معه في أمر تنظيم هذه المديرية الجديدة ، وما يلزمها من موظفين وجنود وفي نفس الوقت سافر الزبير رحمت صوب الخرطوم لكي يشرح للحاكم العام أنه لم يبدأ بقتال الشيخ البلال ، وأنه من الموالين لولى الامر . وسارت امامه بعض المراكب ، تحمل هدايا من سن الفيل وريش النعام . وفي آخر لحظة علم بأن بعض عرب الزريقات قد هاجمت إحدى مناطق نفوذه ، وقطعت الطريق بين بحر الغزال وبين دارفور ، فصمم على الاشتباك معها وتأديبها ، قبل أن يذهب لشرح الامر للحاكم العام في الخرطوم .

والمهم هو أن مصر قد اعتبرت أن بحر الغزال قد أصبح منذ ذلك الوقت مديرية مصرية خاضعة للزبير ، وتدخل ضمن نطاق املاكها ، اما الزبير فقد بدأ في مغامرة جديدة أدت به إلى فتح دارفور ، وضم هذا الاقليم للدولة الافريقية المتحدة .

### (٣) - فتح دارفور :

كانت سلطنة دارفور تعيش في ظل نظام اقطاعي ، وتحت إدارة سلاطين اقليميين ، وفي شكل منفصل عن بقية الأقاليم الافريقية المجاورة . وكاد محمد علي ان يفتح دارفور لولا إنشغاله بمسألة الغارات الحبشية على شرق السودان ، فأجل هذه العملية إلى ما بعد . ولقد حاول أخو سلطان دارفور الاستعانة بالسلطة المصرية للاستيلاء على السلطة في منطقته ، على أن يصبح خاضعا للحكومة ، ويدفع لها جزية كبيرة وتعهد بالفعل بارسال خمسة آلاف عبد وخمسة آلاف رأس من الابل وألف وخمسمائة قنطار من الباج وثلاثمائة قنطار

من الخريت ، وسبعمائة وخمسين قنطار من النحاس الخام والف وخمسمائة من  
التمر هندی كل سنة ، بطريق الاربعين ويسلمها في أسووط . ولكن العملية لم  
تنفذ ، وانتظرت همة الزبير رحمت للبت فيها ، بعد مهاجمة الزريقات على حدود  
مديرته .

ولقد سار الزبير على رأس اربعة آلاف من رجاله إلى شكا عاصمة  
الزريقات وهاجمهم وانتصر عليهم ، وفر مشايخ هذه القبيلة والتجأوا إلى  
السلطان ابراهيم ، سلطان دارفور . وقد رحب هذا السلطان الشاب بهم ،  
واعتر أن منطقهم قد أصبحت خاضعة له مما يتعارض مع مصلحة مديرية بحر  
الغزال ، ومصلحة حكمدارية عموم السودان . وطالب الزبير برد اللاجئين  
وعدم افساد العلاقة بين السلطان وبين المصريين ، إلا أن السلطان امتنع عن  
ارضاء الزبير ، فصمم الزبير على الزحف على سلطنته .

وارسل سلطان دارفور حملة لملاقاة الزبير ، ولكنها انهزمت ، وواصل الزبير  
زحفه شمالا ، وطلب من الخرطوم الاسراع في ارسال المدد له . وتمكن الزبير  
من الانتصار على قوات السلطان ابراهيم الواحدة بعد الاخرى ، إلى أن احتل  
داره . وكانت أولى حملات دارفور بقيادة السلطان ابراهيم نفسه  
وانهزمت امام الزبير رحمت ، وقتل فيها السلطان . فانهارت بذلك سلطنة  
دارفور ، ودخل الذبير عاصمتها الفاشر ، وأعلن ضمها لسلطته ولسلطة  
مصر .

وأصبح على الزبير بعد ذلك أن يعود إلى الخرطوم لكي يقنع الحاكم العام بأنه  
لم يبدأ بقتال مندوبه الشيخ البلاي وأن هذا الشيخ هو الذي قتله . ورأى الحاكم  
العام أن الزبير قد وضع اقليم بحر الغزال متحدا مع مصر ، وأنه فتح طريقا شماليا  
له يوصله بدارفور التي يمكنها أن تتصل شرقا بكردغان ، وشمالا بأسووط .  
ورغم قلق الحاكم العام من نشاط الزبير المتناهي فإنه كان قد استلم براءة من  
الخديوى بتعيينه مديرا على بحر الغزال مع رتبة البكوية من الدرجة الثانية .

و حين طالب الزبير الخرطوم بارسال المدد ، أجايت القاهرة بامكان ارسال مثل هذا المدد من أعالي النيل ، حتى يمكن مهاجمة دارفور من الشرق ، أى من كردفان ، ومن الجنوب ، أى من شكا ، ومعنى ذلك أن مصر نفسها قد اعترفت بعمليات الزبير رحمت من بحر الغزال إلى شكا ودارفور . وكان خطاب الخديو إلى الزبير يحمل معنى اهتمامه بضرورة القضاء على تجارة الرقيق ، ويعتبر الزبير رحمت مسئولاً عن تنفيذ هذه السياسة في الاقاليم التى عهد بها اليه .

ولقد حاول اسماعيل باشا أيوب ، حاكم عام السودان ، أن يشارك في انتصارات فتح دارفور ، وذلك بخروجه بنفسه على رأس الامدادات المرسلة من الخرطوم غرباً صوب دارفور ، ولمساعدة قوات الزبير الزاحفة على هذه السلطنة من الجنوب . وأراد في نفس الوقت الاطلاع على حقيقة الأمور هناك ، وإشعار الأهالى بوجود حكومة منظمة في البلاد . وسار الحاكم العام على رأس قوة صغيرة متجهها صوب الغرب ، إلى أن اتصل بالزبير الذى ابلغه قتل السلطان وسقوط الفاشر في أيدي الدولة . وكانت الفرحة كبيرة نتيجة لهذا الانتصار . وأنعم الخديو برتبة الفريق على الحاكم العام ، وبرتبة اللواء مع لقب باشا على الزبير رحمت .

ولقد عملت الحكومة على وضع ادارة لها في دارفور ، كما عملت على فتح الطريق بين هذا الاقليم واقليم كردفان ، وحفر الآبار على هذا الطريق واستخدمت في ذلك فرق المهندسين . وكما اعترفت مصر بسلطة بعض القيادات الافريقية النابهة في هذه الاقاليم ، ومنها الزبير رحمت ، عملت على الافادة من مجهود الوطنيين في هذه الادارة ، وذلك باشراكها لهم في المسئولية ، وتخفيفاً للاعباء عن كاهل مصر .

وكانت أنظار اسماعيل تتجه إلى ما وراء دارفور ، وإلى مجاهل إفريقيا ، إذ أنه كان يفكر في سلطنة برقو ، وكان يفكر في استخدام الزبير رحمت في مد

سلطة الدولة على كل هذه الاقاليم . واصدر اسماعيل أمره فعلا إلى حاكم عام السودان لكي يوجه الزبير رحمت وجنوده غربا للقضاء على بقايا الفور الملتجئين إلى جبل مرة ، ثم للسيطرة على سلطنة برقو ، فيمكنه بذلك ضم هذه السلطنة الجديدة ، والتخلص في نفس الوقت من رجال الزبير رحمت . وإذا مانح الزبير في مثل هذه المهمة فيمكن ابعاده عن السودان ، وتعيينه مديرا لبرقو ، وإذا ما فشل وانهمز فان القاهرة والخرطوم تكون قد تخلصت من قيادة وطنية كانت تخشاهما .

وفي هذا الوقت كان الحاكم العام في الخرطوم يتردد بين فكرتين : الأولى هي الأفادة من الزبير رحمت ، والثانية هي التخلص منه والأفادة من خالد باشا ، نائب حكمدار عموم السودان ، لحكم الاقاليم الغربية بأكملها .

واقترح الحاكم العام في أول الأمر تعيين مديرا عاما لغرب السودان على اندرييات الأربع ، وعلى أن يكون مقره الفاشر ، ويشرف منها على بحر الغزال وشكا ويترك للزبير إدارة منطقة بحر الغزال وحدها ، تحت اشراف هذا المدير العام . وادعى أن أهالي دارفور لن يأنسوا لإدارة الزبير القاسية . ثم اقترح بعد ذلك الاقتصار على الفتوحات التي تمت ، والاحتفاظ بسلطة الزبير رحمت في منطقة بحر الغزال وحدها . وفي هذا الوقت جاءت فكرة الحديو لمد سلطة الدولة إلى منطقة برقو . ورأى الحاكم العام أن الزبير قد يرفض « أن يوجه جهده مرة أخرى نحو فتح جديد ، حيث أنه كان يقاتل ويجاهد ما يقرب من السنة والنصف في بحر الغزال وشكا ودارفور ، وأنه جهز وصرف على ما يزيد على الستة آلاف من خاصة رجاله وأقاربه واتباعه ، ولم يكلف الحكومة أى مصروفات ، وكل هذا من ايرادات مشاريعه الخاصة ببحر الغزال . وبهذا تم له فتح دارفور وينتظر بالطبع أن تبقى مديرية بحر الغزال في عهده لأنها مقر مشاريعه ومتاجره ، وكذلك شكا ودارفور اللتان فتحهما . فشخص هذا ما قام به من جهد وهذا ما ينتظر لا يرجى منه أن يقوم بحملة جديدة نحو بلاد برقو دون أن ينال جنده ما يتطلبون من الراحة ودون أن يجنى ثمرات ما افتتح

على يديه ، وبهذا المنطق وتلك الحجج تحطم مشروع فتح بلاد برقو على يد اسماعيل أيوب باشا « (١) .

وفي هذا الموقف إضطر الحاكم العام إلى أن يختار بين أمرين :

الأول هو أن يعهد إلى الزبير بحكم أقاليم دارفور وشكا وبحر الغزال ويعهد له بفتح برقو ، ويصبح الزبير بهذه الطريقة مديرا على كل اقاليم السودان الغربية ، وبشكل يجعله مستقلا عن الخرطوم ، مثل استقلال اقاليم سواحل البحر الاحمر وشرق إفريقية عن نفس هذه الحكومة ؛ والثاني هو أن يبقى الزبير في دارفور إلى أن تتمكن الحكومة من الاشتراك معه في عملية ضم برقو في المستقبل .

ولقد تمكن الزبير من القضاء على بقية أمراء الفور وأرسل آخرهم ، وهو الأمير حسب الله أسيرا إلى القاهرة . وفي نفس الوقت كانت الحكومة الحديوية تخشى من قوة شخصية ونفوذ هذا الباشا السوداني ، ورأت أنه يستند - علاوة على مركزه وقوته - إلى ثروته وتجارته وعصبيته . فعملت على عدم مد سلطته أكثر من ذلك ، في الوقت الذي اتخذت فيه الحيلة اللازمة منه . ولقد قام حاكم عام السودان في ذلك ، الوقت بدوره في تشويه سمعة الزبير رحمت لدى سلطات القاهرة ، فاتهمه في إحدى المرات بقلّة الكفاءة ، واتهمه مرة أخرى بعدم تمكنه من التفاهم مع « رؤسياه من أصحاب الرتب النظامية في الجهادية والموظفين الملكيين الآخرين » ، وإدعى مرة ثالثة أن الزبير رحمت لا يوافق على البقاء بدارفور ، وأنه يفضل عليها البقاء في بحر الغزال . والواقع أن هذا الحاكم العام كان في شخصيته وفي همته ونشاطه وجدارته يشعر بمركب نقص حين يوازن بين نفسه وبين الزبير رحمت . ورغم أن الظروف هي التي سمحت له باحتلال منصب الحاكم العام ، وبالأقدامية العسكرية في الرتبة واللقب على الزبير رحمت ، فإن الموازنة بين الرجلين كانت غير ذات موضوع . ولكن هذا

---

(١) مكى شيكه : السودان في قرن . القاهرة ، ١٩٥٧ . ص ٩٣

الحاكم تمكن رغم ذلك بسلطته ومركزه من منع مصر وحرمانها من الاستفادة من سلطة ونفوذ وشخصية هذا الباشا السودانى .

ورغم ذلك فان الزبير رحمت لم يمانع فى تسليم مشاريعه ومتاجره فى اقليم بحر الغزال للدولة المصرية التى احترمتها وأعلن ولاءه لها ، وعمل على خدمتها . وبعد انسحاب الزبير رحمت من دارفور عملت الحكومة على تسريح قواته ، بعد أن كانت قد اعترفت بهم ، ووافقت على صرف المرتبات لهم كجنود نظاميين للدولة . وكانت اخلاق الزبير تجعله يشعر - وخاصة بعد مقابلته للحاكم العام - أنه يرغب حرمانه من نتائج انتصاراته ، ويجعله يشعر بأن ولى الأمر فى القاهرة لن يسمح له بتنفيذ مثل هذه السياسة . وعلى هذا الأساس صمم الرجل على الهجىء إلى القاهرة بنفسه ، لشرح الأمر ووضع المسئولين أمام مسئولياتهم . ونسى الزبير أو جهل أن برقيات الشفرة المتبادلة بين القاهرة والخرطوم كانت تثبت موافقة الخديو على السياسة المقترحة من الخرطوم ، وتدل على خوف الخديو نفسه من نفوذ الزبير رحمت فى غرب السودان ، بل وعلى كل السودان . واشتكى الزبير - وهو على أهبة السفر إلى مصر - من أوامر الحاكم العام باخلاء قواته لدارفور وعودتها فوراً لبحر الغزال ، اشتكى ذلك للقاهرة ، وردت عليه حكومة القاهرة بضرورة تنفيذ أوامر الحاكم العام ، رغم ما فى ذلك من غبن عليه ، وعلى الدول الافريقية . ومرة جديدة يفهم الزبير رحمت الاتفاق الضمنى بين سلطات القاهرة والخرطوم . وعلى أى حال فقد قدم لمصر فى الوقت الذى بدأ فيه حاكم السودان فى وضع العقبات المستمرة أمامه ، وأمام نفوذه ومصالحه ، وبشكل مستمر . فصادرت الحكومة كمية من العاج الخاص به ، كما حجزت سفنه فى النيل الأبيض ، واتهمته بالاستيلاء على أموال الأهالى وماطالت فى دفع أثمان ماورده للحكومة ولموظفيها . ورغم أن الزبير قد حظى بمقابلة اسماعيل فى القاهرة ، إلا أن الخديو خشى من عودته للسودان ، وعمل على استضافته فى قصر من القصور ، ولكن بصورة دائمة ، حتى يتخلص من نفوذه فى السودان . وأعطى هذا الرجل لمصر الافريقية أقاليم بحر الغزال وشكا ودارفور ، وهى أقاليم تزيد مساحتها على مساحة مصر نفسها .

وعلى أى حال فإن سلطة الدولة قد تأكدت على دارفور ، أما منطقة بحر  
الغزال فإنها قد شهدت تطورات بعد ذلك ، خاصة وأن نفوذ الزبير كان  
لا يزال باقيا فيها ، وكان قد عهد بإدارتها إلى ابنه سليمان ، وسيطور الأمر  
هنالك بعد تدخل الموظفين الأجانب وخاصة غردون باشا ، ضد سليمان ،  
وضد أسرة الزبير .

## الفصل الرابع

### خط الاستواء

تختلف عمليات مد سلطة الدولة المصرية إلى إقليم خط الاستواء عن تلك العمليات التي تمت في إقليم بحر الغزال ودارفور . وبدلاً من أن تقوم قيادات وطنية بهذه العمليات وتسلمها إلى الإدارة الحكومية ، نجد أن منطقة خط الاستواء قد استلزمت مجيء قادة من الأجانب ، كلفوا مصر الكثير ، وأدوا لها القليل ، وعملوا على التخريب ، في نفس الوقت الذي انتظرت منهم الدولة البناء . وتسير قصة خط الاستواء مع السير صامويل بيكر لكي ، تستمر بعد ذلك مع الكولونيل غردون ، الذي عرف من قبل في الصين وفي لجنة الملاحة على نهر الدانوب . وعلى أي حال فإن هذه القصة تتم الدور الذي قامت به مصر - كدولة أفريقية - في وادي النيل .

#### (١) - حملة السير صامويل بيكر :

دفع طموح اسماعيل الحكومة المصرية إلى التوسع جنوباً مع النيل الأبيض وبحر الجبل صوب إقليم البحيرات ومديرية خط الاستواء ومنابع النيل . ولكن قصر نظر هذا الخديو ظهر في اسناده مهمة تنفيذ هذا الجزء من مشروعه إلى أحد البريطانيين ، واستمع إلى نصيحة ولي عهد إنجلترا ، عند زيارته لمصر في سنة ١٨٦٩ ، وعين المستكشف البريطاني السير صامويل بيكر ، قائداً عاماً للحملة المصرية في تلك المناطق ، وانعم عليه برتبة اللواء ، وبمرتبة سنوى وصل إلى عشرة آلاف جنيه في السنة (ذهب) وكان السير صامويل قد اشتهر بعد اكتشافه لبحيرة البرت . وصدرت الأوامر إليه محددة لمهمته :

« نظراً للحالة الهمجية السائدة بين القبائل القاطنة في حوض نهر النيل ،

ونظرا لأن النواحي المذكورة ليس بها حكومة ولا قوانين ولا أمن ، ولأن الشرائع الانسانية تفرض منع النخاسة والقضاء على القائمين بها ، والمنتهشرين بكثرة في تلك النواحي ، ولأن تأسيس تجارة شرعية في هذه النواحي يعتبر خطوة واسعة في سبيل نشر المدنية ، ويفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء بواسطة المراكب البخارية ، ويساعد على اقامة حكومة ثابتة .... »<sup>(١)</sup> لذلك قررت الخديوية المصرية أمر إدماج هذه المناطق وصدرت الأوامر لحسرو باشا بتنظيم الجنود اللازمين للحملة ، ووضعهم تحت إدارتها . وكلفت مصر السير صامويل بيكر باخضاع كل المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندو كرو لسلطتها ، وبالقضاء على تجارة الرقيق ، وبإدخال نظام التجارة المشروعة ، وبفتح البحيرات الاستوائية للملاحة ، وباقامة عدد من المراكز العسكرية والمخازن التجارية في وسط افريقية ، وعلى أن يتخذ غندو كرو مركزا لعملياته .

وبدأت الحكومة في إعداد السفن اللازمة للحملة ، واشترت بعض السفن من الشركة العزيزية ، كما جمعت عددا من السفن الشراعية ، وطلب السير صامويل بيكر من إنجلترا تجهيز سفن مسطحة القاع للملاحة على أعالي النيل .

ووصل السير صامويل بيكر إلى الخرطوم في سنة ١٨٧٠ ، وامضى فيها عدة أشهر ثم تركها في ١١ ديسمبر متجها الى أعالي النيل . وإصطحب بيكر معه عدداً من الأعوان الأوربيين . وبعد أن حاول السير في طريق بحر الزراف وجد من الاصلح العودة ثانية والمرور مع الفرع الأصلي للنيل الأبيض . وكان عبور إقليم السدود على بحر الجبل بطيئا ومتعبا ، ولكنه وصل إلى غندو كرو قاعدة عملياته في ١٥ أبريل ، فضمها رسميا إلى أملاك الحكومة ، وأسمها الاسماعيلية ولم يبدأ في تقدمه صوب الجنوب إلا في شهر يناير سنة ١٨٧٢ .

---

(١) مكى شيكة : السودان في قرن . القاهرة سنة ١٩٥٧ . ص ٩٨ - ٩٩ .

ولقد إدعى السير صامويل بيكر أن حملته لقيت المقاومة من التجار العرب في أعلى النيل ، وخاصة من أبى السعود الذى تمكن من اثاره القبائل ضد الحملة ، ودفعهم إلى مقاطعتها ، وعدم تزويدها بما يلزمها من طعام ومؤن فظهر الأهالى بمظهر عدائى وامتنعوا عن بيع البهايم والحبوب للحملة . واضطر السير صامويل بيكر إلى الخروج لمصادرة ما يلزمه من تموين من الأهالى بالقوة ولقد تمكن السير صامويل بيكر من إقامة محطة عسكرية في فاتكو ، ثم زار مازندى عاصمة كباريجا ، ملك الاونيورو ، الذى أظهر حفاوة به في أول الأمر ، ورفع العلم المصرى ، وأعلن ضم المنطقة للدولة . ولكن سرعان ما أخذ الأهالى في مهاجمة المعسكر ، وقطعوا الزاد والمؤن عنه ، فاضطر السير صامويل بيكر الى التراجع من اونيورو إلى غندو كرو . وكان عقد عمل السير صامويل بيكر مع الحكومة المصرية قد قارب على الانتهاء ، فقام بتسليم القيادة إلى محمد رؤوف بك في أول ابريل سنة ١٨٧٣ ثم سافر صوب القاهرة ، حيث اعتزل منصبه كحاكم لمديرية خط الاستواء .

وقبل وصوله إلى الخرطوم أشار بالقبض على أبى السعود ومحاكمته ، إذ أنه قد تسبب في وضع العراقيل أمام الحملة ، وهيج الأهالى عليها وجعلهم يعتدون عليها . والواقع أن حكمدارية هذا الباشا الانجليزى قد كلفت مصر الكثير ، ولم يقم فيها إلا بتأسيس ثلاث محطات في غندو كرو وفاتكو وفويرا ، وألب الأهالى على مصر .

## ( ٢ ) - نتائج الحملة :

ولم تكن خدمة السير صامويل بيكر لمصر خالصة أو مخلصة ، إذ أنه قد فسر مهمته في منطقة هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق قبل أى شئ آخر<sup>(١)</sup> . وعلاوة على ذلك فإن هذا المستكشف ، بل هذا

---

(١) ويحمل كتابة المسمى « الامماعيلية » وهو الاسم الذى أعطاه لغندوكرو عنوانا ثانويا - هو « ملخص الحملة الموجهة للقضاء على تجارة الرقيق في إفريقيا الوسطى » .

المخاطر ، كان يؤمن بأن أحسن وسيلة تتبع في ذلك هى إستخدام العنف .

ولكن تجارة الرقيق كانت مشكلة اجتماعية لها جذور عميقة في المجتمع الشرق بشكل عام ، والسودانى بشكل خاص . ولم يكن من المعقول تغييرها بمجرد اصدار أمر أو بلاغ عسكري ، أو حتى القضاء عليها في فترة قصيرة ، دون أن يؤدي ذلك إلى مشكلات إجتماعية وإقتصادية . ولكن السير صامويل بيكر أراد أن يدفع التطور دفعا ، ويدخل المدنية الاوربية الى قلب افريقية ، بدون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية الطبيعية .

وكان تطبيقه لهذه الاساليب يعنى تهديد الحملة التي كان يقودها في هذه المناطق بكارثة مؤكدة<sup>(١)</sup> . ذلك أن قبائل البارى التي كانت تسكن في جنوب بحر الجبل نفذ صبرها ، فحملت السلاح ضد القوات الخديوية ، ولم تستطع كتيبة البكباشي عبد القادر حلمي ان تنقذ الموقف إلا بصعوبة ، وبالرغم من أن هذه القبائل كانت لا تزال أبعد من أن تكون موالية أو مروضة ، فان بيكر لم يكتف بقتل رجالها ، بل حرق قراها ، صادر آلاف من عجول قطعانها وخرافها وكميات كبيرة من الذرة التي تملكه ، لاطعام الجنود<sup>(٢)</sup> .

ويعطينا المستكشف الايطالى رومولو جيمني في كتابه « سبع سنوات في السودان المصرى » صورة قائمة لحكم السير صامويل بيكر في أعالي بحر الجبل . فيذكر أنه خرج في احد الأيام على رأس ثلاثمائة من الجنود وفاجأ الأهالى ، واستولى على ١٢,٠٠٠ عجل وبقرة ، ورجع بكل ماوجده من الذرة عندهم . وكان من الطبيعى أن تأخذ البلاد في فقد ثروتها نتيجة لتطبيق مثل هذه السياسة ، خصوصا وأن هذه الاقاليم كانت تحتاج لمجهود سنوات طويلة ، لكى تعوض ما فقدت من المواشى التي كانت عماد ثروتها الاول .

(١) أنظر THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London 1951 . p.16.

(٢) SABRY, M.; Le soudan Egyptien, 1821-1898. Le Cairo 1947. p.37

وعندما انتهت مهمته وعاد إلى القاهرة ، إدعى السير صامويل بيكر امام الخديو أنه فخور لغزوه وتهديته للاقاليم الممتدة حتى خط الاستواء ، ولكنه لم يكن في حقيقة الأمر قد عمل أى شئ أكثر من اقامته لثلاث محطات عسكرية « وأثار عداا الاهالى ضد الحكومة »<sup>(١)</sup> .

واضطرت الحكومة إلى أن ترسل عددا كبيرا من الجنود للمحافظة على المواصلات ، وضمان وصول التموينات اللازمة لرجال الحاميات الثلاث . ولم يختلف السير صامويل بيكر كثيرا عن رودس ولوجارد وغيرهم من بناء الامبراطورية البريطانية . وبينما كان يعمل في خدمة مصر ، « عمل على توسع النفوذ البريطانى . »<sup>(٢)</sup> ولم يحاول اخفاء اهدافه ، فذكر أن مهمته الرئيسية كانت هى العمل لصالح مصر ، ولكنه عضد وزاد من النفوذ الانجليزى في نفس الوقت ، وذكر أن الجنرال غردون الذى خلفه ، كانت له نفس الرغبة ، ومات وهو يأمل في أن تصل إنجلترا إلى الخرطوم<sup>(٣)</sup> .

وبعد عودة السير صامويل بيكر إلى إنجلترا في عام ١٨٧٣ كتب له أحد الوزراء الانجليز قائلا بأنه مهما كانت النتائج التى وصل اليها في سبيل القضاء على تجارة الرقيق فان حملته قد عملت على زيادة النفوذ البريطانى في مصر . وتساءل عن الزمن الذى سيمر فيه البواخر تحت العلم الانجليزى فوق مياه البحيرات ، ويرى خط مواصلات منتظم بينها وبين القاهرة . لقد كان معجبا بالتقدم السريع والمؤكد الذى يقوم به الانجليز في قلب القارة الافريقية ، عابرين الأراضي المصرية للوصول إلى أهدافهم<sup>(٤)</sup> . وفي عام ١٨٧٨ علق السير صامويل بيكر على النتائج السياسية المترتبة على مهمته في خط الاستواء ، فأعلن

---

THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London, 1951. (١)

ABBAS, Mekki; The Sudan Question, London 1952 p.34 (٢)

MARRAY, T. Douglas et. WHITE, (٣)المرجع السابق نفس الصفحة وأنظر أيضا :

A. Silva; Sir Samuel Baker a memoir.London, 1895. p.53;

(٤) !خطاب من بيكر - المرجع السابق - ص ٢١٠ .

رضاءه عن التغيير الذى وقع فى مصر ، والازدياد الكبير للنفوذ البريطانى منذ عام ١٨٦٩ حينما عين الخديو أحد الانجليز لاول مرة ، واعطاه جميع السلطات اللازمة للقضاء على تجارة الرقيق فى وسط افريقية ... وبعد إنتهاء مهمته فى عام ١٨٧٣ ، خلفه غردون ، وواصل العمل الذى كان قد بدأه ، ولقد فتح الكفاح ضد تجارة الرقيق الباب للتدخل البريطانى ، فاصبح مالكو لم باشا فى خدمة الخديو للقضاء على هذه التجارة فى البحر الأحمر ، وماكيلوب باشا آخر يسيطر على البحرية ، وهكذا حصل أربعة من الباشوات الانجليز على سلطة لم يحصل أى انجليزى آخر على مثلها من قبل . وختم تعليقه قائلاً : « وفى حقيقة الأمر ، إن دولة توسعية كما كانت انجلترا فى كل عصر ، لا تستطيع أن تقف فى المكان الذى تريد أو فى الوقت الذى تريد . إننا مدفوعين للإمام ، وتضطرنا الظروف إلى توسيع حدودنا . حتى إذا كان ذلك لا يتمشى مع رغباتنا »<sup>(١)</sup> .

### ( ٣ ) - ادارة غردون للمديرية :

لم يجد غردون عند وصوله فى مديرية خط الاستواء إلا ثلاث محطات ؛ هى عندو كرو وفاتيكو فويرا ، وكان عليه أن يعمل على تدعيم سلطة مصر ، ويمدها إلى منطقة البحيرات . ولقد زوده الخديو بأركان حرب له قيمة كبيرة ، لمساعدته على القيام بمهمته على أحسن وجه ، فوضع تحت أمرته البكباشى شاليه لونج الأمريكى ، وابراهيم فوزى المهندس ، والملازم حسن واصف من المصريين ، ورمولو جيسى الايطالى ، والمهندس ا. لبنان الفرنسى ، وغيرهم من المهندسين والضباط الانجليز .

بدأ غردون عمله بأن نقل عاصمة مديرية خط الاستواء من عندو كرو إلى لادو فى عام ١٨٧٤ وقام شاليه لونج فى ١٩ من يوليو من نفس العام بتوقيع معاهدة مع متيسا ملك أوغندة اعترف بها هذا الأخير بحماية مصر عليه ، وبعد

(١) خطاب من بيكر - المرجع السابق - ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

إحتلال مازندى عاصمة كباريجا ملك الاونيورو « أرسل غردون وحدة من الجنود لاحتلال ماجونجو الواقعة على النهاية الغربية لاقليم كباريجا ، والمطلّة على بحيرة البرت ، وبعد أن أقام خمسة أيام فى فويرا أنتجه صوب الجنوب ، حيث أقام الى مروزى ، وأنشأ محطة تقع على شاطئ «بحيرة فيكتوريا»<sup>(١)</sup> .

تلك هى الفترة التى اقترح فيها غردون على الخديو ارسال ١٥٠ رجل فى إحدى البواخر الى خليج ممبسة ، الذى يقع على بعد ٢٥٠ ميلا إلى الشمال من زنزابار ، وذلك لاقامة محطة هناك ، ولكى يتمكن منها من أن يتقدم صوب متيسا . وكانت نية غردون متجهة فى حالة قبول الخديو لهذه الخطة إلى أن يقيم قاعدته لمديرية خط الاستواء فى ممبسة ، يترك بذلك الخرطوم وكل مصاعب البواخر فى المواصلات معها على النيل . وهكذا « سيصبح وسط افريقية مفتوحا بشكل فعلى أحسن ، خصوصا إذ علمنا أن أكثر تلك الأراضي قيمة هى تلك المنطقة المرتفعة القريبة من متيسا . وكان الخديو قد فكر فى هذا المشروع منذ سنة ١٨٧١ وبدعوى حاجته للحصول على قاعدة يرسل منها المدد إلى السير صامويل بيكر فى خط الاستواء . فأمر شاليه لونج - بعد أن وقع فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ على معاهدة الحماية مع ملك أوغندا - بأن يعود إلى مصر لكى يجهز الحملة المتفق عليها بين الخديو وغردون . وسافرت هذه الحملة من السويس فى يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ومعها شاليه لونج ، الذى كان عليه ان يقود القوات البرية ويسير بها صوب الغرب لمقابلة غردون . ولقد احتلت القوات المصرية براوه وقسمايو . ولكن المشروعات المصرية اصطدمت فى ذلك الوقت بالسياسة البريطانية ، فأهمل غردون التعليمات الصادرة اليه بضرورة التعاون مع هذه الحملة فى شرق افريقية . وجاءت السنة التالية وغردون لايزال يعمل على نقل أجزاء البواخر فى منطقة شلالات فوله إلى بحيرة البرت . وكان الخديو قد عمل على تنفيذ خطته وخطة غردون نفسه ، ولكن تدخل السلطات البريطانية ضد المشروع المصرى جعل غردون يكتب

---

SABRY, M. le soudan Egyptien. 1821-1898. Le Caire, 1947, p.43. (١)  
Note. 2.

إلى لندن أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن الخديو لم يستمع إلى نصيحته ، وأنه قد أرسل الحملة إلى مصب نهر الجوبا لا إلى خليج فورموزا ، وأن المواصلات كانت صعبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات ، وذكر أن الحملة ستنتظره طويلا ، إذ أنه - أى غردون - لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجند البائسة وغير المنظمة »<sup>(١)</sup> الموضوعة تحت إمرته .

وعلى أى حال فإن غردون كان يرمى دائما المصالح البريطانية ، وقد ازداد قلقه بعد أن رأى ميتسا يتنازل بالفعل عن إستقلاله ، ويمنح لمصر السيادة على بلاده . وكان غردون قد كلف الضابط المصرى نويرا أغا بالذهاب إلى أوغندا وإقامة محطتين هناك إحدهما فى أوروندوجانى Urondogani على الحدود الشمالية لبلاد ميتسا ، والثانية فى كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا . وكان على نوير أغا أن يستفسر من ميتسا عما إذا كان يرغب فى إقامة حامية مصرية فى أوروندوجانى وفى حالة رفضه كان على الضابط المصرى أن يذهب إلى نيام ينجو ، Niamyongo وكانت هذه المحطة الأخيرة تدخل فى أراضي كباريجا ، وأصبحت تابعة لمصر بعد احتلال قواتها لمرولى<sup>(٢)</sup> . ولم يعارض ميتسا أية معارضة فى المشروع ، ورحب بممثل الخديو والقوات المصرية ، لافى أوروندوجانى وحدها ، بل وفى روباجا Rubaga نفسها ، وهى العاصمة ، وكان غردون قد ترك فى أثناء هذه الفترة مرولى فى ٢٤ يناير سنة ١٨٧٦ بدعوى استكشاف النيل من دوفيلة إلى منطقة البحيرات ، فاستلم خطابا من نوير أغا يشرح له فيه أنه قد أقام حامية مصرية فى روباجا ، عاصمة ميتسا ، الواقعة على بحيرة فيكتوريا ، حسب طلب هذا الملك<sup>(٣)</sup> فظهر قلق غردون ،

---

(1) SABRY, M. L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-française. Paris, 1933. pp. 488-489.

(2) HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London, 1884. p. 180.

(3) ALLEN, B. M.; Gordon and the Sudan. London, 1931. p. 73.

وحمل متيسا مسئولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحامية المصرية في عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب في أن يظل متيسا مستقلا ، وهذا هو السبب الذى كان قد اختار من أجله طريق النيل - أورووندوجانى وكوستيزا ( شلالات ريبون ) ، أما وقد قبل متيسا وجود حامية في العاصمة فإن عددا بسيطا من بين رجالها يستطيعون المحافظة على تلك الاماكن ، خصوصا وأن غردون كان يفكر في القاء القبض على متيسا ، إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر إستقلاله الفعلى<sup>(١)</sup> .

ثم قرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندة بدعوى أن الجنود المصريين كانوا في مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة<sup>(٢)</sup> فاخليت البلاد في يوم ٩ سبتمبر ، ولما كانت مهمة غردون في مديرية خط الاستواء قد قاربت على الانتهاء ، فانه عاد إلى مصر وإلى لندن ، تاركا الحرية التامة للانجليز ، لكي يعملوا من شرق افريقية متجهين صوب هضبة البحيرات وشهدت السنة التالية إنشاء شركة شرق إفريقيا الامبراطورية البريطانية ، لاستغلال الأراضي الواقعة بين زنبار وهضبة البحيرات .

---

(١) خطاب غردون من ماجونجو في ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ - انظر .

HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.

SABRY, M.; le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p43 (٢)



## الباب الثاني

### القواعد والمراكز الاستعمارية

#### الفصل الخامس

### التنافس الانجليزي - الفرنسي

كانت بريطانيا تنظر الى نمو وازدهار الدولة المصرية الافريقية بمنتهى الحذر ، وتحشى منها ومن توسعها . خاصة وأنها كانت تعمل في مجال عربى إفريقى يمكنها أن تستند إليه وإلى شعوبه لإنشاء دولة قوية ، وكانت هذه الدولة تقع في مركز متوسط يتحكم في طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، وكان النظام الاقتصادى الذى أنشأته مصر يتعارض مع المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية وتلك المصالح التى قامت على أساس حرية التجارة والباب المفتوح والمساومة للحصول على أكبر ربح ممكن من الوطنيين .

وخشيت بريطانيا من إمتداد النفوذ المصرى وخاصة بعد أن أمتد إلى جزيرة العرب وتهديد بالوصول إلى الخليج العربى ، أى إلى مياه الهند . وكانت انجلترا ترقب بحذر نمو قوة عربية اسلامية في ذلك الوقت في كل من شرق افريقية - مكان زنجبار الحالية - ومسقط ، وذلك مع السلطان سعيد الذى سيطر على الجزء الجنوبى من البحر العربى علاوة على شرق افريقية ، فعملت على انشاء قاعدة متوسطة لها في المنطقة ، تسمح لها بفرض كلستها على كل من مصر وسلطنة مسقط وعمان ، وتتحكم منها في اليمن . وكانت أصلح نقطة لذلك هى عدن . ولكن هل تسمح فرنسا بزيادة النفوذ البريطانى في هذه المنطقة دون أن تتحرك ؟ وماهى امكانياتها للحركة ؟ .

( ١ ) - فرنسا واستيلاء بريطانيا على عدن :

خشيت فرنسا من زيادة النشاط البريطانى فى المحيط الهندى وخليج عدن وعند مداخل البحر الاحمر الجنوبية ، وامكان تأثير مثل هذا النشاط على مستقبل هذا الجزء الهام من العالم ، وامكانية توسع البريطانيين فى مناطق شرق افريقية أو الصومال أو الحبشة ، وتأثير ذلك على وادى النيل وعلى مصر . فبدأت فرنسا تهتم بدراسة الموقف منذ الثلاثينات ، فى هذا الجزء لتقدير مدى الخطر البريطانى .

وقامت عدة حملات استكشافية علمية بتنوير الحكام وتعريفهم بسواحل البحر الأحمر ، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تسبق فرنسا فى احتلالها لتلك المناطق . وبعد محاولات كومب Combes وتاميزيه Tamiser سنة ١٨٣٥ - ١٨٣٧ قامت حملات فرية Ferret وجالنيه Gallinier وروجية Roger سنة ١٨٣٩ - ١٨٤١ بالأبلاغ عن سرعة نجاح الانجليز فى تلك البلاد . ولم تكن هذه المحاولات الخاصة - مثلها فى ذلك مثل محاولات الاخوين انطوان وأرمان دابادى Armand d'Abbadie , Antoinet سنة ١٨٢٦ وما تلاها - إلا مقدمة وتمهيداً لارسال البعثة الرسمية الفرنسية برئاسة الكابتن دى فوسيه Desfossés سنة ١٨٤٦ .<sup>(١)</sup>

ولقد أصيبت هذه البعثات والحملات فى أول أمرها بفشل تام . وكتب فرية الملازم أركان حرب ، والذي كان قد حصل من حكومته على تصريح بالالتحاق بجملة كومب ، كتب عن هذا الأخير : « لقد فشل فى زيلع ، وقد استحال عليه كذلك أن يكون منشأة فرنسية فى مصوع ، ذلك أن محافظة تلك الميناء عارضت محاولته بشدة وذلك لأنها لم تكن قد استلمت أى تعليمات من

---

(1) MARTINEAU, Alfred; La Cote des Somalis. Paris, plon, 1931. p.581.

ولكن فرية لم يتقاعس في نصح حكومته بأن تسرع في أن تطلب من محمد على تنازلا عن مصوع ، وكان يعتقد شخصا في سهولة الحصول على هذا التنازل ، لأن جمارك تلك الميناء لم تكن تحصل سوى ١٨٠,٠٠٠ فرنك ولم يكن يصل إلى خزانة الحكومة منها سوى ٥٠,٠٠٠ فرنك .<sup>(٢)</sup>

ووصلت انباء سيئة من الحبشة ، ذلك أن أوبيه Oubie ملك تجرة كان قد طرد الاخوين دابادى من بلاده مانعا اياهم من الذهاب إلى غوندار . أما الطبيب ديون Dillon وبتى Petit مبعوثا متحف التاريخ الطبيعى بباريس فان ملك تجرة احتفظ بهما كرهائن لحين حضور القبودان ليفيبور Lefebure الذى أصبح مستكشف تجرة الأول في السنوات التالية . ولكن الملك أحسن مقابلة ذلك الضابط البحرى فيما بعد ، ووعده فرنسا في عام ١٨٤٠ بأن يتنازل لها عن ميناء حنفيلة .<sup>(٣)</sup>

ولم يكن ذلك آخر مصدر لمتاعب الفرنسيين ، ذلك أن المنافسة الانجليزية كانت تهدد المصالح الفرنسية في تلك الجهات ، خصوصا بعد استيلاء إنجلترا على عدن ، واقامتها لقاعدتها البحرية فيها . واستولت حكومة الهند على عدن في ١٦ من يناير سنة ١٨٣٩ وتحولت تلك الرأس الصغيرة وصخورها الفاحلة بسرعة الى مدينة مهمة حصينة وتزدهر فيها التجارة ، كما اصبحت قاعدة مهمة للتوسع في الاقليم المجاور . فقد استولى الانجليز منذ سنة ١٨٤٠ على جزر باب Bab وايفات Eivat وكانت الاولى تتحكم في مدخل قبة الخراب التى كان من المتوقع ان تزداد اهميتها ، أما الثانية فكانت تتحكم في مدخل ميناء زيلع . كما

---

(١) تقرير الملازم ارکان حرب فرية في ١٨٤١/١/٦ ارسيفات وزارة المستعمرات الفرنسية .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) Rapport sur les droits de la francà la cote orientale d'Afrique, Mer Rouge et Golfe d'Aden. Paris, 1883. P.6, F.O.M. 1014.

قام الانجليز بالسيطرة على اريخبيل موسى ، الذى يتكون من ثلاث جزر كبيرة نسبيا وخمسة صغيرة . وكانت كل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولكنها كانت مرسى جيدا ، وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطة استراتيجية فى غاية الاهمية ، لانها كانت تتحكم فعلا فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل الى داخل البلاد الحبشية عبر بلاد الدناقل . وقد استولى الانجليز على ذلك الارخبيل نتيجة لمعاهدة ٣١ من أغسطس سنة ١٨٤١ التى وقعها محمد بن محمد سلطان تاجورة مع الكابتن مورسى Moresby . ولكن الانجليز لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعليا ، ولم يرسلوا اليها أى حامية عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة ،<sup>(١)</sup> واقتصروا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها .

ولقد اصر فريه فى تقريره بصورة خاصة على أهمية نشاط الانجليز فى تلك الجهات ، ذلك النشاط الذى لم يكن خافيا على أحد ، فكتب يقول : « إن الانجليز لن يتراجعوا امام أى توضيحات ، ولن يهملوا أى شئ فى سبيل اقامتهم على ضفتى البحر الاحمر .. وتشير الأنباء التى وردت أخيراً إلى أنهم قد دفعوا مبلغ ١٠٤,٠٠٠ فرنك سنويا إلى الشريف حسين ، حاكم اليمن ، حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب ، وان علمهم يخفق منذ ايام على زيلع وعلى تاجورة التى تكاد تقع على مدخل مضيق باب المندب ، وقد ذهبوا الى حنفيلة ومصوع لكى يشتروا هاتين المينائين أو يمنعا الفرنسيين من الاقامة فيهما » .<sup>(٢)</sup>

وأكثر من ذلك فان حكومة بمباى قد أرسلت الكابتن وليام كورنواليس هاريس William Cornwallis Harris مزودا بسلطات لعقد معاهدة صداقة وتجارة باسم الملكة فكتوريا مع سهلا سيلاسى ملك شوا والجالا . وكتبت

(١) الوثيقة السابقة . ص ١٧ - ١٨ .

(٢) تقرير الملازم اركان حرب أ . فريه فى ٦ يناير سنة ١٨٤١ .

هذه المعاهدة وامضيت في انجولولا - عاصمة مملكة شوا - في ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٤١ . وحددت المادة الخامسة منها ان سهلا سيلاسي وخلفاءه لن يفرضوا ضرائب أو رسوم أكثر من ٥٪ من قيمة البضائع ، على كل التجارة الانجليزية التي تستورد في بلادهم ، أو التي تمر عبر بلادهم . وحددت المادة التالية من هذه المعاهدة طريقة تسمين قيمة تلك البضائع ودفع الرسوم اما نقدا أو عينا حسب رغبة التجار . وقد تعهد كل من سهلا سيلاسي وفيكتوريا بأن يبدلوا كل مافي وسعهم لكي تبقى طرق التجارة مفتوحة ، ولكي يؤمنوا المواصلات بين ساحل البحر الاحمر وبلاد الحبشة ، وبأن يحافظوا على سلامة التجار وبضائعهم واموالهم . وأخيرا فان حكومة الحبشة قد تعهدت بالا تقيم اية عقبات امام المسافرين الانجليز ، سواء من كان يرغب منهم في الإقامة في الحبشة ، أو من كان يرغب في مواصلة السفر فيما وراء حدود تلك البلاد (١).

## ( ٢ ) - بعثة روشيه ديريكور :

ولم يقف الفرنسيون مكتوفي الأيدي في أثناء تلك الفترة امام النشاط الانجليزي . ففي عام ١٨٣٩ قام العالم الفرنسي روشيه ديريكور Rochet d'Héricourt بالسفر الى تاجورة وبدأ منها سيره إلى شوا حيث وصل بعد ثلاثة أشهر . ولقد حظي بصدافة الملك سهلا سيلاسي الذي أرسل معه بضعة هدايا إلى لوى فيليب . ولما كانت نتائج هذه الرحلة مشجعة فانه قد عاد مرة اخرى في عام ١٨٤٢ (٢) وحصل على توقيع الملك على معاهدة سياسية وتجارية ، أعطت لفرنسا مزايا خاصة في تلك البلاد الافريقية . ويمكننا إعتبار هذه المعاهدة « كشهادة هامة تثبت ميل سهلا سيلاسي إلى فرنسا » (٣) رغم انها لم

(١) انظر نسخة مترجمة من تلك المعاهدة . ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية

F.O.M. 1014/1.

DESCHAMPS, Hubert, Cote des Somalis; Paris, 1948. P. 42. (٢)

(٣) وزير الزراعة إلى وزير البحرية والمستعمرات باريس في ١٣ من مايو سنة ١٨٤٦ انظر ارشيفات

F.O.M. 1041./1

وزارة المستعمرات الفرنسية

تعط لهذه الدولة الأخيرة جميع الضمانات التي كانت ترغب في الحصول عليها .  
وعلى أى حال فإن هذه المعاهدة لم تطبق ولم تنفذ ، إذ أن التجار الفرنسيين لم  
يحضروا إلى الحبشة .

ولقد ظلت مذكرات روشه ديريكور تعتبر لمدة طويلة أحسن مصدر عن  
تلك المناطق التي اجتازها . وإن « التأمّلات السياسية والتجارية في مملكة شوا  
وجنوب الحبشة » - وهو اسم مذكراته - لتظهر اهتمام ذلك المستكشف  
الفرنسى بشرق افريقية . وكان يرى أن بلاد شوا تهم الفرنسية لأسباب  
ثلاث : حضارية وتجارية وسياسية . فشرح ان انجلترا كانت تهتم اهتماما جديا  
بحضارة وسط افريقية ، وأنفقت أموالا طائلة على تجهيز حملة النيجر ، رغم  
شعورهم بالعقبات الكاداء وبالمخاطر التي قد تتعرض لها تلك الحملة . وأراد  
روشه ديريكور أن يقنع حكومة بلاده بأنها تستطيع ادخال الحضارة في الجهة  
المقابلة من افريقية الاستوائية ، ولكن بنفقات أقل ، وبضمان أكثر للنجاح من  
التجربة الانجليزية .

ولم يكن من المستطاع لغير التجارة أن تعطى للحبشة تلك النتائج المادية  
للحضارة - تلك النتائج التي كانت تزيد من قوة الشعوب ، وترقى من وسائل  
معيشتها الاجتماعية .

وظهرت المزايا التجارية لبلاد شوا من عاملين : الأول هو أن أسواق شوا  
التي كانت تتألف من أكثر من مليون من المستهلكين وممتلئة بمنتجات محلية ثمينة  
كانت أسواقا جديدة لم يسبق لأحد استغلالها ، ولن يجد التاجر الاوربي فيها أية  
منافسة ، والثاني هو أن ملك شوا كانت له ممتلكات شخصية واسعة ، وثروة  
تقدر بثلاثين مليون فرنك على الأقل ، ولم يكن هذا الملك يستخدم هذه  
الثروة ، وكان يرغب في إنشاء علاقات تجارية مع أوربا ، وفي تشجيع إقامة  
وتدعيم تلك العلاقات بكل ما لديه من مال أو سلطة .

فكان في إستطاعة فرنسا اذاً أن تجني أرباحاً طائلة من تجارتها مع الحبشة ، تلك التجارة التي كانت مركزاً لجزء كبير من ثروات القارة الافريقية ، ويمكن للسياسة الفرنسية أن تنجح بسرعة نتيجة لاقامة علاقات مستمرة مع الحبشة . وستغرس هذه العلاقات النفوذ الفرنسي في تلك البلاد . كان في استطاعة الحبشة ، نظراً لموقعها الجغرافي ، أن تلعب دوراً هاماً في الشؤون الافريقية ، فكانت حدودها الشمالية متاخمة لاقليم سنار الذي هو امتداد للدولة المصرية . وكان من الصعب على سكان وادي النيل أن يقوموا بغزو الحبشة نظراً لوجود حائل طبيعي من الجبال أمامهم ولكن الأراضي المصرية لم تكن تحظى بمثل هذه الحصانة ، ولم يكن من السهل إيقاف جيوش الاحباش إذا ما قررت النزول من جبالها لغزو الوادي . وذكر روشيه ديريكور أن شعب مصر شعب ضعيف بائس ، لا يستطيع مقاومة جحافل الاحباش الذين يمتازون بصلاية عودهم وبحجم للحرب من أجل الحرب . وكان يسعى من وراء ذلك إلى إقناع حكومة بلاده بطبيعة الحال بمزايا ذلك الفرس الذي اختاره لها لكي تلعب عليه ضد مصر . وكان يعتقد أن نداء واحداً من أحد الغزاة الاحباش يكفي لتعبئة كل الحبشة ، ويكفي لجعلها تزحف على مصر « مجددة بذلك غزوات الهكسوس » ، واخيراً فانه ذكر صراحة أهمية الحبشة في السيطرة على شؤون مصر وشؤون وادي النيل فقال « يكفينا أن نعرف فوق ذلك أن الحبشة تتحكم في منابع النيل ، وفي جزء هام من مجرى ذلك النهر ، لكي نخزم بالاعتقاد بأن مصيريهما سيؤثران في يوم من الايام على مستقبل مصر . ولما كانت هذه الدولة الاخيرة تحتل مكاناً كبيراً في الشؤون السياسية الاوربية ، فمن الواضح ان استعداد احدى الدول العظمى لاقامة نفوذها وبسطه على الحبشة يعتبر مسألة كبيرة الأهمية » .<sup>(1)</sup>

وعلاوة على ذلك فان من يتحكم في مملكة شوا سيتحكم في كل الحبشة ،

---

(1) Considérations politiques et commerciales sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, par Charles François Xavier Rocher d'Héricourt, Le 17 Juin, 1842. F.O.M. 1014/1.

إذ ان بلاد شوا كانت منذ أقدم العصور أكثر بلاد الحبشة تقدما وحضارة . وكانت تعتبر الاقليم الوحيد في الحبشة الذى يتمتع بحكومة منظمة ، ويرى ازدياد قوته بطريقة مضطردة . وكان سكانه من الاحباش والجالا مغرمين بالحرب والقتال . كانوا من الفرسان الممتازين ، وكانت الحراب هى سلاحهم المفضل ، فكانوا يستخدمونه بمهارة ورشاقة . وكانوا يجنون القتال ، حتى أنه كان يكفى لاي ملك أن يعلن قراره بتجريد حملة ما ، لكى يجتمع حوله من ٣٠ إلى ٤٠ الف من المقاتلين ، مسلحين ومجهزين ، ويتكفلون فوق ذلك باطعام أنفسهم . كان فى استطاعة ملك شوا أيضا أن ينادى للحرب وأن يجمع مائة الف مقاتل ، مستعدين للسير وراءه حسبما يرغب ، وحسبما يملئ طموحه . كان ملك شوا إذن - وهو قائد تلك القوة العسكرية الهائلة والمخلصة له - يعتبر بدون شك أقوى سيد ورئيس فى كل البلاد الحبشية . وكانت قوة العوامل الشخصية تساعده كثيراً وتنسب له بتوحيد الحبشة تحت سلطته .

وهكذا نرى ان إقامة علاقات متينة ومتصلة مع ملك شوا كانت مهمة لفرنسا من النواحي الحضارية والتجارية والسياسية .

ولكن ما هو أساس هذه العلاقات ؟ كان جواب روشيه ديريكور بسيطاً : أما فيما يخص الملك سهلا سيلاسى فهى رغبته فى مراعاة مصالحه الشخصية التى لا يستطيع أى إنسان أن يعرفها ويقدرها خيراً منه ، وأما فيما يخص فرنسا فتتلخص فى موقف كريم يؤكد للملك أن ازدياد قوته وثروته مرتبط باقامة علاقات ودية مع تلك الدولة العظمى . وكان روشيه ديريكور يرغب فى أن يقدم إلى سهلا سيلاسى - فى رحلته القادمة إلى شوا - عينات من المنتجات الفرنسية كدليل على المزايا التى سيحصل عليها من إقامة علاقات ثابتة مع فرنسا . وكان قد وعد الملك بالعودة إلى بلاده ، وكان يرغب فى أن يرسل اليه بعض الاسلحة من البنادق والمسدسات ، وخصوصاً مدفعين صغيرين ، حتى يتأكد له النصر على شعوب الجبالا التى كانت تسكن إلى الجنوب وإلى الغرب من مملكته ، والتى كان يحاربها سنوياً لاختضاعها له ، وإجبارها على اعتناق

المسيحية وللعمل على إستغلال مواردها الطبيعية .

وكان أساس التجارة بين بلاد شوا والبلاد المحيطة بها هو عبارة عن شبكة من المواصلات تقوم بها بعض القوافل الصغيرة . وكان أهم طرقها وأكثرها استعمالا هو الطريق الذى يربطها بهرر ، تلك المدينة الاسلامية التى تقع بين بلاد الحبشة والبحر . وكانت هرر هى طريق منتجات الحبشة الجنوبية إلى ميناء بربرة ، مركز تصدير تلك المنتجات من القارة الافريقية . وكان شعب هرر بدون منازع هو أشد شعوب شرق افريقية نشاطا ، وخصوصا فى التجارة ، وبمكنتنا القول بأنه هو الذى خلق التجارة فى ذلك الركن الافريقى . وكان هؤلاء التجار يتوغلون فى داخل القارة ، وكانوا يتكلمون لغات الاهالى . ولكن روشيه ديريكور لم يكن يعتقد فى إمكانيته إقامة تجارة هامة مع الحبشة الجنوبية فى ذلك الوقت . كان من الضرورى لوصول التجارة الحبشية إلى البحر أن تمر فى بلاد قاحلة تسكنها قبائل تعادى كل منها الاخرى ، ولا تشابه إلا فى حبها للسلب والنهب . وكانت قوافل هرر تتغلب على تلك الأخطار بدفعها لاناوات باهظة إلى تلك القبائل . ولكن وسائلها المادية لم تكن تكفى لازدهار تجارة شوا بدرجة لاثقة بها وعلى أى حال فان قوافل هرر كانت تقوم - بعد شرائها لمنتجات جنوب الحبشة - بنقلها إلى زيلع وبربره على المحيط الهندى . وكانت إقامة منشأة تجارية فى كل من هاتين المدينتين - وخصوصا فى بربره - تبشر بعقد صفقات ناجحة .

وصف لنا روشيه ديريكور هذين المينائين وشرح أهميتهما التجارية والبحرية ، كما وصف حالتهما العسكرية الدفاعية . أما زيلع فكانت مدينة صغيرة مزدحمة بالسكان وتمتاز بحسن مياها ، ولم يكن بها إلا أربع مدافع فى حالة سيئة ، اثنين منهما مخصصين لحماية الميناء ، والاثنين الآخرين منصوبين إلى غرب المدينة لارهاب بدو الاقاليم ومنعهم من الاغارة عليها . وكان فى زيلع مينائين : أحدهما أمام المدينة مباشرة وخاص بالقوارب ، أما الثانى فكان على بعد عشرة دقائق منه ، وكان يسمح لثمان أو لتسع سفن من حمولة ٣٠٠ أو

٤٠٠ طن بأن تحتمى فيه من الزوابع . ولم تكن حامية المدينة تتألف إلا من خمسين بدوى مسلحين بينادق « بفتيل » وكان سوق المدينة مفتوحا في جميع الايام ويوجد به البن والصنع العرفى والجلود نتيجة للصلات التجارية مع هرر . أما بربرة فكانت تتألف من ٢,٥٠٠ إلى ٣,٠٠٠ كوخ ، وكانت تبقى شبه مهجورة بعد موسم التجارة الذى يعقد بها من شهر اكتوبر الى شهر فبراير من كل عام . وفى أثناء هذا الموسم كانت بربرة مركزا تجاريا هاما ، إذ أنها كانت تستقبل من عشرة إلى اثني عشر سفينة كبيرة من الهند ، وكان يدخل ميناءها أو يخرج منه يوميا ما يقرب من عشر سفن صغيرة محملة بالبضائع<sup>(١)</sup>.

لم يقرر أمير البحر ووزير البحرية الفرنسية أمر إرسال حملة استكشاف إلى الحبشة إلا فى عام ١٨٤٤ . وكلف بها القبودان روما ديفوسيه<sup>(٢)</sup> قائد محطة اليربون ومدغشقر البحرية فى ذلك الوقت . أما جيزو ، وزير الخارجية ، فإنه أوصى من ناحيته بأن يقوم هذا الضابط بدراسة سياسية وتجارية فى نفس الوقت ، وأن يهتم بالناحية التجارية بشكل خاص ، لأنه كان يعتقد أن توسع فرنسا فى الحبشة مياخذ فى غالب الأمر - إن لم يكن فى مجموعة - شكل التبادل التجارى ، فى حالة ما اذا كانت العوامل تسمح أصلا بقيام مثل هذا التبادل . وأما عن المفاوضات الرسمية مع تلك البلاد فإن جيزو لم يرد أى داع لفتحها فى ذلك الوقت ، وأضاف أن مالدیه من تقارير عن رؤساء وأمراء الحبشة لم يكن يشجعه على الاعتقاد فى سلامة أو متانة أى إتفاق قد تقوم فرنسا بعقده معهم<sup>(٣)</sup>.

---

(1) Considérations politiques et commerciale sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, Par Charles François Xavier Rochet d,hericourt, le 17 Juin 1842. F.O.M. 1014/1.

(2) Le Capitaine de Vaisseau Romain Desfossés (٢)

(٣) جيزو وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية فى يوم ٦ من يونيو سنة ١٨٤٤ - انظر :رشيقات وزارة المستعمرات الفرنسية . F.O.M. 1014/1.

وكان وزير الزراعة والتجارة يرغب في تحقيق مشروع بعثة ديفوسيه وخصوصا فيما كانت هذه البعثة تهدف إليه من القيام بدراسة المصالح التجارية إلى جانب دراستها للمصالح السياسية والبحرية . وكان يرغب في أن يقوم هذا الضابط بدراسة التجارة في البحر الأحمر نفسه ، رغم اتساع نطاق هذا المجال . وكان يريد أن يعرف المزايا التي يمكن لمصوع أن تمنحها للتجارة مع الحبشة ، خصوصا وأن ميناءها كان أكبر ميناء في البحر الأحمر ، وكان ملتقى طرق القوافل الكبرى ، وكانت له علاقات مستمرة مع جدة ومخا وسواكن ومبای . وكانت هناك ثلاثة طرق مفتوحة للتجارة مع الحبشة : طريق سنار وطريق تاجورة وطريق مصوع . أحقية أن هذا الطريق الأخير كان أكثرها أمنا وأشدّها حركة ؟ أما تاجورة فكانت أقل أهمية ، وكانت تعتبر ميناء بلاد عدل « الدناقل » . وكانت الاحبار قد سرت بأن الانجليز قد اشتروها ، ولكن الظاهر أن مجهوداتهم لم تكن قد أثمرت في هذا السبيل . وكان على روما ديفوسيه إذا أن يتحقق من الأمور ، خصوصا وأن وزير التجارة والصناعة كان يرغب في الحصول علاوة على ذلك على استعلامات دقيقة عن حالة المنشآت البريطانية في عدن وأخيرا فإنه كان يرغب في الحصول على معلومات عن جرر دهلك المشهورة بصيد وتجارة اللؤلؤ ، وعن زيلع وبربرة وخليج حنفيلة التي كانت هناك محادثات خاصة بالتنازل عنه للحكومة الفرنسية وكان لفيبر Lefebvre قد قدم مشروعا عن التجارة مع الحبشة ، ونصح باتخاذ مصوع قاعدة عامة لهذه التجارة ، ولكن مسيياته كانت جديرة بالنظر والاعتبار رغم بعد مصوع عن بلاد شوا ، ورغم أن هذا البعد كان سببا في الاعتراض على هذا المشروع الذي كانت له وجاهته . وأخيرا فإن وزير الزراعة والتجارة كان يهتم قبل كل شيء باختيار إحدى هذه الموانئ لكي تكون قاعدة تجارية مع بلاد الحبشة . ولم تقم فرنسا في حقيقة الأمر في خلال هذه الفترة إلا ببعض الدراسات عن البلاد المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن .

زاد إهتمام الحكومة الفرنسية بالسواحل الافريقية للبحر الأحمر في عهد الامبراطورية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث . وكان ذلك في عام ١٨٥٨ أى في نفس الوقت الذى انشئت فيه وزارة الجزائر والمستعمرات . وكانت فرنسا تفكر في ذلك الوقت في اليوم الذى ستفتتح فيه قناة السويس وكانت قد رأت انجلترا تقيم في جزيرة بريم سنة ١٨٥٧ وكانت ترغب أشد الرغبة في أن تحصل على قاعدة لها في تلك المياه . وحتى إذا فرضنا - كما يدعى البعض - أن الحكومة الفرنسية لم تكن قد عازمت على إنشاء قاعدة بحرية في البحر الأحمر . فمما لا شك فيه انها كانت ترغب في الحصول على أسواق للتجارة الفرنسية ، وعلى محطة للتأمين أو حتى على مخزن للفحم اللازم لباخرةها في سفرهم بين أوربا والشرق الأقصى . وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل على فرنسا أن تنشئ علاقات ودية مع أهالى تجرة ، في بلاد الحبشة ، خصوصا وأن جزءاً منهم كان كاثوليكياً يخضع للأسقف مونسنيور جاكوبى Mgr. Jacobis ويسمى للتحالف مع فرنسا<sup>(١)</sup> .

ولم يحاول رؤساء تلك الجهات صد رغبات فرنسا ، بل كان بعضهم على العكس من ذلك يسعى لكسب ود هذه الدولة في بلاد الحبشة وبلاد الصومال . فنجد أن تقريراً يرجع إلى عام ١٨٥٨ يذكر أن الجاش ملك تجرة كان يطلب الحماية الفرنسية ، وإن أبوبكر إبراهيم شيخ ، أو سلطان تاجورة ، كان يعرض على فرنسا أن يتنازل لها عن أراض في رأس على وعونانو نظير مبلغ ٥٠ ألف فرنك .

إن كاتب هذا التقرير هو قبودان الفرقاطة ليجينى Le Genie أرسله من عدن بعد زيارته لبربرة وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم وموخواو الحديدية وخليج

---

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique. F.O.M. 1014. p.1.

حفيلة والحوافل وجزر دهلك ومصوع وجدة. (١) ويصور لنا هذا التقرير الحالة التي كانت تسود شرق افريقية في ذلك الوقت ، والتي كانت تسودها بنوع خاص عند زيارة الأوربيين لها . ويذكر لنا هذا القبودان أنه رأى أبو بكر إبراهيم بمجرد وصوله الى تاجورة ، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعدادا لتقديم أى خدمة ممكنة لفرنسا . وكان أبو بكر إبراهيم هو حاكم زيلع السابق ، وكان من أكثر مشايخ المنطقة ثروة وأشدهم نفوذا وبأسا ، ولكنه فقد وظيفته نتيجة لتدخل شركة الهند الشرقية البريطانية ، واتهامها له بمخالفة فرنسا . وكانت إنجلترا تستخدم ضده نفس السياسة التي استخدمتها ضد كل رئيس افريقى حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية ، ألا وهى إتهامه بتجارة الرقيق . وقامت إنجلترا بمصادرة إحدى سفنه المحملة بالتجارة مدعية أنها كانت محملة بالرقيق ، ولم تدفع له أى تعويض عنها . وعرض أبو بكر إبراهيم الأمر على القبودان الفرنسى بمجرد وصوله إلى تاجورة ، كما شرح له الامارات العديدة التي قام بها الانجليز لشراء ولاحلال لقطه على الساحل الافريقى ، ومجهودهم لى لكى ينام ساحل تاجورة من أن يقع مع الجزائر على مصادرة ، يتعهد فيها بمحاربة تجارة الرقيق ، وأخيرا وهو الأكبر أهمية ، فإن هذا الشيخ قد أفهم القبودان الفرنسى جيدا أنه مستعد لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة من الأرض بالقرب من تاجورة ، في حالة ما إذا قبلت هذه الدولة أن تمنحه حمايتها .

وكانت تاجورة بشر بأن تصبح قاعدة ممتازة مع جنوب الحبشة . فكان موقعها الجغرافى يسمح لها بأن تصبح محطة هامة للسفن القادمة من زنجبار ولأمو في طريقها إلى عدن ، وستزداد أهميتها بعد الانتهاء من حفر قناة السويس . وكما كانت عدن والحديدة مراكز تجارة بلاد العرب والخليج الفارسى ، فإن مصوع وتاجورة كانتا هما المخرجين الطبيعين للحبشة وبلاد

---

(1) Rapport du Capitaine de Frégate C. Méquier, Brick "Le Genie" Aden, le 16 A vril 1858. F.O.M. 1014/2.

الصومال . وإذا كان من الصعب على فرنسا أن تنافس الاحتكار الانجليزي في عدن ، فانه كان من الضروري عليها - كدولة تجارية ودولة عظمى في البحر المتوسط ، ودولة استعمارية إفريقية - أن تزيد نفوذها في بلاد الحبشة ، خاصة وأن ميل الأهالي لفرنسا في كل من تاجورة ونجرة كان واضحا ، نتيجة لمجهود المبشرين الكاثوليك ، ولرغبة ملك تجرة في أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا .

وكانت الشخصيات المحلية تؤكد سهولة الحصول على الأيدي العاملة اللازمة لهذه المخطط أو القاعدة الجديدة ، وتؤكد سهولة خلق حركة مبادلات تجارية عن طريق القوافل وأكد الاسقف جاكوبى سهولة تشغيل ألفين أو ثلاث آلاف من العمال المسيحيين ، أما أبو بكر إبراهيم فانه تعهد بتنظيم القوافل وتسييرها كل عام مع ثلاثة آلاف من العبيد . وكان من الضروري على فرنسا أن تدفع مرتبات مغرية للعمال المسيحيين ، وإن تحافظ على التقاليد التجارية والسارية بين رجال القوافل في تلك الجهات ، والا تتهمهم بالخيانة أو التلاعب ، وأن تدفع لهم مقدما ثلث قيمة التجارة التي سيقومون بنقلها .

ولما كان المبدأ السائد هناك هو البيع لمن يدفع أغلى ثمن ، كان على فرنسا إذا أن تسخر شيوخ ورؤساء تلك المناطق في تنفيذ سياستها ، أى أن تشتري الرؤساء وتجعلهم يقومون شخصا بتسخير الأهالي ، حتى بدون أجر ، ولخدمة المصالح الفرنسية . وكان هذا هو ما يسميه الفرنسيون بالدعامة الخلقية أو الأدبية اللازمة لتنفيذ سياسة بلادهم ، كان على فرنسا إذا أن تشتري ولاء بعض الشخصيات مثل النجاشي ملك تجرة أو أبو بكر إبراهيم في تاجورة أو كليهما وكان هذا هو الضمان الوحيد لنجاح فرنسا . وكان هذا النجاح سهلا إذ أن انجلترا كانت تعادى كل من هاتين الشخصيتين ، مما يدفعها إلى الارتقاء إلى أحضان فرنسا .

وكان القنصل بلاودن Plawden قد إستغل عداء رئيس أساقفة الحبشة ضد النجاشي ، وكان رئيس الأساقفة يعادى سياسة التقرب من الكاثوليك ويعلن

تأييده لتيودور ملك الامهرا ، الذى كان يستعد لغزو تجرة .

أما فى بلاد الصومال فكان ممثلوا بريطانيا يبحثون عن خلق المصاعب أمام أبو بكر إبراهيم ، واستطاعوا أن يدفعوا السلطات التركية فى الحديدية إلى أن تجبره على دفع أربعة آلاف ريال غرامة باسم التلاعب فى بيع بقايا إحدى السفن وقام قبودان ليجينى Le Genie بالمطالبة بذلك المبلغ ، مدعيا أنه يخص فرنسا ولا يخص تركيا ، نظراً لأن هذه السفينة الغارقة كانت فرنسية ، ثم أودع المبلغ طرف القنصل الفرنسى فى عدن ، وطلب من حكومته أن تعيده إلى أبو بكر إبراهيم ، ذاكراً أن تأثير هذه المعاملة على الاهالى سيكون حسناً ، وذلك لرؤية فرنسا تمنع الظلم عنهم ، وتحميهم ضد الاتراك والذين يعملون بايعاز من تركيا .

وكان الفرنسيون يدعون أن السلطات البريطانية لها من الموارد ما يسمح لها بتقديم الهدايا اللازمة لتنفيذ سياستها ، ولكن قبودان ليجينى قام - بالرغم من ذلك - بتوزيع بعض قطع السلاح وبعض المال على المشايخ المحليين ، كما دعا بعض المشايخ إلى ظهر سفينته فى نزهة من إحدى الموانى إلى غيرها .

وتعقد الموقف أمام النجاشى بعد زيارة تلك السفينة الفرنسية له ، وازداد خطر الأمهرا عليه ، وأرسل بعثة إلى نابليون الثالث تحمل خطابات توصية من الاسقف جاكوبى ، وقرر الامبراطور الفرنسى أن الوقت قد أوفى للتدخل ، وعهد إلى القبودان راسل Russel فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٥٩ بمهمة غير محددة ، وزوده بسلطات عامة فى شرق افريقية<sup>(١)</sup> .

كلف الحكومة الفرنسية راسل باستكشاف السواحل الافريقية فى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب ، وبالدخول فى مفاوضات مع النجاشى . كان

---

(1) MARTINEAU, Alfred; la Cote des Somalis. Paris, 1931. P.580.

عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل ، وخصوصا منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضى رأس على وعوينو . « وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ، ولكن كان عليه أن يعمل فى السر ، وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لا يثير انتباه الانجليز » (1) .

ووصل راسل إلى البحر الأحمر ، وزار خليج عادولى وجزيرة ديسك ، ثم أرسل تقريره فى يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٥٩ إلى وزارة الجزائر والمستعمرات . ذكر أن مدينة زولا كانت تقع بالقرب من خرائب مدينة عادولى القديمة ، وأن أراضيها كانت صحية وأن المياه كانت متوفرة فيها ، نظرا لوجود الآبار التى كان من الممكن إستخدام مياهها حتى فى الرى . أما من الناحية التجارية فإن خليج عادولى كان مرفأ ممتازا صالحا للسفن الكبيرة ، ويمتد بهدوء مائه فى معظم أوقات السنة . وأما جزيرة ديسك الواقعة بالقرب من شاطئى ، فكان من السهل تحويلها إلى مركز عسكري ممتاز ، نظرا لأن قممها المغطاه بالأشجار ، ووديانها الصالحة للزراعة ، وكثرة مياهها ، وصلاحية سواحلها لرسو السفن ، كانت تسهل الدفاع عنها .

وأوصى راسل بالاستيلاء على هذين الموقعين فى أسرع وقت ممكن ، خاصة وأن موقف النجاشى كان قد ازداد سوءا . ولم يقف راسل عند هذا الحد ، بل أنه قام - طبقا لتعليمات حكومته - بامضاء معاهدة مع ملك تجرة تضمنت تنازل الملك ( الافريقى ) إلى الامبراطور ( الفرنسى ) عن كل ذلك الجزء من بلاده الواقع بين حافة جبل جوادم ، مارا بسهل زولا ومحيطا بخليج عادولى . حتى جزر أدوه وديسك اللتين تدخلان فى تلك المنطقة ، وطلب حماية فرنسية على مملكته التى تمتد على شاطئى البحر الأحمر حتى زيلع ، وتعهد بأن يتعد

---

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique

وخلفاؤه ورعاياه هذه المعاهدة ، وبألا يعطى أى صك إمتياز آخر لأى دولة أوربية دون الحصول على موافقة الامبراطور الفرنسى . وطلب أخيرا الاعتراف به كملك شرعى لبلاد الحبشة .

ولقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقا مهمة دون أن تكلفها أية نفقات . وكان النجاشى مضطرا إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا ، وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل مع الجزر القريبة منه ، حتى تساعد هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن له من القوة مايكفيه لوقف هجوم الأمهرا عليه ، خصوصا وأن شعبه كان يطيع الاسقف الأرثوذكسى الموالى لتيودور ، أكثر من طاعته له هو . فستطيع أن نقول إذا أن النجاشى قد قبل بيع بلاده لفرنسا نظير احتفاظه بالعرش . واضطر راسل إلى الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية حتى يتم التصديق عليها فى باريس ، وحتى يتجنب إغضب الانجليز . ولم يقم راسل بالاستيلاء على عادولى أو ديسك ، ولكنه أعطى النجاشى بعض قطع من المدفعية مساعدة له فى حربه ضد تيودور .

ولم يكن فى استطاعة باريس فى ذلك الوقت معاداة انجلترا صراحة ، نظرا للموقف الدولى ، ونظرا لأن سلطة النجاشى كانت مهددة . فكان على الحكومة الفرنسية أن تلتزم الحذر . ولقد إمتازت هذه الفترة بقيام الثورات والانقلابات والحروب فى كل من الحبشة وتجرة ، ولم يكن من السهل معرفة شرعية حقوق النجاشى أو تيودور . حقيقة أن الوثائق المحفوظة فى الارشيفات الفرنسية تعترف إعترافا صريحا بأن النجاشى كان من سلالة أسرة أوبية Oubié التى حكمها حسب أقوال الاسقف جاكوبى على كل تجرة ، وعلى معظم مناطق الحبشة . ولقد قام نائب قنصل فرنسا فى مصوع فى خطاب له بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ بتقديم النجاشى على أنه أقوى الرؤساء الحاكمين فى الحبشة ، وأضاف أن سلطته تمتد على تجرة والسمهر والولكيت والنجدة . وكان هذا الخطاب يشتمل على نداء من النجاشى الى نابليون الثالث ومؤرخ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٩ يعرض فيه التنازل عن جزيرة ديسك ، ويطلب إرسال

أكبر عدد من قطع المدفعية اليه ، وكذلك ارسال سفير فرنسى الى قصره . ولكن إذا كان هذا يؤكد شرعية سلطة النجاشى ، فهو لا يمنع من وجود وثائق أخرى تثبت شرعية حقوق تيودور . وأخيرا فان فرنسا لم تكن تقدر على الاختيار بين هاتين الشخصيتين ، قبل ان تتأكد من شخصية المنتصر . ولقد انتهى الأمر فعلا بقتل النجاشى وبفور تيودور واحتفظت فرنسا بطبيعة الحال بوثائقها فى أرشيفاتها ، ولكنها لم تجرؤ على مطالبة تيودور بتنفيذها .

والحقيقة هى ان حذر فرنسا أمام ذلك التنافس بين الرئيسين الافريقيين كان حفى تنافسا بين الدول الاوربية ، فكانت إنجلترا تؤيد تيودور عن طريق بلاودن Plawden قنصلها فى غوندار ، أما المقيم السياسى فى عدن فانه ماأن رأى راسل عائدا الى بلاده حتى أرسل الباخرة « ليدى كاتنج » الى جزيرة ديسك ، وذلك لكى يمنع الفرنسيين من الاستيلاء عليها ، ولكى يحاول إغراء الأهالى على إظهار معاهدة قديمة للتنازل عن تلك الجزيرة إلى إنجلترا يرجع تاريخها الى عهد رحلة لورد فالنسيا .<sup>(1)</sup>

ولم يكن الموقف الدولى لىسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط فى علاقاتها مع إنجلترا فى ذلك الوقت ، وكانت أسباب رفض فرنسا التصديق على معاهدة راسل تعود الى الخطاب الذى كتبه وزير الخارجية الفرنسية الى الامبراطور نابليون الثالث فى ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة : « إننا لانستطيع ان نقبل - فى هذه الظروف الدقيقة الحالية - مع ما فيها من الحرب الايطالية ورجوع نيس وسافوا الى فرنسا ، المقترحات التى عرضت علينا وأن ننفذها دون أن نتوقع إثارة مصاعب جدية من جانب إنجلترا » . وعلى أى حال فان وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية صمم فى عام ١٨٦١ على ترك السياسة التى انتهجتها وزارته فى العام السابق ، وأصدر أمره الى راسل بالعودة

---

(1) Rapport du Commandant de Langle, le 4-Mars, 1861. F.O.M.

إلى البحر الأحمر . وكان نابليون الثالث قد صمم على احتلال جزيرة ديسك لكي يقيم عليها مخزنا للفحم اللازم للبحرية الفرنسية<sup>(١)</sup> . وكان على راسل ، في حالة ما إذا لم يتم الانجليز أو الاتراك باحتلال تلك الجزيرة ، أن ينزل بعض مشاة الاسطول اليها ، وأن يجمع الأهالي ، وأن يرفع العلم الفرنسي ، وأن يكتب محضرا بالاستيلاء عليها ، وأن يختار الموقع الذي ستقام عليه محطة الفحم . ولكن هذه التعليمات لم تنفذ ، ولم تبحر الحملة أساسا من فرنسا ، كما أن الحكومة قد عهدت إلى راسل بمهمة أخرى ، فارسلته إلى المكسيك حيث مات في سنة ١٨٦٢<sup>(٢)</sup> .

ولقد حاولت إنجلترا ان تقطع خط الرجعة على فرنسا ، وأن تمنعها من الاستيلاء على جزيرة ديسك ، فلفتت نظر الباب العالي الى نشاط الفرنسيين في البحر الاحمر وأشارت عليه بتوكيد حقوقه على زيلع ومصوع والاراضي المجاورة لمنكولو وأركيكو . ولما كان راسل قد أكد في أحد تقاريره أن نائب أركيكو - وهو المسئول عن شئون عادولى - كان يدفع الجزية للنجاشي وليس للحاكم التركي ، فأمر الباب العالي قد صمم في عام ١٨٦٢ على ارسال ضابط تركي لاحتلال عادولى وجزيرة ديسك<sup>(٣)</sup> .

ولقد إمتازت هذه الفترة ايضا بحفظ المشروعات الخاصة بعيد وحنفيلة ، وكانت التعليمات الصادرة لراسل توجهه الى زيارة ميناء عيد ، وتذكر له ان هذا الميناء هو ملك لتاجرين فرنسيين من مرسيليا ، وأنهما قد تنازلا عنه دون مقابل للحكومة الفرنسية في عام ١٨٥٨ . وكانت إحدى شركات بورودو قد اشترت هذا الشاطئ في سنة ١٨٤٠ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك من شيخين من

---

(١) تعليمات مارس سنة ١٨٦١ .

(2) Rapport sur les droits de la France à la cote Orientale d'Afrique F.O.M. 1014/pp. 5-6.

(3) Rapport du Lieutenant de Vaisseau Rousseaux, le 21 Juin, 1862 F.O.M. 1014/2

الأهالى ، وإدعت أنهما أصحاب البلاد . وقد بيعت هذه الاراضى مريين قبل وصولها الى ايدي التجار المرسلين سنة ١٨٥٧ . ولكن الحكومة الفرنسية كانت تشك في شرعية العقد الأول المبرم في عام ١٨٤٠ . ولقد قام جيزو نفسه بانكاره سنة ١٨٤٧ ، ولما وصل مندوبو التجار المذكورين في سنة ١٨٥٨ بقصد الاستيلاء على الميناء منهم الأهالى ، وأكدوا لهم أن البائعين في سنة ١٨٤٠ لم يكونوا هم الملاك الشرعيين ، وأن الأراضى هى منك للسلطان<sup>(١)</sup> . فتنازلت فرنسا إذا عن ادعاءاتها وادعاءات رعاياها على تلك المنطقة . كما أن الحكومة الفرنسية قد غضت النظر عن نواياها تجاه حفيلة أمام إعتراضات الباب العالى<sup>(٢)</sup> ، ولكنها نجحت في أوبوك .

---

(١) وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية والمستعمرات في ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

(2) Rapport du Commandant Fluriot de Langle, le 6 Janvier, 1862.

F.O.M. 1014/2.

## الفصل السادس

### فرنسا وشراء أوبوك

ترتبط عملية شراء أوبوك اسماء لامبرت Lambert ودى لانجل de Langle ودى احمد ابو بكر وشيفر Schefer . كان هنرى لامبرت يقيم فى عدن منذ سنة ١٨٥٥ واشترك مع أخيه فى تشغيل العمال اللازمين لإنشاء خط ملاحه بين عدن وجزيرة موريس ، ثم عينته الحكومة الفرنسية بعد عامين نائبا قنصلها لها فى عدن . وكان قد ساعد أبو بكر ابراهيم ، شيخ تاجورة ، مساعدة مالية ، مما دفع هذا الأخير إلى ان يعرض عليه ان يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطئ الافريقى .

#### ( ١ ) - شراء أوبوك :

نشب خلاف آخر بين لامبرت وحاكم زيلع بسبب تدخل هذا النائب القنصل فى قضية رفعها فى حديده ، وانتهى بخسران هذا الحاكم لتلك القضية ، وتسبب فى أن عمل هذا الحاكم على قتله ، وهو على ظهر سفينهته بالقرب من جزيرة موسى فى ٤ من يونيو سنة ١٨٥٩ .<sup>(١)</sup> وارسلت الحكومة الفرنسية سفينة حربية للتحقيق ولطلب التعويض . وكان هذا هو ما أرشد حكومة باريس الى المفاوضات التى قام بها لامبرت ، والنسب قد تكون قد ساعدت على قتله . ولم يعد القبودان فليريودى لانجل قائد « السوم » La Somme من تلك المياه بنتيجة التحقيق ومحاولة العثور على القتلة فقط ، بل إنه قدم دراسات وملاحظات أكدت للحكومة فرنسا أهمية إنشاء مستعمرة أو حتى محطة بحرية على الساحل الشرقى لافريقية . كما أنه أرفق فى خطابه المؤرخ فى ٥ من يونيو سنة ١٨٦١ إلى وزارة البحرية طلبا كتبه بعض شيوخ الصومال من قبيلة

(1) MARTINEAU, Alfred; Ia Cote des Somalis, Paris, plon, 1931. p.581.

حيرت جعلاً إلى الامبراطور ، طالبين فيه منحهم الحماية الفرنسية . ثم اقترح على وزير الخارجية شراء أراضي أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة ، وهو دنى أحمد أبو بكر ابن عم أبو بكر ابراهيم شيخ تاجورة ، وصديق الفرنسيين .

وتباحث شاسلوب لوبا Chasseloup-Loubat وزير الخارجية مع الكابتن دى لانجل في مسألة اراضى أوبوك ، وقبل الترحيب بالعروض التى قدمها شيوخ ساحل « عدل » ثم كتب فى يوم ٤ من فبراير سنة ١٨٦٢ إلى وزير البحرية<sup>(١)</sup> : « أما من الناحية الدبلوماسية فقد اعترفت أنه ليست هناك لأى دولة أجنبية بشكل عام ، وتركيا بنوع خاص ، أى ادعاءات على الاراضى المذكورة . أما الحكومة البريطانية ، وهى التى تحتل مواقع هامة عند مدخل البحر الأحمر ، فأنها لا تستطيع أن تعترض على الترتيبات التى نحن بصدد القيام بها فى نفس المنطقة » .

ووقعت معاهدة أوبوك فى باريس يوم ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ وحملت امضاء ثوفونيل وزير الخارجية ، ودنى أحمد أبو بكر كممثل للمشايخ الدناقلة . وبهذا تنازلوا لفرنسا عن ميناء وجونة أوبوك الواقعة قرب رأس بير مع السهل المحتد من رأس على فى الجنوب حتى رأس دميرة فى الشمال ( المادة الثانية ) وذلك نظير مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال ، أى ما قيمته ٥٠,٥٠٠ فرنك ( المادة الثالثة ) يدفع نصفه يوم تصديق هؤلاء المشايخ على المعاهدة ، والنصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم إستيلاء فرنسا على هذه الاراضى ( المادة الرابعة ) . وقد تعهد هؤلاء المشايخ باستخدام كل ما فى وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين فى أوبوك مع داخلية البلاد ، سواء أكان ذلك عن طريق البر أو عن طريق الملاحة فى الاونزو والحواش . وأصبح لمن يقيم فى أوبوك من الفرنسيين الحق فى أن يرعى قطعانه فى امبابو ، وعلى مرتفعات تاجورة ، وفى حماما زيل وفى عيلو

---

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

بالقرب من رامس جيوقى ، واصبح لهم الحق فى أخذ الملح من بحيرة عسل ، ومن الاماكن الاخرى التى يمكنهم أن يجلبوه فيها . وتعهد هؤلاء المشايخ فوق ذلك برفض كل محاولة تقوم بها أى حكومة اجنبية للتفاوض معهم ، مادامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك . واخيرا فان فرنسا قد احتاطت لأمر عدم صلاحية أوبوك لايواء السفن ، فاضافت مادة خاصة بذلك : « فى حالة إذا ماظهر ان ميناء وجونة أوبوك غير صالحين لايواء السفن الكبيرة فان دى أحمد يتعهد نيابة عن الشيخ على ابراهيم أبو بكر شهم ، والشيخ المذكورين فى المعاهدة بان يعطى بنفس الثمن المنصوص عليه فى المادة الثالثة ( ١٠,٠٠٠ ريال ) ميناء وجونة وخليج قبة الخراب ، أو أى ميناء أخرى مع الأراضي الملحقة بها ، وب نفس الشروط التى تنص عليها هذه المعاهدة » (١) .

وما أن أمضيت المعاهدة السابقة حتى أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة خاصة لانهاء المسألة فى شرق افريقية ، وكان على شيفر ، كبير الامناء المترجمين للامبراطور ، أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التى تعرض لها دى لانجل ومن سبقه من اعضاء البعثات الرسمية فى تلك الجهات . ووضعت الحكومة لإحدى السفن Curieux تحت تصرفه ، والحق به كل من الكابتن Buret والملازم Spément للقيام بالدراسات البحرية الفنية اللازمة . وكان على هذين الضابطين البحريين أن يقرر المزايا أو عدم صلاحية تلك المنطقة للملاحة ومناورات السفن . ووصلت هذه البعثة فى يوم ١٧ من ابريل إلى السويس ، مصطحبة معها هذين الشيخين الافريقيين عائدين إلى بلادهما . ثم أقلت السفينة متجهة جنوبا .

وكانت حنفيلة هى أول مرسى قصده تلك السفينة ، وما أن وصلت البعثة الفرنسية حتى ارتفع العلم العثمانى على صارى منصوب فى وسط القرية ، وشعر اعضاء البعثة أن قائمة مصوغ قد أقام سلطة الحكومة والباب العالى على ذلك

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

الجزء من الساحل . وكانت تركيا قد أكدت ملكيتها لجزيرة ديسك وخليج عادولى ، مما دفع روسو قبودان السفينة إلى الاعتقاد بان « التوسع الاقليمي العثماني للاستيلاء على سواحل البحر الاحمر لن يقف عند هذا الحد ، لأنه يظهر وكأنه نتيجة لخطه مرسومة جيدا ، ويسير تنفيذها باصرار »<sup>(١)</sup> . ووصلت السفينة يوم ٣٠ أبريل أمام أوبوك ، وبدأ بوريه Buret بقياس الاعماق في الخليج والمنطقة المحيطة . وأشارت كل الدلائل إلى صلاحية هذا الموقع لإنشاء محطة للفحم : كان موقعها بالقرب من مدخل البحر الاحمر ، وسهولة تمويها بالمياه والاختشاب ، أسبابا كافية لكى يدفع شيفر إلى ابن « السلطان » دنى النصف الاول من المبلغ المتفق عليه ، وأن يعتبر أن التصديق على المعاهدة قد أصبح نهائيا<sup>(٢)</sup> .

ولقد استقبل الشيخ ابو بكر المسيو شيفر فى زيلع بكل ترحاب ، وأقام أمامه عرضا من الرقص والاعاب الفروسية الشائعة بين أهالى تلك المنطقة الافريقية ، وأرسل له هدية من العجول والخراف ، ثم جاء لزيارته رسميا على ظهر السفينة . وقد عمل المسيو شيفر على الترحيب به ، وأعطى لتلك الزيارة صفة رسمية ، فاصطف الحرس لاستقباله ، وحيته المدفعية باطلاق سبعة طلقات عند مغادرته للسفينة . وعادت السفينة الفرنسية الى أوبوك ، فزارها « السلطان » دنى الذى وصفه الفرنسيون بأنه شيخ كل الاراضى الممتدة من خليج تاجورة حتى الشمال من رأس دميرة . ولقد عامله الفرنسيون على أنه « سيد » و « سلطان » واستقبلوه استقبالا رسميا كذلك . وفى يوم ١٩ من مايو قام المسيو شيفر بالاستيلاء على خليج أوبوك واراضيا باسم الامبراطور . واعطى قبودان السفينة لذلك الاحتفال كل ما فى وسعه إعطائه من صبغة رسمية تسمح بها امكانياته ، فأنزّل فصيلة من مشاة الاسطول المسلحين إلى

(١) تقرير الملازم روسو البحرى ، قائد « كبريه » فى ٢١ يوليو سنة ١٨٦٢ من السويس .  
F.O.M. 1024/A

(٢) تقرير المسيو شيفر الى قبودان الفرقاطة ، زيلع فى ١٦ ابريل سنة ١٨٦٢ - المصدر السابق .

الشاطيء ، ثم نزل بنفسه على رأس الضباط . وفي نفس الوقت الذى ارتفع فيه العلم الفرنسى على الصارى المنصوب أمام الشاطيء هتف البحارة بحياة الامبراطور ، وحياة القبودان بثلاث طلقات ، أما السفينة فانها رفعت أعلام الزينة ، واطلقت إحدى وعشرين طلقة مدفع . وكانت كل هذه الاحتفالات والشكليات لاثبات ان اوبوك قد اصبحت ملكا لفرنسا<sup>(١)</sup> . وإصطحب الفرنسيون ابو بكر حتى زيلع ، ثم واصلت سفينتهم سيرها إلى عدن ومنها إلى السويس .

## ( ٢ ) - رد الفعل :

وصلت انباء إستيلاء الفرنسيين على أوبوك إلى عدن قبل وصول السفينة إلى هذا الميناء الاخير . ولقد أظهر بلايفير Playfair حاكم عدن الذى يجمع في يديه السلطات المدنية والعسكرية مع لقب « المقيم السياسى » ، مضايقته من الفرنسيين ، فلم يعرض عليهم خدماته ، ولم يبلغهم أن اليوم التالى هو يوم تحتفل به كل السفن بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، وقد ظهرت سوء نيته بشكل واضح خصوصا وأن الانجليز كانوا دائما في غاية الأدب مع الفرنسيين ، ومع السفن الحربية الفرنسية التى تلجأ الى موانئهم . وعلاوة على ذلك فان بلايفير لم يكن يجهل وجود المسيو شيفر على ظهر السفينة الفرنسية . وقد قام القبودان الفرنسى بالاستفسار من الحاكم العام الانجليزى عن هذه المعاملة ، وذلك في مقابلة خاصة بينهما ، وادعى هذا الحاكم أن المسألة ترجع الى سوء تفاهم بسيط . ولقد صرح بلايفير فى أول فرصة سنحت للتحديث عن استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، فقال أنهم قد استولوا على اراضى تابعة للامبراطورية العثمانية ، وانه إذا كانت تركيا لاتباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها وإرسالها لاحد الموظفين الرسميين فى هذه المنطقة ، فان أحدا لا يستطيع نكران أنها هى

---

(١) تقرير الملازم البحرى روسو ، قائد « كيريه » من السويس فى ٢١ من يونيو سنة ١٨٦٠ .

الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . وفي الحديدة أعاد أحمد باشا الحاكم التركي نفس هذه العبارات امام الضابط بوريه مما جعل الفرنسيين يشكون في ان هذه الحملة قد صدرت من عدن ، وانها ستسير حتى تصل الى القسطنطينية . وكانت سلطة أحمد باشا تمتد على مخا وزيلع ، وقد أفهم البعثة الفرنسية عند زيارتها له أن فرنسا قد انفقت بدون أى داع ذلك المبلغ الذى دفعته لشراء الاراضى اللازمة لانشاء مخازن الفحم ، لانه لم يكن هناك شك في أن السلطان هو المالك الوحيد لجميع الاراضى الساحلية . وأضاف قائلاً انه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد طلبت من الباب العالى أن يمنحها هذه الارض ، فانه لم يكن ليرفض لها ذلك الطلب . ولكن ذلك كان يعنى بطبيعة الحال اعتراف فرنسا بحقوق الباب العالى على تلك المناطق ، ولم تكن فرنسا مستعدة للقيام بهذا العمل في ذلك الوقت . ولقد أفهمه شيفر ان الانجليز قد تصرفوا بنفس هذه الطريقة عند شرائهم جزر موسى وايفات ، فاظهر الحاكم التركى دهشته عند معرفته لتلك الاخبار ، التى كان المقيم السياسى الانجليزى في عدن قد اخفاها عنه بدون شك . والواقع ان بلايفير نفسه كان قد أصدر كتيبا صغيرا عن عدن يشرح فيه استيلائه على جزر موسى وايفات القرية من أوبوك ، ويذكر فيه ان « حكومة زيلع وتاجورة كانت في ايدى المشايخ المحليين بطريقة وراثية ، ولم يكن هؤلاء الشيوخ يخضعون لأية دولة اجنبية مما يعطيهم الحق في التنازل عن أى جزء من أراضيمهم » . وفي هذه الفترة لم يخطر ببال الانجليز بطبيعة الحال أن يطلبوا الى الدولة العثمانية أن تقرر ما إذا كانت العقود التى وقعوها مع الاهالى صحيحة أو شرعية .

وكان من الطبيعى أن يتأثر حاكم عدن من استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، إذ أن العمل كان يحمل في طياته تهديدا صريحا لثمر عدن وتوسعها . وكانت الحالة قد ازدهرت في خلال السنوات الماضية في عدن بسبب التجارة في البن اليمنى ، وأيضا بسبب التجارة الافريقية التى كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ، ثم بالسفن حتى عدن . ولما كانت أوبوك أقرب للمنتجات الافريقية من عدن ، فقد كان في استطاعتها ان تحتكر تجارة البن المصدر من هرر ، وكان

الانجليز يقدرّون هذا البن الافريقى بنفس الدرجة التى يقدرّون بها بن اليمن .

ولكن الامل لم يكن مفقوداً تماماً ، ذلك أن حادثة قد وقعت فى العام السابق وكان فى استطاعة حكومة القسطنطينية أن تستند اليها فى تدعيم حقوقها على تلك الاراضى . ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت من السلطات التركية ، فى نفس الوقت الذى ارسلت فيه القبودان دى لانجل للبحث عن قتلة لامبير ، طلبت منها أن تبحث عن المتهمين ، وذكرت فى طلبها الرسمى ان الاماكن التى ارتكبت فيها الجريمة هى أرض تابعة للدولة العثمانية ، وخاضعة لسيادتها .<sup>(١)</sup> وعلى أى حال فان وزير الخارجية الفرنسية لم يجد ضرورة للخوض فيما تعرض له القبودان بوريه فى تقريره ، ومعرفة ما إذا كانت زيلع نفسها خاضعة للسيادة العثمانية خضوعاً تاماً . فوجد انه من الصعب الوصول إلى رأى ثابت فى هذه المسألة . ذلك أن وزير خارجية فرنسا قد اعترف بحق تركيا حينما طلب من حاكم الجديدة أن يساعد فى العثور على قتلة لامبير . وعلاوة على ذلك فلم يكن من مصلحة فرنسا فصل ذلك الارتباط الجمركى الموجود بين زيلع وبين الممتلكات العثمانية فى الجديدة . وكتب يقول : « مادما نرفض الاستيلاء على زيلع لأنفسنا ، فمن المفضل ان تبقى سيادة السلطان ممتدة عليها بشكل واضح ، حتى لا يستطيع غيرنا أن يحتلها دون أن يخرق مبدأ سلامة أراضى الامبراطورية العثمانية »<sup>(٢)</sup> .

وبقى لانهاء تلك العملية الخاصة بأوبوك ان يسلم وزير الخارجية ذلك الموضوع الى وزير البحرية والمستعمرات . واصبحت هذه الاراضى تخضع لذلك الوزير الاخير من النواحي المالية والادارية .

---

(١) تقرير القبودان بوريه إلى وزير البحرية والمستعمرات ، السويس فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٦٢ .

F.O.M. 1014/2

(٢) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

واصبح على وزير البحرية أن يتخذ اللازم للاستفادة من تلك العملية لصالح البحرية التجارية ولصالح الاسطول الفرنسى ولم ينس وزير الخارجية ان يلفت نظر زميله الى المزايا التى يستطيع الحصول عليها من هذه الاراضى فكتب يقول : « اننى أعتقد فعلا بأنه من اللازم لنفوذنا السياسى ان نتخذ قرارا نهائيا بشأن تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف أن نقوم عبثا بهذه المظاهرة دون أن نتلوها أية نتيجة . ومن ناحية اخرى فان شق برزخ السويس فى المستقبل ووجود سفن حربية فى البحر الاحمر وبحر الهند ، علاوة على امكانية تحويل جزء من القوافل التى تصل الآن الى تاجورة وزيلع وبربرة الى محطة فرنسية ، كل هذه الامكانيات تجعلنى شديد الأمل فى أن تجد علاقتنا التجارية نقطة ارتكاز هامة فى أحتمالنا لهذه الاراضى » (١) .

### ( ٣ ) - عدم تصرف الحكومة الفرنسية :

لقد قامت الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٦٠ باعداد مشروع خاص بإنشاء خط ملاحية لسفن المساجيرى ماريتيم مواز للخط الانجليزى . وكان هذا المشروع يتطلب البحث عن موانى لوقوف هذه السفن وتزويدها بالفحم والمؤن عند المدخل الجنوى للبحر الأحمر بالقرب من بوغاز باب المندب . وكان شيفر فى ذلك الوقت على ظهر السفينة Curieux فى مهمته الرسمية على ساحل افريقية الشرق . وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٢ اقترحت الحكومة أوبوك على إدارة شركة المساجيرى ماريتيم ، ولكنها رفضته لأنها كانت قد حصلت على قطعة الأرض اللازمة لها فى عدن . وهكذا لم يتم مشروع إنشاء الخط الملاحي الموازى للخط الانجليزى ، خصوصا وان وزارة البحرية رفضت من جانبها أن تقوم بالاتفاق على الاشغال اللازمة لبناء ميناء اوبوك ، وبالاتفاق على حامية تحضرها من السنغال ، وظهر أن الحكومة الفرنسية لا ترغب فى إقامة أية

---

(١) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

منشأة حكومية في أوبوك . وأخيرا فإن مندوب أحد المنشآت التجارية الفرنسية في مصر قد ذهب الى زيلع لمحاولة الاتجار في المنتجات الافريقية ، ولكن صعوبة المناخ وعدم وجود أى حماية من جانب دولته ساعدا على عدم بقاءه هناك لفترة طويلة<sup>(١)</sup> .

ولقد ساعدت الحوادث الهامة التى شغلت أوروبا منذ عام ١٨٦٦ إلى ما بعد حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ على نسيان تلك الأراضي التى اشترتها الحكومة الفرنسية في شرق افريقية . وكان علينا أن نتظر عام ١٨٧٢ لكي نرى دينيس دى ريفوار Denis de Rivoire يطلب من حكومته ويحصل منها على حق الإقامة هناك . وكان هذا المستعمر في حقيقة الأمر هو أول مالك فرنسي يقيم في تلك الجهات . ثم تلاه بير أرنو Pierre Arnoux وروس Ross ، وهيس Hesse الذين حصلوا على امتيازات في تلك الأراضي من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٨٧٩ .

وطلب دينيس دى ريفوار في شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ الاذن من حكومته بالإقامة في أوبوك « بقصد إنشاء مؤسسة وفتح العلاقات التجارية مع الخيشة »<sup>(٢)</sup> ولقد اعطاه وزير البحرية والمستعمرات هذا التصريح مخضعا أياه لشروط لها قيمتها : وهى أن إنشاء هذه المؤسسة سيكون على مسؤوليته ، وسيحتفظ بشكل المؤسسة الخاصة ، لأن الحكومة كانت قد قررت الامتناع عن الاشتراك في أى مشروع بعيد ، ولن ترسل الى أوبوك أى جندي أو أى موظف أو أى ممثل لسلطاتها الادارية ، ولهذا فانها لم تكن تستطيع تقديم المعونة له في حالة نشوب مشاكل أو مصاعب بينه وبين الاهالى المجاورين . وعلى أى حال فإن هذه المعونة لن تتعدى ما تعطيه الدبلوماسية الفرنسية والأسطول الفرنسى للمصالح الفرنسية بشكل عام . أما ما يخص البحرية ، فإن وسائلها

---

(1) Voir Note : F.O.M. 1014/4.

(2) Lettre du 3 Sept. 1872, au Ministre de la Marine et des Colonies.  
F.O.M. 1014/4.

كانت بسيطة في تلك المناطق ، إذ أن قوة « محطة المحيط الهندي البحرية » لم تكن تشتمل إلا على سفينة واحدة .

وكان على دينيس دي ريفوار أن يعتمد إذن على وسائله الخاصة لكي يقيم ويحافظ على نفسه وممتلكاته في أوبوك . ولقد صرحت له الحكومة باحتلال أى مكان يختاره هو ، داخل حدود الاراضى التى قامت الحكومة بشرائها ، وأن يقوم بأعمال البناء كما يترأى له . ولم تعترف له بملكية هذا الجزء أو ذاك فيها قبل أن تعرف الاماكن التى سيحتلها ويشغلها لعمل مؤسسته . أما مسألة الملكية فستسوى فيما بعد اذا مادعا الأمر إلى ذلك . ولكنه حصل على أى حال على تأكيد بأن الحكومة ستحترم حقوقه التى حصل عليها ، وأن الاشغال والمباني التى ستقوم بها ستظل ملكيتها مؤكدة له .

وبالرغم من أن البحرية قد رفضت معاونة دينيس دي ريفوار فقد كان من المفهوم أن الأمر سيصدر الى السفن الحربية الفرنسية الموجودة في تلك البحار - بعد أن يقوم بعمل مؤسسته - بالذهاب من وقت لآخر إلى أوبوك . ويمكننا أن نضيف إلى هذه السفن الحربية تلك السفن التجارية التى كانت تسير بين فرنسا والكوششين ( الهند الصينية ) مرة كل شهرين ، أى تجاز بوغاز باب المندب ١٢ مرة في كل عام . فاذا نجح دينيس دي ريفوار في اقامة ميناء في اوبوك ، تستطيع أن تمنح السفن المأكولات الطازجة ، المياه والفحم ، فأن هذه السفن ستكثر من تردها على أوبوك لتجديد تموينها ، وستفضل هذا الميناء الجديد على عدن ، التى كانوا يحصلون على تموينهم منها في ذلك الوقت ، وسيسمح هذا الامر لذلك المستعمر بالحصول على عناصر جديدة تساعد على ازدهار مؤسسته<sup>(١)</sup> .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية عدم اهتمامها بأوبوك ، وكادت هذه

---

(1) Le Chef du Bureau des Mouvements de la Flotte à Denis de Rivoire,  
Versailles, le 24 Oct. 1872. F.O.M. 1014/4

الأراضي أن تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية في عام ١٨٧٤ .

فلقد شرح وزير البحرية في أوائل تلك السنة إلى زميله وزير الخارجية الأسباب التي تدفعه إلى أن يعارض في إنشاء محطة عسكرية في أوبوك ، وكان يأمل في أن تتفق الحكومة الفرنسية مع مصر بشأن التنازل لها عن أراضي أوبوك ، وإقترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذي تشغله القنصلية الفرنسية في القاهرة . ولم يعارض وزير الخارجية الفرنسية في ذلك المبدأ ، ولكنه أضاف أن هذا الأمر يتطلب التريث في البحث ، إلى أن يستطيع معرفة إمكانيات إقامة مؤسسات في البحر الأحمر ، ومزاياه بالنسبة لفرنسا من ناحية ، ومعرفة موقف الخديو ، وما سيرضه على فرنسا من ناحية أخرى . وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التي ستعود على تجارة تلك البلد من إنشاء مركز تموين على السواحل الشرقية الأفريقية ، ولكن الوزير كلف وكيله القنصل في الاسكندرية بمحاولة جس نبض الحكومة المصرية ومعرفة نياتها في تلك المسألة<sup>(١)</sup> .

ولكن القنصل العام الفرنسي كان في الاسكندرية « منزويا في خيمته بعد أن قام بسلسلة من الأخطاء التي سوأت علاقته مع الخديو ومع زملائه<sup>(٢)</sup> » وكتب شيفر بعد وصوله القاهرة « ان سوء الحظ لازال يلازمنا إذ أنه كان في استطاعتنا أن ننجح هنا مركزا أحسن من أى مكان آخر<sup>(٣)</sup> » وعلى أى حال فقد تمكن شيفر بنفسه من أن يقابل الخديو ، وأن يلمح له عن أوبوك ، وذكر أن الخديو رحب بتلك الإشارة ، ولكنه رفض أن يربط بين هذه المسألة وبين المسائل الأخرى المتعلقة ، والتي كانت موضع نقاش بين الدولتين . وعلى أى

---

(1) Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Marine. le 11 Février, 1874, F.O.M. 1014/4.

(2) M. Schefer au Ministre de la Marine. Lettre particulière le Caire, le 1er Mars, 1874. F.O.M. 1014/4.

(٣) الوثيقة السابقة .

حال فان شيفر لم يفعل أكثر من الاشارة والتلميح للمسألة ، وذكر أنه لم يكن من المصرح له ، ولم تكن له أى سلطة للتفاوض فى هذه المسألة . ولما كان الخديو يرغب فى الذهاب إلى فيثى فى الصيف التالى ، فأن شيفر قد نصح حكومته بالتفاهم معه بشأن أوبوك فى اثناء وجوده فى فرنسا<sup>(١)</sup> . وتسكت الارشيفات بعد ذلك عن هذه المسألة ، وتظل ملكية أراضى أوبوك فرنسية ، فى الوقت الذى يتم فيه نمو الدولة المصرية الافريقية فى تلك المنطقة ، وتحصل ايطاليا كذلك على قاعدة لها .

---

(١) الوثيقة السابقة .

## الفصل السابع

### ايطاليا وشراء عصب

#### ( ١ ) - المحاولات الايطالية الاولى :

بدأت علاقات إيطاليا الأولى مع شرق افريقية عن طريق المبشرين والمستكشفين الجغرافيين ، كما كان الحال مع الدول الاستعمارية الأخرى في اتصالها بهذه القارة . وعندما عزم أنطوان دابادى Antoine d'Abbadie على زيارة الحبشة اصطحب معه أحد الرهبان من طائفة سان لازار كان قد قابله في القاهرة ، واتفق معه على اصطحابه لمساعدته في تأسيس بعثة كاثوليكية في الحبشة . وعند عودته إلى أوروبا في نهاية عام ١٨٣٨ بدأت الأوساط الأوربية تظهر اهتمامها بمشروعاته في افريقية . فنجد أن البابا نجرىجوار الرابع عشر يوافق على إحدى هذه المشروعات « ويرسل الى الحبشة رجلين من رجال التبشير تحت رئاسة المونسنيوردى جاكوفى Mgr. de Jacobis الذى عرف في هذه المنطقة الشاسعة باسم أبونا يعقوب »<sup>(١)</sup> ولكن تيودور ملك الحبشة كان لا يوافق على التخلي عن المذهب الارثوذكسى في بلاده « فمنع دخول المذاهب البروتستنتية والكاثوليكية . وكان من نتيجة هذا القرار أن إضطرت المونسنيوردى جاكوفى الى ترك غوندار حوالى عام ١٨٥٥ »<sup>(٢)</sup> واتخذ مركز بعثته التبشيرية بالقرب من مصوع واستغل تسامح السلطات المصرية في استمرار نشاطه قريبا من حدود الحبشة . وتعود الاتصالات بين رجال التبشير الايطاليين ووزير خارجية بيدمنت الى عام ١٨٥٢ . ودامت هذه الاتصالات حول مشروعات متعددة تهم الدولة وتهم الكنيسة في نفس الوقت ، مثل

---

(1) ABBADIE, Antoine d': L'Abyssinie et le roi Théodore, Paris, 1868.  
P. 29.

(2) المرجع السابق - ص ٣٠ .

مشروع إنشاء مستعمرة للمنفيين وأعمال السخرة في شرق افريقية ، تكون أساسا لإنشاء سلطة الدولة في هذه المناطق ، واستغلالا لمجهود رجال الدين ، وتمهيدا لخلق حركة تجارية بين بيدمنت والحيشة .

وفكرت حكومة بيدمنت سنة ١٨٥٧ في عقد معاهدة مع بعض رؤوس ورؤساء الأحباش المهمين . وطلب وزير الخارجية رأى المونسنيور ماسايا Massania في هذه المسألة . وكان هذا المبشر راعيا لبعثة التبشير الكاثوليكية في بلاد الجالا ، فأجاب في عام ١٨٥٨ مشجعا مشروع الحكومة ، ومفسرا له على أنه أساس لتشجيع وتنمية البعثات التبشيرية الإيطالية في افريقية . وكان هذا المبشر يحلم برؤية بيدمنت التي توصلت إلى « إحتلال مركز دولي هام بين الدول العظمى في السنوات الأخيرة - تتمكن من الوصول إلى مصاف الأمم الأخرى وتقوم بنفس دورها الفعال باسم الكنيسة المسيحية » .<sup>(١)</sup> وطلب المونسنيور ماسايا من الأب ليون دى افانشير Léon des Avanchères في شهر فبراير سنة ١٨٥٩ أن يبلغ وزير الخارجية في تورينو رغبة الرأس نجوسى Negussie ملك تجره الذى كان يحاول الوصول إلى عرش الحيشة ، واستعداداه للتنازل عن جزء من ساحل البحر الأحمر بين خليجى زولا وحتفيله إلى حكومة سردينيا ،<sup>(٢)</sup> وذلك لإنشاء مستعمرة ، في نظير بعض المساعدات المادية ، وبضعة مئات من الجنود لمعاونته في حربه ضد الامبراطور تيودور .

كما أن الأب إستيلا ، وهو مبشر آخر من بيدمنت عاش بضعة سنوات في اقليم تجره ، كان يفكر هو أيضا في خلق مستعمرة صغيرة لسردينيا في اقليم البوغوص . فأكد لحكومته إمكانية انشاء مستعمرة مزدهرة في اقليم الخصاصين

---

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa. Voir. ( European civilization. London, 1939. Vol VII p. 357 ) .

(2) GAIBI. A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane. Roma, 1928. P. 4.

الذى يعتبر من أغنى أقاليم الحبشة وأكثرها خصوبة. (١) ووصلت مشروعات إستيلا وماسايا الى تورينو فى عام ١٨٥٩ ، ولكن الأحداث السياسية التى اجتاحت إيطاليا فى هذه الفترة اضطرت الحكومة الى عدم التفكير فى هذا النشاط الافريقى لفترة من الزمن .

كانت إيطاليا قد ثارت ضد الحكم الاجنبى فى بلادها ، وسعت الى تحرير نفسها وبناء دولة ايطالية ، وأخذت بعض عناصر الشباب تبحث عن ميادين جديدة للعمل ، فاتجهت أنظارهم الى افريقية التى حدثهم عنها المستكشفون ، وأثاروا شغفهم بما رووه من غرائب عنها ، فرغبوا فى رؤيتها والمغامرة فى انحاءها . وكانوا من الشبان الذين لا يملكون شيئا ، ويعرفون أنهم لن يفقدوا شيئا . وساعد تحسن وسائل المواصلات البرية والبحرية على تقريب المسافات البعيدة ، واغراء العاطلين على ترك البلاد بحثا وراء العمل .

واضطرت الحكومة الى الاهتمام بالمشروعات الافريقية خصوصا وأنها كانت تفقد عدداً كبيراً من مواطنيها كل عام نتيجة لهجرتهم الى امريكا اللاتينية بشكل عام ، والارجنتين بشكل خاص . وعملت هذه الهجرات على حرمان إيطاليا من عناصر تعد من بين أكثر أبنائها شجاعة وصحة ، وحبا للمخاطرة . ولم يكن الايطاليون يستطيعون منافسة الفرنسيين أو الالمان فى البلاد التى يهاجرون اليها وخصوصا فى الولايات المتحدة ، مما اضطر معظمهم إلى قبول الاشتغال بأعمال لا تحتاج لمهارة ، مثل بناء المنازل ، إذ أن أصحاب رؤوس الأموال كانوا يفضلون المهاجرين من الانجلو سكسون على المهاجرين من العنصر اللاتينى فى العمل فى المصانع وأمام الآلات .

وبدأ رأى العام الايطالى يفكر فى تحسين حالة الايطاليين المهاجرين ، فأخذ يطالب الحكومة بالاستفادة من الموجة التى سادت أوروبا لتقسيم افريقية ،

---

(1) De LUIGI, Giuseppe, Italy in Africa .. p. 358.

- وذلك للحصول على مستعمرات تساعد على التنفيس عن زيادة السكان في شبه الجزيرة ، أى على أراضى افريقية تضعها الحكومة تحت حكمها المباشر ، ويستطيع فيها الايطاليون أن يعملوا ويستغلوا ويربحوا ، تحت حماية علم بلادهم ، وجنود الحكومة .

ثم بدأ رجال الأعمال الايطاليون يؤيدون هذا الاتجاه ، ويحاولون استغلاله لمصلحتهم . وفكروا ، في الاستعانة بالايدي العاملة الايطالية في الحصول على المواد الخام من افريقية ، وفي استغلال المستعمرات الايطالية في توزيع تجارتهم ومصنوعاتهم . وكان وجود العلم الايطالى على جزء من القارة الافريقية يضمن لهم حماية رؤوس أموالهم أمام الاهالى الافريقين ، وأمام نشاط الدول الاستعمارية الاخرى .

واستندت هذه الحركة إلى نشاط المستكشفين الايطاليين في افريقية ، ويسجل التاريخ جراحة هؤلاء المستكشفين في التوغل في القارة من الشمال ومن الغرب ، وفي السودان وفي شوا وفي بلاد الجالا وفي منطقة البحيرات العظمى ويمكننا أن نذكر أسماء إستيلا Stella وساييتو Sapeto وماسايا Massaia وانينورى Antinori وتشكيكى Cecchi وكارينى Chiarini وميانى Miani وبياجا Piaggia وكازانى Casati وجيسى Gessi ومارتينى Martini وماسارى Massari وماتيوكى Matteocci وغيرهم وفي عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة أن تقوم بالاستيلاء على أحد الموانى الافريقية حتى يتمكن الايطاليون من العمل تحت حماية دولتهم ، وطلب « معهد لمبارديا للعلوم والاداب والفنون »<sup>(١)</sup> نفس الطلب من الحكومة . وفي العام التالى تأسست الجمعية الجغرافية الايطالية ، ثم تأسست جمعيات للدراسات الجغرافية والاستعمارية في فلورنسا . وظهرت هيآت أخرى لها طوابع خاصة ، مثل الجمعية الافريقية في نابولى وجمعية الاستكشافات الجغرافية والتجارة في

---

(1) De LUIGI. Giuseppe; Italy in Africa. p. 359.

ميلانو . وأخذوا يسعون في مجموعهم إلى الوصول إلى أحسن الطرق التجارية للاستفادة من افريقية .<sup>(١)</sup>

وشعر الايطاليون أن أهمية البحر الأحمر وشرق إفريقيا ستزداد بعد حفر قناة السويس ، فأخذوا الأمل يراودهم في أن تصل بلادهم الى لعب دور دولي هام نتيجة لموقعها الجغرافي الممتاز ، خصوصا إذا ما أصبحت مركزا تجاريا للحركة بين أوروبا والشرق . وإذا كانت المحاولات الأولى التي هدفت إلى إنشاء مستعمرة ايطالية للمجرمين في شرق افريقية قد فشلت في عام ١٨٥٩ ، فإن ذلك لم يمنع سايتو وروباتينو Rubattino من التقدم بمشروعات جديدة .

ويعتبر الاب سايتو ( ١٨١١ - ١٨٩٥ ) من أشهر رجال التبشير والمستشرقين الايطاليين . إنتمى إلى جماعة سان لازار ، وزار مناطق البحر الأحمر وتيجره وإقليم البوغوص وعاش لدى قبائل الحباب وعرف البلاد جيدا ، كما عرف ما يمكن لبلاده أن تستفيد منها . وأصبح أمله الأكبر هو الحصول لايطاليا على ميناء في البحر الأحمر . فاتفق برافاييلو روباتينو ( ١٨١٠ - ١٨٨١ ) . وبدأ هذا الأخير يدرس الامكانيات الجديدة التي سيمنحها حفر قناة السويس للتجارة الايطالية مع جماعة من أعضاء الغرف في جنوا ، ثم عرضوا تقاريرهم على تجار هذه المدينة ، مقترحين استغلال خليج عصب في إقامة محطة لتزويد السفن في رحلاتها بين جنوا والهند . وكان روباتينو بطبيعة الحال يرغب في التشبه بفرنسا في شرائها لأوبوك عام ١٨٦٢ .

كان هذا هو الأساس الذي دعا الغرفة التجارية الايطالية إلى أن تقترح في عام ١٨٦٩ إنشاء وكالة تجارية في أحد موانئ البحر الأحمر للخدمة السريعة للمسافرة الى الهند ، والتي تسمح لهذه السفن بالمرور بالبحر ومواد التموين . ولقد أصر روباتينو في ذلك الوقت أمام Riboty وزير البحرية على

---

(1) CROCE, Benedette; Histoire de l'Italie contemporaine, 1871-1915.

Paris, Payot; 1929. p. 138.

• ضرورة انشاء خط ملاحه جديد ليصل ايطاليا بمصر ، يبدأ من جنوا وينتهى عند الاسكندرية ، انتظاراً لمده حتى الهد عبر قناة السويس .

وفي أثناء ذلك الوقت تم حفر قناة السويس ، مما بلور افكار الرأى العام تجاه شرق افريقية مع تلك الامانى التى كانت غير محددة حتى ذلك الوقت ، والتى كانت حملة المنجترا ضد تيودور ملك الحبشة قد عملت على اظهارها .<sup>(١)</sup> ووافقت الحكومة الايطالية على اقتراح روباتينو واعطته اعانة تبلغ بضعة ملايين من الفرنكات ، مساعدة له على شراء السفن اللازمة للملاحه فى البحر الأحمر . وفى أثناء ذلك الوقت أخذ سايتو يفاوض الشيوخ المحليين على سواحل البحر الأحمر لشراء الارض اللازمة لايطاليا .

## ( ٢ ) - شراء عصب ١٨٦٩ - ١٨٧٠ :

اشترى سايتو بعقد موقع عليه فى ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ ( ١١ شعبان ١٢٨٦ ) من الاخوين حسن بن احمد وابراهيم بن أحمد الاراضى الواقعة بين جبل جنجا ورأس لومه بمبلغ ٦٠٠٠ ريال دفع لهم ٥٠ ريال وتعهد بدفع الباقي أى ٥٧٥٠ ريال فى مدة ١٠٠ يوم ابتداء من أول شهر رمضان . كان هذا العقد عقداً ابتدائياً وقع عليه سايتو باسمه الشخصى<sup>(٢)</sup>.

وذهب سايتو الى ايطاليا قرب نهاية عام ١٨٦٩ وتحدث مع منابريا Menabria فى هذا الموضوع ، ثم عاد إلى سواحل البحر الأحمر بصفته « وكيل شركة روباتينو » التى كانت تسعى لإنشاء خط ملاحه بين جنوا وبومباى .

---

(1) DE LUIGI; Giuseppe, Italy in Africa .. p. 359.

A.L. I/1-fasc. I.

(٢) |شراء عصب ونتائج ١٨٧٠ - ١٨٧١

وصورة من عقد الشراء - ملحق رقم ١ - بالمشروع بقانون الخاص بعصب والصناديق ٤ يونيو سنة

A. L. I/4-fasc. 25

. ١٨٨٢

ونزل من السفينة افريقيا Africa وأسرع في التفاوض مع الشيوخ والرؤساء المحليين لشراء أراضي لشركة روباتينو .

وفي ١١ مارس سنة ١٨٧٠ وقع كل من عبد الله شاهين وأبناء أعمامه حسن وإبراهيم بن أحمد مع سايتو واندريا بوزوليني قودان السفينة افريقيا ، وبصفتهم يمثلون شركة روباتينو ، على العقد النهائي لشراء الأراضي الواقعة بين رأس لومه وجونة علاله وجبل جنجا . ونظراً لوجود ابن عم ثالث ، فقد كان من الطبيعي أن يرتفع السعر من ٦٠٠٠ ريال إلى ٨٢٠٠<sup>(١)</sup> .

وبعد ظهر يوم ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ وصلت افريقيا أمام رأس دميهر وتحدث سايتو لمدة طويلة مع برهان بن محمد شيخ رهيطه ، الذى وصفه بأنه « سلطان » لم يكن برهان فى حقيقة الأمر إلا « شيخ ناحية » يخضع لنائب أو عمدة عيـد فى قائممقامية أو محافظة مصوع التى تديرها مصر فى ظل السيادة العثمانية . ولم يكن برهان مستعداً تمام الاستعداد لبيع الجزر القريبة من الساحل للإيطاليين ، وكان يخشى من النتائج التى ستترتب على مثل هذا البيع ولكن أسلوب سايتو هداً من شعوره ومن وخز ضميره ، خصوصاً بعد أن أكد له أنه هو السلطان الفعلى والوراثى لاقليم رهيطه الممتد من خور علالة - وهى الحدود الجنوبية للأراضى التى اشتراها روباتينو - وعلى كل الجزر الواقعة فى خليج عصب . قبل برهان أن يبيع سواحل ذلك الخليج وجزره نظير مبلغ ٦٠٠ ريال « على شرط حمايته ضد الاتراك<sup>(٢)</sup> » ولكن سايتو لم يكن يستطيع أن يعطى مثل هذا الضمان من ناحية ، وكان المبلغ الذى طلبه برهان منه يزيد عن الـ ١٥٠,٠٠٠ ليرة التى عهدت بها شركة روباتينو اليه . فاقنصر سايتو على شراء جزر أم البقر ورأس الرمل فى ارنجيل الدرمكية . وذلك على فترة عشرة

(١) الوثيقة السابقة - والملحق رقم ٢ - بنفس المشروع بقانون .

(٢) تقرير سايتو الى مدير شركة روباتينو فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٠ .

ونشر ضمن المشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ .

سنوات ، واقترح على الشركة أن تحتفظ لبرهان في سجلاتها بمبلغ ٢,٠٠٠ روبية ( ١٠٠٠ ريال ) كإيجار لهذه الجزيرة ، وأن يكون دفع هذا المبلغ له بعد ١٠ سنوات ، مؤكداً وإتماماً لعقد البيع . وذكر سايتو في تقريره أن برهان قد تحدث إليه بالجمال التالية : « يا عزيزي يوسف لقد فعلت من أجلك شيئاً لم أكن لأفعله قط لوالدي فلتكن اذن في مرتبة والدي ومن يحميني ، وحينما نعتقد أن الوقت قد حان وانه يمكنك حمايتي من البحر من انتقام الاتراك فانتى سأتنازل لك في نظير ١٢,٠٠ روبية لاعن مجرد خليج عصب والجزر بل عن كل النقط الاخرى في بلادى من الاراضى التى أشتريتها حتى راس دميره »<sup>(١)</sup> .

وفي صبيحة اليوم التالى ١٦ مارس حضر برهان على شاطئ خليج دميرة مع نفر غفير ونزل سايتو مع الكابتن بوزولينى Buzzolini وAntionri وجروندانا Grondana ووقعوا لبرهان على عقد إيجار جزيرة درمكية ونصوا على ان هذه الجزيرة ستصبح ملكا للايطاليين في نظير ٢,٠٠٠ روبية<sup>(٢)</sup> . ورفع سايتو العلم الايطالى على رأس لومه ، كدليل على إمتلاك إيطاليا لها . « ووضع لافتتين عند الحدود الشمالية والجنوبية للاراضى التى اشتراها ، تحمل هذه الكلمات : ( ملك روباتينو مشتراه في ١١ مارس سنة ١٨٧٠ ) »<sup>(٣)</sup> ثم عاد بعد ذلك إلى إيطاليا على السفينة فيديتا Vedetta .

وهكذا نرى أن مسألة عصب لم تكن الا مجرد عمل أفراد ، اعتبروها خطوة أولى في سبيل وضع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة الايطالية واعتبرت شركة روباتينو الشيوخ المحليين الذين أشرت منهم هذه الاراضى على أنهم « كانوا دائما مستقلين » وحاولت أن تعطى حقوق ملكيتها للحكومة الايطالية ، واعتقد سايتو أنه يمكن لعصب أن تصبح « مركز نشاط تجارى هام بين أوروبا

---

(١) تقرير سايتو السابق .

(٢) نفس التقرير .

(3) COMBES, Paul; l'Abyssinie en 1896. Paris, 1896. p.71.

### ( ٣ ) - رد الفعل المصرى :

كانت المسألة فى منتهى الخطورة بالنسبة للحكومة المصرية ، إذ أنها كانت تهدد سيادة الدولة على أراضيها ، وتفتح باب التلاعب فى أراضي الدولة . فأسرع شريف باشا إلى إبلاغ إيطاليا « أن الحكومة الخديوية تعتبر أن أمر التنازل عن أراضي واقعة على خليج عصب لصالح شركة روباتينو من بعض العربان الرحل الذين لا يتمتعون بأى حقوق ملكية على هذه الاراضى وبالتالى لا يمكنهم أن يتصرفوا فيها ، يعتبر امراً غير قانونى »<sup>(٢)</sup> وفى نفس الوقت اتخذت حكومة القاهرة « الاجراءات الضرورية لتلأفى النتائج التى قد تترتب على هذا العقد الباطل بطبيعته ، وعلى كل احتلال لها سيكون من طبيعته التعدى على حقوق السيادة الإقليمية »<sup>(٣)</sup> ورأت مصر أنه لا يمكن لأحد الشيوخ المحليين الذين يعملون فى خدمتها ويتقاضون رواتب منها أن يتصرف فى هذه السيادة . وأصدرت القاهرة أمراً إلى إحدى السفن الحربية بالتوجه فى التو إلى عصب .

وقامت سلطات مصوع المصرية بالتحقيق فى الامر ، وكتب شيخ رهيطه برهان بن أحمد الى وكيل المحافظة خطابا لا يترك أى شك على اختصاصات هذا الشيخ وسلطانه ، ويشهد بوضوح بتعارضه مع النظرية التى إدعاها الايطاليون بشأن حقوق السيادة الإقليمية<sup>(٤)</sup> . ونظرا لأهمية هذا الخطاب نشره بالكامل :

(١) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa.. p.359.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل إيطاليا العام فى مصر فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ مرقم ١ - بتقرير كوكسون إلى جرافيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ .

(٣) مذكرة مصطفى فهمى باشا السابقة إلى دى مارتينو . F.O. 141/144. N.201

(٤) خطاب من برهان بن أحمد شيخ رهيطه الى وكيل محافظة مصوع

حفظه الله آمين

البلغكم وصول خطابكم وخطاب الحاكم العام الخاص بالمقابلة مع الاورنى الذى قد اعتدى على اراضى ==

واحتجت الحكومة المصرية رسميا ببرقية في أول يونيه سنة ١٨٧٠ على أعمال الايطاليين ، وشرحت أنه ليس لأى فرد من الرعية أن يتصرف في

== رهيفة - وذلك مع النائب ادريس واليوزباشى محمد على افندى وعشرة جنود .

إننى لم أرى أى أورف أو أى ساكن ولم يهتد احد على ناحيتنا الممتدة من عيخ حتى مراكيه التى تبعد بمسافة ساعة تقريبا من عصب - وذلك منذ مقابلتى مع سعادة جعفر باشا ولم يعارضنا أحد حتى اليوم ، اننا في حماية الله وفي حماية الحكومة فنحن واراضينا تتبع الحكومة ونخضع لوامرها .

= أما عن مسألة عصب وهى اراضى الدناقلة التى باعوها للمدعو يوسف الابطال نظير ٨١٠٠ ريال فان من باعها في أول الأمر واستلم العربون هم أبناء أحمد حسن وإبراهيم ثم سافر المسيحي المذكور وعاد بالنقود .

وفي اليوم الذى سلم فيه اليهم النقود وصل ابن عمهم عبد الله من الداخل ، ولم يكن موجودا في أول الأمر واليوم فانه قد اقتسم معهم النقود في نفس الوقت الذى يتسلم فيه من سيادتكم كسوة الشريفة . ومنذ شهرين وبضعة أيام قبل ذلك وقبل وصول النائب ادريس واليوزباشى محمد على قام هذا المسيحي المذكور ، في نفس اليوم الذى أعطى فيه النقود إلى الدناقلة برفع راية وأطلق بضعة مدافع وبني منزلا من الخشب ثم أقفله وسافر دون أن يترك أحدا من الخدم .

والآن لا يوجد أى أورف أو مسيحي على طول امتداد شياختنا .

أما النائب ادريس واليوزباشى محمد على فقد قالوا لي : « حضرنا لكي نبقى معك نستطيع أن نرد على الاجانب بخصوص مسائل الحكومة » ولقد قلت لهم : « لست في حاجة إلى الاجابة على أى كان أننى أحافظ على كل المنطقة من عيخ حتى مركته أما مسألة عصب فانها لا تخصنى ، ولقد أهلت الحكمدار والمخافظ من قبل بها ودارت المحادثات الخاصة بها في الوقت الذى كنت فيه في مصوع . ان المسيحي المذكور عاليه قد سافر ولم يعد . والآن فيما يخص عصب فعل الحكمدار والمخافظ أن يقرروا ماإذا يرغبون في وضع قوات وجنود في عصب ، أو إبعاد المسيحيين بطريقة أخرى لأنهم يعرفون ذلك أكثر من أى شخص آخر . أما مسألة رغبتك في البقاء معي فانها غير ضرورية لأننى أحكم هذا الاتليم جيدا بمساعدة الحكومة وليس هناك أى فرد يعارضني فيه » حدثت مقابلة بهذا الخصوص بيني وبين النائب ادريس واليوزباشى وبعد ذلك قلت له : « ان تنتهي مسألة عصب باثني عشر أو بعشرين عسكريا ولن تنتهي بطبيعة الحال بالمقابلات ، إنها تخص الحكمدار والمخافظ الذين ستعطيهم الجوابات على الخطابات المذكورة عاليه عند رجوعكم الى مصوع » .

وهكذا فقد اعطيتم هذه الاجابة وأرجو من الله أن نصل اليكم .

= ولقد دخل النائب ادريس واليوزباشى محمد على الى ميناء عصب ورأوا المنزل الخشبي الذى كان المسيحي قد أقفله قبل سفره ورأوا أيضا العلم ولكنهم لم يجدوا أى شخص في هذا المكان من عصب . ارفع الى سعادتكم كل ماسبق والسلام .

من طرف برهان بن محمد شيخ رهيفة . ( ختم )

حاشية : أما بخصوص المرتب فأبلغكم أن سعادة جعفر باشا قد قرره لي منذ اربع سنوات واننى قد ==

حقوق الدولة الاقليمية واجابت حكومة فلورنسا على هذا الاحتجاج بأن شراء أراضي عصب لا يهدف إلا إلى إنشاء مؤسسة تجارية ، ستقوم بها شركة روباتينو ، وان الحكومة الايطالية تأمل في أن تبدأ المفاوضات لتسوية مسألة البيع ، إن كان هناك ضرورة لذلك . و « بقت الامور عند هذا الوضع نتيجة لسكوت وامتناع<sup>(١)</sup> » كل من الحكومتين عن القيام بأى إجراء في هذا الصدد . « ولم تفتح المسألة إلا في عام ١٨٨٠ وفي أثناء هذه السنوات التسع ، كان من حق الحكومة المصرية أن تعتقد أن إحتجاجها قد أدى النتيجة المطلوبة ، وأنه لم يعد هناك أى شك في حقوق سيادة الباب العالي ، خصوصا وأنها كانت قد واصلت في أثناء هذه الفترة تعيين شيوخ النواحي على طول الساحل ، ودفع مرتباتهم ، وإرسال سفن من البحرية المصرية لزيارة هذه السواحل<sup>(٢)</sup> .

وفي أثناء تلك الفترة حاولت مصر تنفيذ مشروعها لاقامة امبراطورية إفريقية تمتد من البحر المتوسط حتى البحيرات العظمى ، ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي حتى الصحراء الكبرى . وكان من الطبيعي أن تنضم الحبشة نفسها إلى هذه الكتلة التي يمكنها أن تقف سداً منيعاً ضد التوغل الاوربي في القارة الافريقية ، وتساعد على أن يحظى الافريقيون بالمشاركة في نفس الحقوق والواجبات . ولكن اسماعيل أخطأ في مهاجمته للحبشة عسكريا ، وظهر خطأه حين عهد بقيادة حملاته العسكرية إلى بعض الضباط الاجانب الذين كانوا

---

== استلمت الآن المبلغ الخاص بستين واستحق مبلغ ستين اخرتين ارجو منكم التكرم بصرفها لى . (ختم)  
من طرف الشيخ برهان بن محمد .

( ختم وزارة الخارجية ) ترجمة فرنسية مرفقة بخطاب فخري باشا ماكيافلى قنصل بريطانيا في القاهرة  
يوم ٨ سبتمبر ١٨٨١ - رقم ٧٠٨ .  
A.I. 1/2 fasc. 12.

(١) مصطفى باشا الى دى مارتينو في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ - مرفق ١/ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل في ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ .  
F.O. 141/144. N. 201.

(٢) مذكرة من الحكومة المصرية إلى القنصل الايطالى العام في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير السير ادوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل في ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .  
F.O. 141/144. N. 372

يعملون في خدمة الدولة المصرية ، فأرسل في عام ١٨٧٢ حملة بقيادة منزجر باشا Munzinger إلى زيلع ، ولكنها هزمت بالقرب من بحيرة عسل . وفي عام ١٨٧٥ أرسل حملة جديدة من ٦٦٠٠ جندي بقيادة القائد الدانمركي الكولونيل ارندروب باشا Arrundrup ، و أخيراً أرسل جيشاً من ٢٠,٠٠٠ جندي إلى مصوع سنة ١٨٧٦ . وكانت هذه الحملة الأخيرة بقيادة الأمير حسن بن الحديو ، وصحبة وزير الحربية الذي لم يكن له أى شاغل سوى رعاية صحة الأمير . وتركت القيادة الفعلية وشئون أركان الحرب مرة جديدة للضباط الأجانب الأوربيين والأمريكيين<sup>(١)</sup> وسجل التاريخ معركة قرع كنبكة أصابت القوات المصرية ، نتيجة لسوء القيادة .

وعلى أى حال فلقد فشل هذا الجزء الخاص بفرض كلمة الحديو على الحبشة عسكرياً ، ولكن أحداً لم يناقش حقوق مصر الإقليمية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن . ونجد أن السير هنرى إليوت يصر في هذا الشأن لدى الحكومة البريطانية قائلاً إن « أحسن وسيلة للقضاء على الرقيق ولمنع الدول الأجنبية من إنشاء محطات على الساحل هو الاعتراف بحقوق مصر والباب العالي كل الساحل الغربى للبحر الأحمر وخليج عدن »<sup>(٢)</sup> وكانت هذه الفكرة هى الأساس الأول لاتفاقية بلاد الصومال المعروفة ، التى عقدت في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتي أعترفت فيها إنجلترا بسيادة مصر على كل الساحل حتى رأس حافون<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وعلى أى حال فإن هذه المراكز البحرية والقواعد الاستعمارية التى تمكنت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من الحصول عليها فى كل من عدن وأبوك وعصب مستصبح رؤوس جسور للانقضاض منها على أقاليم الدولة المصرية الأفريقية ، بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، وسيطرة بريطانيا على شئون هذه الدولة .

(1) PIERRE-ALYPE: L Empire des Négus, Paris. 1925. p.53.

(2) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien 1821-1898. Le Caire, 1947. p.132

(٣) المرجع السابق - ص ١٢٢ - ١٢٣ .

## مصر في شرق إفريقية

### الفصل الثامن

#### مصر وبربرة

شرحنا أن مصر قد عملت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على توحيد حوض النيل ، واستندت في ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة . وكان من ضروريات تطبيق هذه النظرية ادخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد ، وتوحيدها جميعا مع مصر في شكل كتلة متميزة بشمال شرق افريقية . وسار اسماعيل في تنفيذه لهذا المشروع في نفس الوقت الذي حاول فيه الحصول على استقلاله عن الدولة العثمانية ، خصوصا في سلطته التنفيذية والتشريعية . ولقد نجح اسماعيل إلى درجة كبيرة فيما هدف اليه . وكان توسع مصر سريعا في اتجاهات ثلاث في نفس الوقت : على طول النيل إلى منطقة هضبة البحيرات ، ونحو غرب وادي النيل في بحر الغزال ودارفور ، وعلى طول سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وهذا الجزء الأخير هو الذي يهمننا الآن .

#### ( ١ ) - مصر والسواحل الشرقية :

وترجع مشروعات مصر في هذه المنطقة الأخيرة إلى سنة ١٨٦٥ حينما صممت على توكيد سيادة الدولة على كل الساحل الافريقى ، تاركة للدولة العثمانية الشواطئ الآسيوية . وكانت أولى خطواتها في هذا السبيل أن حصل اسماعيل من السلطان على تنازل له عن ميناءى سواكن ومصوع . وأكد السلطان هذا التنازل في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى نص على منح والى

مصر حكومة وراثية في جميع الملحقات المصرية ، بما فيها سواكن ومصوع .  
وأخذت مصر منذ هذا الوقت تقف أمام تدخل الاجانب في السواحل الافريقية  
المطلّة على البحر الاحمر وخليج عدن ، وتلفت نظر الدولة العثمانية نفسها إلى  
نشاط عملاء الاجانب على السواحل الآسيوية .

ولقد كتب جعفر باشا مظهر تقريراً هاماً عن نتيجة مرورة في هذه المناطق  
في ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ . ونص على أن « سواحل البحر الاحمر الغربية من  
السويس إلى باب المنذب ، بجميع جزائره القرية من سواكن ومصوع  
والسودان ، ليس لواحدة من الدول الأجنبية تدخل فيها ، ماعدا زيلع - وهي  
تابعة للدولة العلية ، ومعطاة بطريق الالتزام إلى ألى بكر شحيم  
أميرها » .<sup>(١)</sup> وكان هذا بعد أن رفع العلم المصرى على بربرة وعلى رأس  
حافون .

عينت مصر عبد القادر حلمى حاكماً على سواحل افريقية الشرقية ، وكونت  
اسطولاً مصرياً في أوائل نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقيادة جمالى بك الذى عقد لواءة  
على المدرعة « الابراهيمية » . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت مصر فى الاتصال  
بأبناء الصومال ، ومحاولة التقريب بينهم وبين اخوانهم فى مصر .

شكا أهالى بربرة فى ابريل سنة ١٨٦٨ من تدخل الانجليز فى شئون  
بلادهم ، وارسالهم العملاء للايقاع بين القبائل . إدعى هؤلاء العملاء أن  
بربرة لم تتبع الدولة العثمانية ، وتساءلوا كيف أن الأهالى قد قبلوا رفع علم  
السلطان علماً بأن تجارتهم قائمة مع عدن التابعة للانجليز : « كان الأول بكم  
أن ترفعوا العلم الانجليزى بدلا من علم السلطان ، ولو فعلتم لكانت بنيت لكم  
مدينة بربرة ... وعليكم أن تنزلوا علم الدولة العثمانية ، وأنا أشتريها منكم ثم

---

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر فى افريقية الشرقية » - ١٩٣٩ - ص : ١٥ - ١٦ .

أبني لكم مساكنكم ، وأجعل منكم حكاما عليها » .(١)

ورغم أن قبول بعض ذوى النفوس الضعيفة لهذه العروض التى إصططحتها منح مالية ، فإن الاهالى رفضوا رفع العلم البريطانى ، واعدادوا رفع العلم المصرى بعد إنزاله . ولكن هذه الخلافات عملت على تقسيم الاهالى فيما بينهم ، خصوصا وأن العصبية القبلية كانت على أشدها ، فرحبت قبيلة بعيلة برفع العلم العثمانى ، بينما عارضت قبيلة بهوة فى رفع أى علم كان . ثم أخذت كل من هاتين القبيلتين تتحرش بالأخرى ، وتقتل من أفرادها . وتدخل الانجليز مرة أخرى من عدن ، وغضبوا لرؤيتهم العلم العثمانى مرفوعا على هذه المناطق ، ورؤية بعض الأهالى يقومون بخراسته ، وتشتت رجال قبيلة بعيلة بعدم التخلّى عن هذا العلم . ولكنهم أرسلوا أعوانهم ، وإستولوا على الطائفة وعلى العلم .

ومر جمالى بك على بربرة مرة أخرى ، وإدعى أمامه أنصار الانجليز أنهم موالون للسيادة العثمانية ، فصرف لهم أرزاقا ، وسلم اليهم علما حديدا ليرفعوه على مدينتهم . ولكن الامر كان يتطلب ارسال بعض جنود الدولة للإقامة فى هذه المدينة ، ولوضع حد لنشاط الأجانب . وكان هذا هو ماطالب به الاهالى لوضع الامور فى نصابها .

وفى تقرير آخر لجمالى بك أن باخرة ايطالية ، تابعة لشركة روباتينو ، مرت على بربرة « داخل حدودنا » ، وأخذت فى البحث عن مكان يتخذه الايطاليون ميناء لهم . ولكن المشايخ والموظفين وقفوا أمامهم ، وأكدوا « أن هذه الاراضى جميعها ملك الحكومة ، وليس لأى كائن أية سلطة عليها أو حق فيها » (٢) . وكان هذا هو بداية لتحول الايطاليين بشكل نهائى إلى إختيار موقع عصب ، داخل البحر الأحمر ، لإتخاذهم مركزا لنشاطهم .

---

(١) انظر خطاب الحاج امين اغا ( محرم ١٢٨٥ هـ ) وثيقة رقم ٨٠ ص ١٩٥ بالوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر - دكتور شوق عطا الله الحمل القاهرة ١٩٥٩ .

(٢) المرجع السابق - وثيقة رقم ٣٦ - ص ١٠٤ .

وفرّح الأهالي عندما علموا أن مصر تقصد إلى توحيد أراضي الدناقل وأراضي الأوسة والوصول إلى بربرة عن طريق السواحل . واتصلوا بالسلطات المصرية ، وأكدوا أنهم من المسلمين ، ولديهم من الخيل والرجال جملة ، وأعربوا عن أرتياحهم لاتساع ملك الدولة العلية ، وعن إستعدادهم للخضوع للإدارة المنظمة الحديثة التي جاء المصريون بها ، وإستعدادهم للمساهمة فيها بكل إمكانياتهم .

ولكن الانجليز علموا بالدور الذي قام به جمال بك للتوفيق بين قبائل بلهار وبربرة ، وعمله على التأليف بينهم ، ونشر السلام في هذه المناطق . فاحتج المقيم السياسي البريطاني في عدن على ذلك ، واضطر شريف باشا ، وزير خارجية مصر ، إلى الرد على قنصل إنجلترا رسميا « بأن هذه البلاد تتمتع بالتبعية التركية ، وأنها ضمن تنازل الباب العالي عن مديرتي مصوع وسواكن وملحقتهما ، وأن حقوق مصر على هذه البلاد ثابتة لاشك فيها »<sup>(١)</sup> .

ثم عملت مصر على توكيد إدارتها على كل هذه المناطق ، فعينت ممتاز باشا حاكما على جميع سواحل افريقية الشرقية من السويس إلى رأس حافون ، فتنقل بين مدنه بصفته الرسمية ، كمحافظ لسواحل البحر الأحمر ، وزار بلهار في يناير سنة ١٨٧١ حيث رفع الراية المصرية عليها ، ووزع الاعانات على رجال العلم وعلى المعوزين ، ثم زار بربرة ، وأنهى الخلاف القائم بين قبائلها قبل أن يعود إلى مقر حكومته في مصوع .

ويعتبر التقرير الذي كتبه أحمد ممتاز باشا في ٢٦ مارس ١٨٧١<sup>(٢)</sup> من أهم التقارير عن هذه المناطق ، وإمكان إفادة الامبراطورية الافريقية منها ، وإفادتها

---

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر في افريقيا الشرقية » : ١٩٣٩ - ص ١٦ - ١٧ .

(٢) وثيقة رقم ٤١ - ص ١١١ - الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر - نشر الدكتور شوق عطا الله الجمل .

هى بالتالى من هذه الامبراطورية .

كانت المشاجرات لاتزال قائمة بين أهالى بلهار ، وكان جمالى بك قد عقد الصلح بينهم على أن يقوموا بدفع دية من قتلوه ، ولكن الأهالى التمسوا من الحكومة أن تدفع لهم هذه الدية . فلم يتراجع ممتاز باشا فى ذلك ، ودفع لهم ٧٢٧ ريبالا ، علاوة على بعض الاعانات ، لوضع حد لهذه المشكلات . كما أن الأهالى رحبوا بالعلم المصرى ، ورفعوه على مدينتهم ، وكونوا حرسا خاصا من بينهم للمحافظة عليه .

كانت بلهار تتمتع بموقع تجارى وإستراتيجى ممتاز . وكانت السفن تصل اليها من عدن وحضر موت ومسقط واليمن . وكانت القوافل ترد اليها من الحبشة وهرر ، محملة بالبن وس الفيل وريش النعام وبيعض الاغنام والمواشى . وكان قبولها للخضوع للادارة المصرية المنظمة ، للإشتراك فى هذه الامبراطورية الافريقية ، عاملا من العوامل الفعالة التى وطدت أمور الوحدة بين مصر وأبناء الصومال .

وصل ممتاز باشا إلى بربرة ، فوجد بقايا التنازع القديم موجودة بين الأهالى ، لعدم تمكنهم من دفع دية القتل . فلم يتراجع ممتاز باشا عن العمل على إستتباب الأمن وإرضاء النفوس ، فدفع ٤٣٨٠ ريبالا دية القتل من أية قبيلة كانت ، وساعد هذا على صفاء الجو وصفاء النفوس بين الاهالى ، وفرحهم برعويتهم للدولة المصرية .

وكان ميناء بربرة يعتبر أكبر وأحسن الموانئ الموجودة فى بلاد الصومال . وكان مواجهها لعدن ، ولايبعد عنها إلا بمسافة ١٥٠ ميلا . وكانت السفن تتردد عليه ، وتصل اليه القوافل التجارية من الداخل . وقام بحركة تجارية هامة بين مسقط واليمن وحضر موت وعدن من ناحية ، وبين الاقاليم الداخلية من ناحية أخرى . وأصبح استتباب الأمر فيه عاملا فعالا لاضطراد وإزدهار هذه

المدينة ، ولمشاركتها في الدولة الافريقية الجديدة .

ولم ينس ممتاز باشا زيارة تاحورة وصرف رواتب شيوخها ، إذ أنهم قد أصبحوا - مثلهم في ذلك مثل بقية شيوخ السواحل - موظفين رسميين في هذه الدولة الافريقية ، التي وحدت بين مصر والسودان والصومال .

ومستشارك تاجورة بقية موافى الصومال في الازدهار ، وستزداد بها حركة التجارة ، خصوصا بعد إهتمام مصر بالشئون الملاحية والشئون العمرانية في كل هذه المناطق .

## ( ٢ ) - انضمام بربرة إلى الامبراطورية :

وحدت مصر إدارة محافظتى مصوع وسواكن في أوائل أبريل سنة ١٨٧٢ وعينت مونزنجير بك محافظا عاما لهما ، ثم أحالت إليه إدارة مديرية التاكا ، وسمت هذه الوحدة الادارية الجديدة باسم « مديرية عموم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الاحمر » . وقد أوصى مونزنجير بك في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢ باقامة نقط عسكرية في الجهات الساحلية حتى باب المندب ، وهى الجهات التى إعتبرت منذ قديم الزمان تابعة للدولة العثمانية ، وذلك وفقا لنشاط عملاء الدول الاجنبية الذين جاءوا يسعون إلى الصيد فى الماء العكر . وكان الأمر يتطلب اختيار النقط لاقامة رجال الأمن ، والمحافظة على السلم بين الاهالى ، على طول هذه السواحل حتى بلهار وبربرة . ولم تعارض الحكومة المصرية فى ذلك ، بل أصدرت أمرها فى يوليو سنة ١٨٧٣ باختيار رضوان بك ، سوارى وابور الصاعقة ، وبتكليفه بالذهاب إلى بربرة . وكان عليه ، بمجرد وصوله إليها ، أن يجتمع بالمشايخ والعمد والأهالى ، ويلفهم تحية الحكومة المصرية وشكرها على ما بدا منهم من الاجتهاد فى الاحتفاظ بالعلم مرفوعا على تلك الجهات ، وأن يخبرهم بقرب حضور أحد المأمير ومعه الجنود

للاقامة بهذه الناحية ، للمحافظة عليها من الاجانب ، ومنع تعدى الاجانب عليها ، حتى يسود الامن وتزدهر المدنية . وكان على رضوان بك أن يباشر ويلاحظ حسن ادارة هذه القاعدة الجديدة ، ويدير أمورها ، إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة .

أصر أهالى بربرة على مجيء حاميات مصرية إلى مدينتهم ، وأخذوا يسارعون إلى إعلان دخولهم في هذه الادارة الجديدة وولائهم للوحدة مع مصر ، وإلى طلب إرسال الأعلام لرفعها على طول الساحل وبدأ خوفهم من تلاعب الدول الاجنبية يظهر واضحا ، فأخذوا يفضحون نشاط الاجانب ، من انجليز وفرنسيين وايطاليين ، وقيامهم بالتدخل في شئون الصومال الخاصة . وكانوا يأملون وصول الحاميات المصرية لايقاف عمليات السلب والنهب التى قامت بها بعض العصابات من رجال القبائل على الطريق الموصل بين بلهار وبربرة ، ومنعوا بها أهالى هذه المدن من الاجتماع بأبناء أعمامهم في المدينة الاخرى . ورأى منزجر بك التوجه إلى هذه النواحي مرة جديدة ، وإصطحاب بعض الجنود معه في هذه المهمة ، رغم عدم ورود أوامر صريحة من القاهرة بذلك ، وأن يرسل دفعة أخرى من القوات المصرية بعد ذلك .

وكتب منزجر بك تقريرا جديداً عن بلاد الصومال في أوائل يناير سنة ١٨٧٤ أوضح فيه أهمية ميناء بربرة ، ووجود المياه به - رغم تفضيل مياه دويار العذبة ، والتى لا تبعد عنها إلا بثمانية أميال . وشرح إمكانية توصيل هذه المياه العذبة إلى بربرة بسهولة إذا ما تولت ادارة الاشغال العامة للدولة القيام بهذا المشروع . كما شرح أهمية بلهار التى لا تبعد عن بربرة إلا باربعين ميلا نحو الغرب فرغم عدم صلاحية مينائها للسفن ، إلا أنها كانت تمتاز بسوق أكبر من سوق بربرة ، نتيجة لورود القوافل من داخل القارة إليها قبل وصولها إلى هذا الميناء الاخير . فأوصى باقامة موظفى الدولة بها ، حتى يعملوا على نشر الأمن في الاقليم ويسهلوا اتصال الاهالى ببعضهم . كما أوصى باكتفاء الحكومة بالرسوم الجمركية ، وهى رسوم بسيطة محددة بواحد فى المائة من قيمة

المتاجر ، وبعدم فرض أية رسوم دخولية على البضائع والمتاجر مع داخل  
الاقليم ، تشجيعا للتجارة ، وزيادة للمنافع بين الاهالى .

وامتاز هذا التقرير بالتحدث عن هرر ، فوصفها بأنها « مدينة عظيمة ،  
وبها جملة أماكن وجوامع ، وحولها سور ، وموجود بها ضريبة للتعامل .  
وجارية الخطبة لأمرها بالجوامع في أيام الجمع والأعياد . وإيرادتها تكفى  
مصرفات الآى . وإذا كان القصد استحواز الحكومة على تلك الجهات لحد  
هرر - فانه لمناسبة التعديلات الواقعة منهم وعليهم ، ورغبة أغلبهم لحضور  
عساكر الحكومة لطرفهم ، فبواسطة نصف أورطة أو أقل يصير التمكن من  
الاستحواز عليهم بأسهل حال »<sup>(١)</sup> . ولكنه رأى عقبتين في سبيل تحقيق هذا  
المشروع : الأولى هى وجود الانجليز بعدن ، والثانية وجود العثمانيين بزيلع .  
وكان يرى أن الانجليز يخشون اتحاد كل من بربرة وهرر مع الادارة المصرية ،  
وماقد يؤدى إليه ذلك من إبطال تجارتهم مع هذه المناطق أو التأثير فيها على  
الاقل ، خصوصا وأن الانجليز كانوا يستوردون كل ما يلزمهم من لحوم  
وخضروات لازمة لعدن من بربرة . فكان على حكومة القاهرة أن تفهم  
الانجليز انها لن تتعرض لتموين قاعدة عدن من الصومال ، ولن تفرض رسوما  
جمركية على مستوردات الانجليز من هذه المواين .

أما زيلع فكانت خاضعة لوالى الحديدة ، وتتبع بالتالى الدولة العثمانية كانت  
تدفع جزية سنوية تبلغ سبعة آلاف ريال . وكانت هذه الجزية أمراً بسيطاً  
بالنسبة لأهمية زيلع ، خصوصا وأنها كانت تسيطر على تاجورة ، رغم أن العلم  
المرفوع على هذه المدينة الاخيرة كان علما مصريا أعطاه جعفر باشا لشيوخ  
المنطقة . وكان الشيخ ابو بكر هو شيخ زيلع ، وواصل سيطرته على منطقة  
تاجورة ، واعتبر نفسه موظفا عثمانيا ، فلم يكن هناك حل إلا إقامة التفاهم بين

---

(١) تقرير مترجم في ١١ ذى القعدة ١٢٩٠ هـ - وثيقة رقم ٨٣ ص ٢٠٠ - ٢٠٢ من الوثائق  
التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

القاهرة والقسطنطينية لتحويل زيلع إلى الادارة الافريقية التى قامت مصر بإنشائها فى هذه المناطق .

وعلى أية حال ، فإن منزجر بك لم يترك بلاد الصومال قبل إصراره على ضرورة اقامة سلطة الدولة على أقاليم هرر والاوسا ، حتى تشارك مصر السودان ومصر مصر . كذلك قام بتنصيب شيوخ على القبائل والنواحي ، وصرف لهم المرتبات وأهداهم كساوى التشريفة . وأصبح على رضوان بك أن ينشئ حرسا من الاهالى لحماية الاعلام ، وأن يرتب المقاييس اللازمة لانشاء احدى السقالات بميناء بربرة ، لتسهيل أمر وقوف الصنادل ، وعمليات التفريغ والشحن فى السفن . ورتب أمر الاتصال برضوان بك وبسفينة « الصاعقة » عن طريق عدن<sup>(١)</sup> .

ثم بدأ المصريون أعمالهم الانشائية فى بربرة ، تلك الأعمال التى سجلها لهم التاريخ ، والتى خلقت من هذا الميناء موقعا حديثا ، وجعلته يشعر بالحضارة الحديثة ، وبشكل لم يره من قبل .

### ( ٣ ) - المشروعات الانشائية فى بربرة :

رحبت مصر بمشروع مد بربرة بمياه دوبار ، وأرادت العمل على استغلال هذه المياه فى رى الجهة المذكورة ، فأرسلت أحد المهندسين المختصين لبحث المشروع ، ثم كان عليه أن يعود بعد ذلك لتقديم وجهة نظره إلى حكومة القاهرة . وكان على رضوان بك أن يقدم له كل مايلزمه فى مهمته ، ويسهل له القيام بها . ثم أخذت الادارة المصرية فى إرسال المهمات والاناييب إلى « مصلحة مياه بربرة » تلك الإدارة الجديدة التى انشئت للإشراف على هذه العملية ، شحنتها على الباخرة « دسوق » وجاء معها الخبراء المصريون لاتمام

(١) الوثيقة السابقة - المرجع السابق .

هذا المشروع . وساعدت الحاميات المصرية في حراسة هذه الأدوات ، كما شاركت في العمل نفسه . وتقدم هذا المشروع ، ووصلت مياه الدوبار إلى بربرة ، ثم أنشئت لها فروع وصلت إلى الجامع والديوان والجمارك والمستشفى . وانتهى الحفر في هذا المشروع في ٢١ يونيو سنة ١٨٧٦ ، ووصلت الأنابيب بالمنبع ، ولم تستغرق هذه العملية إلا تسعة وستين يوما ، ثم قامت السلطات المصرية في بربرة ، في أوائل شهر أغسطس بالتوجه إلى الدوبار ، مع عدد من التجار وضباط الجهادية والبحرية وموظفي الحكومة وشيوخ القبائل الصومالية ، وافتتحوا رسميا توصيل المياه من منبعها إلى الحوض الخاص الذي أنشئ لتكوين الأنابيب . ووصلت المياه إلى بربرة في قوة مناسبة ، « فشخصت لها كافة الأعين بكمال المنونية والتهنئة » وسط احتفال رسمي وشعبي . وبلغ طول هذه الأنابيب ما يزيد على ١٢ كيلو مترا ، علاوة على الفروع اللازمة لتوزيع المياه داخل بربرة نفسها . ودل هذا المشروع على اهتمام الإدارة المصرية بالعمل على تحسين حال بلاد الصومال ، وتيسير سبل التقدم أمام أبنائها .

وقررت مصر تخصيص إحدى سفنها لخط بريد جديد بين عدن وزيلع وبربرة ، ورتبت له جدولا خاصا للسير بمقتضاه والوصول إلى كل من هذه الموانئ في وقت محدد .

كما أصدرت أمرها لسلطاتها في بربرة بضرورة البدء في بناء مخازن للفحم والمهمات والجمارك ، وإنشاء جامع صغير ومستشفى ومركزا للبوليس ، ثم البدء في بناء مقر للحكومة . وإهتمت الحكومة بتزويد بربرة بالأطباء لعلاج الأهالي والجنود ، وكان على أطباء السفن الحكومية الراسية في هذا الميناء ألا يدخلوا بمعونتهم وخبرتهم ومساعدتهم الانسانية . ثم عملت الحكومة على تعيين الأطباء اللازمين لهذه الجهات . وكان مستشفى بربرة يتسع لخمسين مريضا ، وخدم فيه بعض رجال الحامية ورجال البحرية في أول الأمر . واستصوبت السلطات المصرية تعيين الأطباء من المسلمين ، إذ أن الأهالي لم يأمنوا على

أنفسهم أن يعالجهم أطباء أجانب .

وصدرت تعليمات القاهرة لرضوان باشا بالعمل على تأمين الطريق بين بربرة وبلهار ، واتخاذ التدابير لفتح هذا الطريق وتأمينه للمسافرين . وأوصت سلطاتها بعدم التشدد على الأهالي دفعة واحدة ، حتى لا يتسبب ذلك في نفورهم وعدم اصلاح أمرهم ، فكان على هذه السلطات أن تستخدم الحزم بقدر الإمكان ، ثم تأخذ بالمصالحة مرة ، وأخرى بالانذار والنصيحة ، ثم تستخدم بعد ذلك نوعاً من التهديد البسيط ، حتى ينقاد من لم يألف الخضوع للسلطة المركزية . وكان من الطبيعي أن يتحسن سلوكهم بعد رؤيتهم حسن المعاملة وإنصاف المظلومين . وكانت آخر وسيلة يمكن للسلطات المصرية أن تتخذها هي استخدام القوة .

كان الجهل قد ساد بين الأهالي بأمور الزواج والطلاق والميراث وباقي شئون الشريعة ، فعينت مصر أحد القضاة لهذه الجهة ، دون أن تتعرض للقاضي السابق أو للمفتي المحلى . فقام بحافظ بربرة باصطحاب هذا القاضي الجديد وجعله يقابل الصومالين ، فتحدث إليهم وأعطاهم بعض النصائح . وأخذ الاهالى ، مع مرور الزمن ، يقتنون به ، ويستشيرونه في عقود الزواج وفي الطلاق وفي تهذيب الأخلاق وتأدية الفرائض ، وفي معرفة أسس الدين وتخليصها مما علق بها من معتقدات دخيلة . وأخذ هذا الشيخ في امانة الصلاة بالمسجد ، كما قام بالتدريس فيه ، مما ساعد على فهم الاهالى لأمور دينهم ، وزيادة تمسكهم بشخصيتهم الإسلامية .

وخصصت مصر رواتب لشيخ القبائل ورؤساء الأهالي حول بربرة . ووفت بالوعود التي قطعها رضوان بك على الحكومة لهم ، ماداموا لا يشتغلون بالتجارة . ورحبت مصر باعطاء أراضي للاجانب ، يعمرونها ويبنونها ، ويساعدون بذلك على التوطن ، واشترطت لذلك شرطاً واحداً ، هو ضرورة انقيادهم لأوامر الحكومة ، مثلهم في ذلك مثل الأهالي ، واطاعتهم لقوانينها .

ثم قررت الحكومة انشاء « سقالة » جديدة في بربرة طولها ثمانون متراً وعرضها ثمانية أمتار ، لكي تساعد في حركة هذا الميناء . ووافقت على أن يشترك الأهالي مع الجنود في هذه العملية نظير مكافأة خاصة ، وذلك لتدريب الصوماليين على الأشغال وتدريبهم مع إخوانهم السودانيين والمصريين . وأرسلت مصر اثنين من الكتبة ، ومعهما الدفاتر والأوراق اللازمة ، مع صراف للعمل على ضبط حسابات هذه الوحدة الادارية الجديدة . وعملت على ضبط الموازين والمكاييل في هذه المنطقة ، وذلك بتوحيدها مع نظائرها في مصر . كما أنشأت السلطات المصرية كثيراً من المباني والمساكن للمستخدمين ، وضربت بهذا مثلاً امام الاهالى لاقامة مساكن صحية لائقة .

ولقد شعرت عدن نفسها بتغير الأحوال في ميناء بربرة ، وأفادت من ذلك . لقد كانت عدن في ضيق قبل ترتيب خط الملاحة البحرية المنتظم بينها وبين بربرة بسفن « البوستة الحديدية » . وكان المسلى والبقر والغنم يشح فيها في زمن الخريف ولمدة خمسة أشهر ، نتيجة لعدم تمكن السفن الشراعية من السفر أمام الرياح الشمالية . فكانت أسعار الرطل الواحد من اللحم تصل في عدن إلى ما يقرب من خمسة قروش مصرية ، ولكن مجيء المصريين إلى بربرة وسير البواخر المصرية ، ساعداً على استمرار تموين عدن ، وعلى تردد التجار عليها باستمرار ، وعلى الاحتفاظ بشتى رطل اللحم فيها قرش واحد طول السنة . وكانت الباخرة المصرية تنقل ما يزيد على ألف رأس من الغنم ، علاوة على عدد من الأبقار وكميات من المسلى والخضر ، وزادت الحركة التجارية مع عدن ، وزاد مجيء التجار الصوماليين بأموالهم ومتاجرهم . وكانت شهادة الانجليز أنفسهم أكبر دليل على ازدهار هذه المناطق بعد مجيء المصريين إليها ، ولانضمامها إلى الامبراطورية الافريقية .

ولقد عملت مصر على تحسين سوق بلهار التي تعقد في موسم خاص لمدة أربعة أشهر من كل سنة . فأنشأت الطرق وشجعت الاهالى على المجيء بتجارهم إليها . ولكن السلطات البريطانية في عدن لم توافق على دفع أية

رسوم ، على ضآلتها ، في هذه السوق فما كان من السلطات المصرية إلا أن فتحت ميناء بلهار للتجارة ، وتعهدت بعدم التعرض لمن يرغب في التوجه إليه أو الإقامة فيه ، فأصبح الطريق مفتوحاً بينه وبين بربرة ، وأضحت التجارة حرة من كل قيد ، رغم أن عدداً من هؤلاء التجار كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية ، مما يجعلهم يخدمون مصالح إنجلترا ، وهم في الأراضي المصرية .

ولقد شاهد بعض رجال الإقامة البريطانية في عدن مجهودات المصريين في هذه المناطق ، وشهدوا لها ، وكان من بينهم الكابتن هنتر ، الذي ستضطره ظروف دولته إلى الرياء فيما بعد ، وإلى العمل على إخراج المصريين ، وإحلال البريطانيين محلهم .



## الفصل التاسع

### زِيلَع وتاجورة

واصلت مصر سياستها الخاصة بتوحيد أقاليم شمال شرق إفريقيا في نطاق واحد بأن بذلت الماسعى ، لدى الباب العالى ، للموافقة على تحويل إدارة ميناء زيلع من ولاية اليمن إليها ، وضمها إلى هذه الكتلة الإفريقية المتحدة .

#### ( ١ ) - القاعدة :

لأنعرف على وجه التحديد قيمة هذه الماسعى من الناحية المادية ، على الأقل ، إذ أن الباب العالى لم يكن يوافق على القيام بهذه التغييرات الادارية دون أن تدفع مصر الثمن ، وتدفعه نقداً ، وإن كان ذلك لا يدخل في الميزانية ولا في المصروفات « المنظورة » .

أما من الناحية السياسية ، فإن مصر قد عملت على اتخاذ زيلع قاعدة هامة لها في شرق إفريقيا وإحدى الاسس التى بنت عليها الامبراطورية الإفريقية في النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولأنعلم إن كانت مصر قد أبلغت الباب العالى أهمية زيلع بالنسبة لتنفيذ هذه السياسة ، وأهميتها بالتالى بالنسبة لزيادة الاراضى الخاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، إذ أن دور المحفوظات التاريخية المصرية تسكت عن هذه النقطة ، أما دور المحفوظات التركية فليس من السهل الاطلاع عليها .

وعلى أى حال فإن الثابت تاريخياً هو أن مصر قد بذلت الماسعى ، في القسطنطينية ، لتحويل إدارة زيلع إليها ، وأن هذه الماسعى قد نجحت وصدر فرمان أول يوليو سنة ١٨٧٥ ينص على العهود بهذا المرسى الواقع على شواطئ

افريقية ، وعلى بعد من سنجق جديدة ، والذي كان هذا المرسى المذكور تابعاً له ، إلى الادارة المصرية وكان هذا تنازلاً عن هذا الاقليم لمصر ، نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيه عثمانى سنوياً إلى خزانة السلطان ، واعترافاً بما قامت به مصر من نواحي الاصلاح والتقدم المختلفة في اقاليمها ، وأملاً في زيادة إيرادات زيلع نتيجة لالتفات السلطات اليه .

وعينت مصر رضوان باشا مأموراً على هذه الجهة ، واصدرت اليه الأوامر بالتوجه إلى والى اليمن ، ثم باستصحاب مندوبه ، الذى سيذهب معه بالتالى إلى زيلع ، ويقوم باستلامها وادارتها وتصريف امورها وامور الجهات التابعة لها وجماركها . وكانت تاجورة تابعة لزيلع من الناحية الادارية ، وتدخل بالتالى ضمن المنطقة التى انضمت الى الاراضى المصرية .

ثم عهدت مصر الى منزنجر بك ، محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، باستكشاف الطرق والمواقع القريبة من زيلع ، والوقوف على أحوالها ، واقتراح ما يلزم لتحسينها واستغلالها . كما عهدت الى محمد رؤوف باشا بمهمة تأمين الأهالى والعربان المقيمين بمنطقة زيلع « وتاليف قلوبهم وتسهيل وتأمين الطرق منها إلى ( هرر ) لراحة الواردين والمترددين واستمرار ذهاب واياب قوافل التجارة بغير مشقة ولا تعب »<sup>(١)</sup> وأصبح رؤوف باشا قومنداناً للفرقة العسكرية الموجودة هناك .

أما منزنجر بك فانه قد قدم تقريراً هاماً عن هذه المناطق ، وإرتبطت مهمته ، فى حقيقة الأمر ، بالعلاقات المصرية - الحبشية ، فى الوقت الذى إرتبطت فيه ايضا بخطة مصر تجاه هرر . وأما محمد رؤوف باشا ، فان مهمته كانت مرتبطة قبل كل شئ بتنفيذ ضم إقليم هرر إلى هذه الكتلة الافريقية

---

(١) دفتر ٢ أوامر عربية - ص ٨٨ رقم ١٨٢ . منشورة برقم ١٠٦ ص ٢٣٧ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

الموحدة ، وصدر أمر بتعيينه محافظاً لزليع وملحقاتها ، تسهيلا لقيامه بهذه المهمة .

كان يوحنا ، امبراطور الحبشة ، الذى نصبه لورد نابيير الانجليزى ، قد وأصل سياسة العداء التى بداها تيودور تجاه كل من مصر والسودان . فعملت مصر على الاتصال بمنافسه « منليك » ، راس شوا المناهض له فى الجنوب ، وعلى تدعيم علاقتها معه ، فى الوقت الذى استعدت فيه لارسال قواتها الى هرر . ورغم صمت دور المحفوظات التاريخية ، فمما لا جدال فيه أن مصر قد حاولت فى هذه الفترة شرح موقفها ، وضمان عدم تدخل منليك فى هرر ، والاحتفاظ معه بعلاقات ودية على الأقل ، إن لم تكن قد رسمت امر تحالف معه ضد يوحنا ، المناوىء لها وله فى نفس الوقت .

ورأت الحكومة الخديوية أن السلطات البريطانية فى عدن لها « بعض الأخذ والعطاء مع جهات زليع » ، فأصدرت أمرها الى رؤوف باشا لتسهيل أمور هذه السلطات ومساعدتها وعدم اعتراض طريقها ، رغبة منها فى عدم الاصطدام مع انجلترا .

ولكن الحكومة الخديوية خشيت فى نفس الوقت من تردد رجال الاقامة السياسية البريطانية فى عدن على جهات زليع ، خصوصا إذا رأوا ذلك العدد من الجنود المصريين والسودانيين ، وشاهدوا الاستعدادات القائمة . فاصدرت حكومة القاهرة تعليمات منفصلة إلى رؤوف باشا تشتمل على الردود التى يمكنه أن يجيب بها عليهم . وظهر جليا من هذه الردود أن مصر كانت تخشى من أن يقوم الانجليز بعرقلة مجهوداتها فى هذه المناطق ، فتظاهرت أمامهم بأن المقصود بالاستعدادات الحربية هو كشف منبع نهر ستيت وكأن الحملة القادمة ليست إلا حملة استكشافية .

« ... إذا ... سألوكم لماذا هذه الاستعدادات وإلى أين انتم ذاهبون فان

الجناح الحديوي يأمر بأن تقولوا لهم إننا نقصد كشف منع سهر ستيت  
وسسير من هنا لتهميد الطريق وسظيم حرائطها ومعنا ضباط أركان حرب  
ومهندسون - وسيأتى من ( عندو كرو ) حضرة عردور باشا مأمور حط  
الاستواء وقد عهد إلى بمحافضة جهات ريلع والقيام من هنا لاجداد مسع الـ  
المذكور وستأتى من بعدى بعثة علمية أيضاً » .

« وبعد الاستيلاء على هرر اذا سألوكم : لماذا استوليم عليها ؟ فان جنابه  
العالى يأمر أيضا أن تقولوا لهم : « لأن الأهالى قدموا عريضة إلتمسوا فيها أن  
يتبعوا الحكومة ، فاستولت الحكومة عليها - وجعلتها مركزا لأعمال الكشف  
عن منبع النهر الآنف الذكر - وقد كفلنا الراحة والأمن للأهلين » .

كذلك صدرت الأوامر إلى رؤوف باشا بترك التعليمات اللازمة بخصوص  
هذا الموضوع إلى رضوان باشا ، حتى يستطيع الاجابة عن مثل هذه الأسئلة  
بعد سير رؤوف باشا صوب الداخل<sup>(١)</sup> .

وصدرت الأوامر كذلك إلى رضوان باشا بتعيين أحد المأمورين للملاحظة  
جهة تاجورة ، وارسال الباخرة « الخرطوم » للإقامة فيها . فاذا ما وجد  
رضوان باشا أن لقبودان هذه الباخرة لياقة للاشراف على أمور هذه الجهة ،  
فيمكنه الابقاء عليه فيها وفى باخرته ، وإلا فيمكنه نقله إلى الباخرة  
« الصاعقة » وتعيين قبودانها بدلا منه على « الخرطوم » فى تاجورة . وكان  
على هذا القبودان أن يشرف على حامية صغيرة من السود نصم بالساحل وتحافظ  
على علم الدولة المرفوع هناك .

وتعتبر تاجورة ميناء هاما فى بلاد الصومال ، إذ أنها كانت تتحكم فى  
الطريق الموصل الى هرر وفى الطريق الآخر المار إلى نهر الحواش عبر منطقة  
الوسا .

(١) انظر المرجع السابق . وثيقة رقم ١٠٨ - ص ٢٣٩ .

وستخرج الحملة الرئيسية بقيادة محمد رؤوف ، من زيلع صوب هرر . أما الحملة الثانية فاب ستألف من أربع بلوكات مصرية وسودانية تحضر مع منزجر بك من مصوع وترحل في ناجورة ثم تسير منها في اقليم الاوسا صوب شوا ومنليك . ولقد بدأت هذه الحملة الثانية سيرها في شهر اكتوبر سنة ١٨٧٥ ، واصطحب معها أحد مندوبى منليك . وتظاهر محمد لهيطة ، شيخ الاوسا بالود للمصريين . ولكنه سار بالحملة في طرق وعرة ، ثم هاجمها برجاله ليلا ، معتمداً على مبدأ المفاجأة .

وقتل منزجر في هذا الالتحام مع ربع القوة المصاحبة له . واضطر الباقون إلى العودة بالجرحى الى الساحل .

ولكن هذه الهزيمة الصغيرة لم تحول انظار مصر عن مواصلة تنفيذ مشروعها في هذه المناطق .

## ( ٢ ) - الادارة :

وصل محمد رؤوف باشا ، المحافظ ، الى زيلع وأخذ يستعد للسفر صوب هرر في الداخل ، واستصوب تعيين أبو بكر شحيم ، أمير زيلع السابق ، في وظيفة وكيل المحافظة ، وطلب منحه الرتبة الثالثة تشجيعاً له على القيام بعمله الجديد ، وافادة من مجهوده في هذه المناطق ، التى يتمتع فيها بنفوذ كبير وبعبسية أقوى .

ورأت مصر أن أبا بكر يمتاز بالغيرة والحمية في اشغال الحكومة ويبدل جهده في مساعدة ممثلى السلطات العامة والسعى في جذب قلوب الأهالى وتأليفهم . فوافقت على تقليده وظيفة وكيل المحافظة ومنحه الرتبة الثالثة في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ كما أرسلت الكساوى والمنح لكل من التجار والعلماء في هذه الناحية .

وقد أرسل أبو بكر شحيم ابنه ابراهيم مع مترجم باشا فى مهمة الى الحبشة ، وكان ابنه موسى بالمساعدة فى اشغال الحكومة فى تاجورة ، واشتغل ابنه برهان معاوننا مع رؤوف باشا فى هرر ، وكلف ابنه الرابع ، محمد بالمساعدة فى ادارة شئون زيلع نفسها . فظهر ولاءه للحكومة . وقدرت القاهرة هذا النشاط حق قدره ، وقلدته منصب محافظ زيلع فى ١١ نوفمبر من نفس السنة ، وذلك حين أصدرت أمرها بتنظيم إدارة هذه الجهات تحت ادارة رؤوف باشا ، الذى أصبح حاكما عاما ( حكامدارا ) لهرر وملحقاتها .

ولقد طلب محافظ زيلع الحضور الى مصر للزيارة وأوصى عليه عبد القادر حلمى باشا ، وإمتدح اخلاصه وغيرةه على العمل . وصدر مرسوم فى ١١ ابريل سنة ١٨٧٦ بفصل بربرة وزيلع عن حكومة عموم هرر ، ووضعها تحت ادارة رضوان باشا مع الابقاء على أنى بكر باشا محافظا لزيلع . فظهر رؤوف باشا معارضة فى تنفيذ هذا المرسوم باسم الصالح العام ، وشرح أنه يعطل التجارة والأعمال الحكومية . واستشهد بأنه طلب من زيلع ١٢,٠٠٠ ريال لصرف مرتبات الجنود ، ولكن هذا المبلغ لم يرد من زيلع ، ووصله خطاب من رضوان باشا يبلغه فيه أن المالية قد أرسلت للحكومة العامة ٩٠٠,٠٠٠ من العملة النحاسية ، رغم ان الحكومة العامة لم تطلب هذا النوع من العملة ، لعدم قبول الأهالى له . فأصر رؤوف باشا على ضرورة إرسال مليون قرش لزيادة التداول وللعمل على ازدهار التجارة . ثم عاد واستشهد بمسألة ارسال الانسجة لعمل قفاطين المشايخ وورودها مرتفعة الثمن ، واضطرار سلطات هرر الى فرض رسوم الجمارك عليها بعد ذلك . وطالب مرة جديدة برجوع زيلع الى إدارة هرر كما كانت فيما قبل ، متهما محافظا بالجهل ، وراميا وكيل محافظتها بالأمية ، حفاظا للايراد ، وتوحيداً للسلطة .

ولكن مصر وجدت أن كل من زيلع وهرر ملحقه بالحكومة الخديوية ، فأوصت رؤوف باشا بعدم التشبث بالخاق زيلع بهرر ، وبطرح كل نفور وتنافس بينه وبين أنى بكر باشا ، مادام كل منهما من ممثلى الحكومة . فعليهما

بالاتحاد والانفاق لما فيه من حسن تصرف للامور .

ووقع على كاهل ابي بكر باشا أمر الادارة الجديدة في بلاد الصومال ، وظل يواصلها حسب الخطوط العامة التي رسمتها مصر لهذه الامبراطورية الافريقية المتحدة ، ويواصلها بكل نجاح وعزم .

كان بعض تجار زيلع يحتفظون بكمية من العملة القديمة المتداولة قبل مجيء المصريين فاستبدلتها الادارة بالعملية الجديدة . وشرح أبو بكر باشا أن ضريبة « الدخولية » المفروضة بجهة تاجورة لا تكفى لمرتبات الموظفين القائمين على تحصيلها ، في نفس الوقت الذي تعتبر فيه مصدراً لتضرر الأهالي . فوافقت الادارة على وقف تحصيل هذه الضريبة ، وتفويض محافظ زيلع أمر الاستغناء عن خدمات هؤلاء الموظفين .

ولم تمنع الادارة في اختيار أبو بكر باشا للسيد محمد عمر نقيبا لتجار زيلع بعد وفاة سر تجارها السابق .

وعندما تعرض أبو بكر باشا لمسألة الطباقي وعدم تمكن الاهالي من شرائه بعد دفع الضرائب الجديدة الموحدة ( ٧٥٪ ) - عملت الادارة على إيجاد حل يرضى أهالي زيلع ، ولا يتعارض مع نظام الضرائب الموحد . وكان من عادة أهالي زيلع ، ومعظمهم من العربان ، استعمال مضغة الطباقي . فرأت الادارة وضع تجارة الدخان في يد واحدة ، وأن يكون يبيعه بمعرفة الميرى أو الحكومة . وأوصت محافظة زيلع بشراء الكمية اللازمة للاستهلاك السنوى المحلى ( ٧٥٠ قطاراً ) من عدن ، ومن أموال الحكومة ، ثم يبيعه للاهالي بالاسعار المعتادة . وأحلت الإدارة نفسها بهذا الوضع محل تجار الطباقي ، وحصلت على ربح يتراوح بين ٥٠٪ ، ٧٦٪ ولم يتحمل الاهالي أى ارتفاع في أسعار الطباقي<sup>(١)</sup> .

(١) كان سعر القطار في عدن « من أربعة ريالاً إلى أربع لأربعة ريالاً للقطار المصرى خلاف نولوته ، وأسعار مبيعه هي من ٦ ريالاً إلى سبعة ريالاً ونصف للقطار » . انظر : تعليمات مرسله =

وبلغ عدد الحامية الموجودة فى زيلع ١٥٠ جندياً نظامياً و ٣٠ من مجندى الصومال . وكان هذا العدد كافياً لاستتباب الأمن والمحافظة على طرق المواصلات مع الداخل .

وتعاونت البحرية المصرية مع سلطات زيلع المحلية فى إقامة إدارة منظمة ، وفى بناء تلك الوحدة الأفريقية ، التى شهد بمزاياها كل من الاعداء والاصدقاء .

### ( ٣ ) - المشروعات الانشائية :

عملت مصر على تسهيل أمر إتصال زيلع بالسويس ، فرتبت خطأً للبريد البحرى يقوم كل أسبوعين ، بباخرة خاصة ، من بربرة إلى زيلع فعدن ، ثم إلى زيلع وبربرة مرة أخرى . وكان على هذه الباخرة أن تأخذ البريد الصادر من بربرة وزيلع وتنقله إلى عدن ، حيث تقوم بواخر الشركة الشرقية P.&O. بنقله إلى السويس وتعود بالبريد الوارد من السويس إلى عدن ببواخر هذه الشركة ، ثم توزعه فى بلاد الصومال .

وأخذت الحكومة المصرية فى دراسة أحوال المناطق المحيطة بزيلع تمهيداً لقيامها بالمشروعات العمرانية والحضارية فيها . وأرسلت أحمد نشأت بك ، معاون التشريعات ، فى مهمة خاصة إليها .

ثم عادت وأرسلت عبد القادر حلمى باشا ، مأمور ضبط مصر ، إلى كل من زيلع وتاجورة للمساهمة فى أعمال الانشاء والتعمير اللازمة ، وصدرت اليه الأوامر التفصيلية عن هذه المهمة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

---

== إلى أنى بكر باشا فى ١٢ رجب سنة ١٢٩٢ - وثيقة رقم ١٢٣ ص ٢٦١ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

كانت حركة المد والجزر تصعب أمر نقل البضائع والمهمات في زيلع من السفن وإليها . فقررت الحكومة المصرية إنشاء سقالة في هذا البناء ، تشبه تلك التي أنشأتها في بربرة ، وتسهل عملية الشحن والتفريغ في هذا الميناء الهام ، خصوصا في فترة احتاجت فيها القوات الموجودة في هرر إلى كثير من المهمات ، ورسمت فيها القولة سياسة تنشيط التجارة بين الداخل والساحل .

وكان نجاح جمالي باشا في إنشاء سقالة بربرة أكبر مشجع للحكومة على إنشاء سقالة أخرى في زيلع . وبلغ طول هذه السقالة ٣٥٠ متراً وعرضها سبعة أمتار ، منها رصيف من الحجر ، بعرض متر ونصف متر من كل جانب ، والأربعة أمتار الباقية في الوسط تملأ بالرمال والأحجار .

وكانت الأيدي العاملة متوفرة ورخيصة في بلاد الصومال ، بل أن أكثر من ٢٠ ألف منهم كانوا يقيمون في عدن ، بحثا وراء الرزق . وكان بعضهم يعمل « بالمؤونة فقط » والبعض الآخر بأجر بسيط ، فرأت مصر تشجيع العمال الصوماليين على العمل في بلادهم بالأجر اللازم لهم ، بدلا من تركهم يهاجرون للعمل بالخارج . فكلفت عبد القادر حلمي باشا بهذه المهمة ، كما كلفته بمهمة إنشاء ديوان للحكومة ، ومبنى للجمارك ، وإحدى المستشفيات وبعض المخازن والمساكن اللازمة لاقامة الجنود ، خصوصا في فصل الصيف ، الذي يمتاز بحره الشديد في هذه المناطق .

وأرسلت مصر عددا من « عساكر الصنایعية » للمساهمة في هذه الانشاءات ، ورسمت أمر قطع الاخشاب محليا ، والحصول على الاحجار اللازمة من الجهات القريبة من زيلع ، وإستخدام العمال الصوماليين في كل هذه العمليات ، بالاجر اللازم .

ولقد أظهر مشايخ عربان تاجورة خوفهم من الحنفري ، شيخ الأوسا ، لهجومه عليهم وعلى متاجرهم وقوافلهم ، فاصدرت مصر تعليماتها إلى قبودان

الباخرة الحربية « سنار » الموجودة هناك بتمام اليقظة لما قد يحدث . وأمرت السفينة الحربية « الصاعقة » بالبقاء في هذا الميناء على الدوام ، للمحافظة على هذه الجهة .

وقررت الحكومة بناء استحكامات في تاجورة ، بالقرب من السقالة البحرية ، وفي اتجاه مرسى السفن الحربية ، تسهيلا للاتصال بينها ، وبين السفن ، وتأكيداً لحماية هذه « الطاية » بمدفعية السفن « حتى إذا كان على الفرض والتقدير [أن] يحصل حركة من العربان في البر فيكون الوابور الواقف في الميناء بحالة تمكنه من المدافعة والحماية عن الطاية المذكورة ومن فيها من العساكر والجبخانه ويسهل النقل من الطاية للوابور ويسهل أيضا توصيل الجبخانه من الوابور إلى الطاية » .

ورأت مصر إبقاء أربعين جنديا فقط في الطاية والاستحكامات في شكل « حامية » - أما باقى الجنود ، ومن يصل منهم فيبقون على السفينة الحربية مع أسلحتهم وذخائرهم ، وقاية لهم من البرد في فصل الشتاء ، والحر في فصل الصيف .

واهتمت مصر في هذا العهد بكل من الملح والنظرون ، وأنشأت مصلحتين لإدارة شئونهما . فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح في الخارج ، وللحصول على النظرون النظيف بأقل تكاليف ممكنة . وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال الملاحات غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة . كما أوصت بعدم منح أى التزام للاهالى أو للاجانب باستخراج الملح ، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النظرون وتعيين الموظفين اللازمين لذلك .

وكانت هذه التوصيات تعم زيلع ، نظرا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها ، أهمها ملاحه « الحلو » ووجود أكبر ملاحات شرق إفريقيا ، المسماة

« بحيرة العسل » بالقرب من تاجورة . فاقترح أبو بكر باشا إنشاء برج حراسة بالقرب من ملاحه زيلع للمحافظة على أموال الدولة . فلم تمنع الإدارة في ذلك . وانشعت المخازن اللازمة ، وأرسلت « العينات » لمصر ، لتحليلها وعمل الدعاية اللازمة لها في الخارج ، خصوصا وأن أسعار الملح الصومالي كانت أقل من أسعار بلدان كثيرة . وكانت الهند تعتبر من أهم البلاد التي تحتاج إلى الملح الأفريقي ، ومن أكبر المستهلكين له .

ولقد ساعدت كل هذه المشروعات على تقدم الحياة في زيلع ، ودخول الحضارة والمدنية الحديثة ، والإدارة المنظمة في هذه الأرجاء . فساد الأمن وبنيت المدارس والمساجد . وشعر الصوماليون أنهم قد أصبحوا مواطنين في دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم وبين إخوانهم في مصر وفي السودان وفي شرق أفريقية . ولم يقع ما يدل على حدوث أي تضارب في المصالح بين أبناء هذه الأقاليم ، أو حتى أي سوء تفاهم بين الأقليم والأقليم الآخر . ورضى الجميع بالمساواة بينهم في الحقوق ، ومساواتهم في الالتزامات ، أمام القانون .

ولا يمكننا أن نتناسى أهمية زيلع في تلك الفترة ، لهذه الكتلة الأفريقية الموحدة ، إذ أنها أصبحت قلعة أمامية لها في خليج عدن ، تحرس المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وقاعدة هامة ترتكز إليها في توحيد إقليم هرر مع هذه الامبراطورية .



## هرر

### ( ١ ) - الوصول إلى هرر :

بدأ رؤوف باشا تقدمه في يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من زيلع على رأس القوات المصرية والسودانية متجها صوب هرر . وقابلهم على الطريق شيخ مشايخ عربان عيسى والصومال ، الذي أبدى ترحيبا بالدخول في طاعة الحكومة هو ورجاله من قبائل المنطقة . كما وصلهم خطاب من محمد عبد الشكور سلطان هرر يعلن فيه طاعته للحكومة ، وقبل أن تصل الحملة الى جلديسة ، التي تعتبر حدا بين قبائل العيسى صومال وقبائل النولى جالا .

وجاء وفد من هرر لمقابلة المصريين ، وكان برئاسة ابن السلطان ، ويشتمل على القاضي عبد الله بن عبد الرحمن ، قاضي ثان مدينة هرر ، والحاج يوسف من أعيان البلدة ، والسيد أحمد نقيب الأشراف ، ومحمد عبد القادر ترجمان ديوان الأمير . جاءوا يحملون خطابا آخر يعلنون فيه طاعتهم للدولة الافريقية المتحدة ، وترحيبهم بقدوم اخوانهم سكان الشمال .

وهكذا نرى أن سلطات هرر المحلية قد رحبت بالاتحاد مع مصر ، ولكن عددا من رجال القبائل كانوا يعيشون في ظلال الجهل ، ويعتبرون الحرب وسيلتهم الوحيدة للتفاهم . وتجمع عدد منهم في اليوم الثامن من أكتوبر على طول الطريق متحرشين بالقوات المصرية ، ولم يكن من السهل الاستئانة بهم ، خاصة وانهم كانوا يتحكمون في الطريق والمسالك ويبادرون بالحرب وكأنهم مدربين على أصولها وفنونها ، وكان بعضهم من الفرسان والبعض الآخر من المشاة ويحمل كل منهم أسلحته الحربية . ولقد عاملهم المصريون بالحسنى ، وحاولوا إفهامهم الموقف وتقديم النصح لهم ، ولكن ذلك لم يجد نفعا . وظهر

تصميمهم على القتال ، فجاراهم المصريون في هذا اليوم في معركة صغيرة ، مكثت أقل من ثلاث ساعات ، أعلنوا بعدها طاعتهم وتسلموا الاعلام المصرية .

وفي اليوم التالى قابلت المصريين جماهير اخرى كبيرة تقطع عليهم الطريق ، وتلوح لهم بالاسلحة طلبا للتزال ، ولم يجد التفاهم معهم ايضا وارادوا الهجوم على الطواير ، فاضطر المصريون الى نزاهم لمدة سبع ساعات ، أرسلوا بعدها يطلبون الأمان . فأصر المصريون على ضرورة حضور شيوخهم ورؤسائهم ، الذين أتوا في الصبيحة التالية واكدوا دخولهم في طاعة الحكومة ، ورفعوا الاعلام المصرية على قراهم .

واستراحت القوات قبل دخولها مدينة هرر ، وأبلغها السلطان أنه سيحضر بنفسه لمقابلتها . فأرسل المصريون أعلامها لرفعها على أحد أبواب المدينة ، وعلى قصر السلطان . ورحب المصريون بالسلطان كما رحب بهم ، وتسلم كساوى التشريفه التى أرسلتها مصر هدية له ولكبار القوم والاعيان . ودخلت القوات المصرية إلى عاصمة الاقليم رسميا في يوم ١١ من أكتوبر .

وكانت هرر هى المدينة الوحيدة التى يصادفها المسافر بعد خروجه من زيلع أو بربرة أو تاجورة . وبلغت مساحتها نحو ٤٨٠,٠٠٠ مترا مربعا وكان يحيط بها سور من جميع الجهات يتراوح إرتفاعه بين ثلاثة وأربعة أمتار ، مبنى من الحجارة الصخرية المستخرجة من الجبال المجاورة ، وبه أربع وعشرون برجاً ، وخمسة أبواب سماها المصريون باسم باب الحاكم ، وباب الفتوح وباب النصر وباب الرحمة وباب السلام .

أما بيوت المدينة فكانت كلها مبنية بالحجر ومسقفة بالاختشاب والبوص على نسق البيوت المصرية ، إلا أنها كانت من دور واحد ، ولم يكن لها نوافذ لاتقاد البرد . وقارب عدد منازل المدينة عشرة آلاف ، وبلغ عدد سكانها نحو

٣٥,٠٠٠ وكانوا جميعا متمسكين بالشرعية الاسلامية حتى التحسك ، على المذهب الشافعى ، كما كان أغلبهم يتكلم العربية ، ولم يكونوا يميلون إلى الاشغال اليدوية ، بل يفضلون الفلاحة والتجارة .

وكانت غدران المياه تمر إلى جوار المدينة من الشمال ومن الجنوب ، تمر المياه العذبة الجيدة التى تتجمع من سقوط الامطار على الجبال المجاورة . وكانت هذه المياه تضاهاى مياه النيل فى مذاقها حسب شهادة المصريين . وتقع المدينة على هضبة مرتفعة وتحيط بها الجبال من الشمال ومن الجنوب على بعد حوالى ثلاث كيلو مترات منها ، ومن الشرق على بعد اثنتى عشر كيلو مترا ، ومن الغرب على بعد تسعة كيلو مترات . وكان أشهر هذه الجبال هو جبل حاكم ، الذى يقع إلى الجنوب من المدينة ويشرف عليها .

وكانت طبيعة الارض طينية حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه إلى مصر ، مما جعل الاقليم فى نضرة زاهرة فى جميع فصول السنة . ولقد ساعد ارتفاع الاقليم على اعتدال مناخه رغم قربه من المناطق الاستوائية . وازدهرت بالاقليم زراعة البقول وقصب السكر والقطن والحبوب والخضروات والفواكه والبن المشهور بمجودته ، والذى فضله الاوربيون حتى على البن اليمنى .

أما الصناعة فكانت قليلة الانتشار ، وكانت أغلب مصنوعات الاقليم مستوردة من بلاد العرب ، ولم يجد المصريون بمدينة هرر إلا خراطا واحدا حضرمى الأصل ، رغم وجود عدة حدادين . ولكن صناعة الأقمشة كانت متقدمة فى هرر إذا ما قورنت ببقية الأقاليم السودانية .

وكانت مدينة هرر نقطة تنوسط طرق القوافل ، مما جعل منها مركزا تجاريا هاما فى شرق افريقية . وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الداخل إلى موانئ زيلع وبربرة وتاجورة ، رغم قلة استخدام النقود فيها ، وتفضيل الاهالى

لنظام المبادلة العينية . وكانت قوافل التجار من زيلع وبربرة وحضرموت تحمل البن اليمنى وبعض الحرير وبرادة النحاس من بلاد العرب إلى هرر ، ثم تعود محملة بالبن الجيد والجلود المدبوغة ، وجلود الثمر وريش النعام وشن الفيل . فكانوا يربحون فيما يستوردون ، ويربحون فيما يصدرّون .

وكان أهالى هرر يعيشون عيشة بسيطة ، ولكن سليمة ، إذ كانوا يميلون إلى العمل والكسب والتعليم ، « حتى أن جميع الاطفال يقرأون فى الكتابيب مدة النهار والمراهقين مدة الليل والبعض منهم يحضر علم الشريعة على الجهابذة من العلماء لتفقههم فى الديانة وحجهم الشديد لها على مذهب الشافعى حتى أن المراهق فيهم متفقه فى مذهبه » .<sup>(١)</sup> وذكر أحد ضباط اركان الحرب المصريين فى هرر : « لعمري أنه يحق للشافعيين بمصر أن يفتخروا بأهالى هذه البلاد لتفقههم جدا فى مذهبهم ، لاسيما وانهم فى أواسط افريقية تقريبا<sup>(٢)</sup> . »

ومع هذا فقد كان حكم محمد عبد الشكور سلطان هرر حكما تعسفيا رجعيا . فكان يتمتع الاهالى من زراعة البن ، ويحتفظ بها احتكارا لنفسه ، خوفا من أن يغتنى الاهالى ويخرجون بالتالى على طاعته . كما كان يحتكر التجارة فى العاج وريش النعام ، وكانت عملته مغشوشة مضروبة فى هرر مدة أزمان مختلفة ، وكلها نحاس ، على حد قول المصريين ، أى أن قيمتها الفعلية كانت أقل من القيمة النقدية التى كانت متداولة بها . وبلغ من تعسفه أنه كان يمنع نساء الشعب من لبس النعال ، والرجال من لبس أى شئ على رؤوسهم . وكان يجلد كل من يتجاسر على تغطية رأسه ، ولو بالثوب الملتف هو فيه لوقاية رأسه من حرارة الشمس أو البرد . كما كان يمنع الاهالى من أكل الارز ، وأكل الثمر ويقول « أن هذا أكل الأمراء السلاطين ومن أين لكم أن تتوصلوا لأكل

---

(١) تقرير من ضباط اركان حرب مأمورية هرر فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ - دار المحفوظات التاريخية - عابدين - محفظة رقم ٣ - مستندات خاصة بالمعية نشرها الدكتور شوق عطا الله الجمل برقم ١٣٤ ص ٢٩٣ فى الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .  
(٢) الوثيقة السابقة .

طعامنا ، بل كان يمنعهم من أكل أى غذاء حلو ، وما هذا إلا نتيجة جهله  
وتجبره وطفيلانه على عباد الله » .<sup>(١)</sup>

ولكن مجيء المصريين غير من هذه الاحوال إذ أنهم قضوا على إحتكار  
زراعة البن ، وعملوا على محاربة البدع والعمل على تقدم البلاد واهلها ،  
« فاختد الاهالى فى لبس تاج الاسلام وصاروا يدعون للدولة المصرية وابنائها  
الكرام حيث خلصتهم مما كانوا فيه من الظلم والاحتقار » .<sup>(٢)</sup> وسنرى كيف  
أن استعداد أهالى هذه المناطق للتقدم والرق لم يقل عن استعداد غيرهم من  
الشعوب ، وكيف أنهم استجابوا إلى تلك النظم والوسائل الحديثة التى جاءت  
مع إخوانهم فى الشمال ، وهدفت إلى السير بهم قدما ، إلى الامام .

## ( ٢ ) - الادارة الجديدة :

ارسلت مصر شكرها لكل ضباط الحملة وجنودها بعد وصولهم إلى هرر ،  
وكافأت محمد رؤوف باشا بمنحه رتبة الفريق فى الجيش .

ووجدت الحكومة المصرية أن أهمية بلاد الصومال واتساعها ، وما تشتمل  
عليه من زراعة وتجارة تستلزم تنظيم ادارتها سعيا وراء تقدمها ورفاهية أهلها .  
فعينت محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هذه الاقاليم ، وأصبح لقبه  
« حاكم دار هرر وملحقاتها » وأصبح عليه أن يشرف على بلاد الصومال  
جنوبى باب المندب ، وفى الداخل حتى هرر ، وألحقت بادارته كل من تاجورة  
ومحافظتى زيلع وبربرة . وثبتت الحكومة المصرية أبا بكر شحيم محافظا على  
زيلع . وأعربت الحكومة عن عدم ارتياحها لادارة جمالى باشا فى بربرة ،  
ووجدت أن أهمية هذه المحافظة وأهمية مينائها وسوقها التجارى يتطلب

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

الاتفاقيات إليها . فذكرت لرؤوف باشا أنها اخذت في إرسال المواد اللازمة لتوصيل المياه من الدوبار إليها ، وأن عبد القادر حلمي ، مأمور ضبطية مصر حينئذ ، سيقوم بالإشراف على هذه العملية ، مثلها مثل عمليات انشاء المسجد والمستشفى ومركز البوليس . وسألت الحكومة رؤوف باشا عما إذا كان يرشح أحدا من طرفه لتولى منصب هذه المحافظة ، وأوصته ببذل جهده لتسهيل الطرق وتأمين التجارة عليها ، خصوصا بين هرر وبربرة .

أما فيما يتعلق بمحافظة هرر نفسها ، فإن السلطان السابق محمد بن عبد الشكور كان قد أظهر صداقته وولائه للحكومة الجديدة ، ولكنه غير ختمه باسم « أمير هرر » وطلب من رؤوف باشا الاحتفاظ بهذا اللقب وراثيا في أسرته . فوافقت الحكومة المصرية على قبوله وبقائه هو وذريته في مدينة هرر ، وقلدته منصب « محافظ هرر » وكانت هذه الوظيفة « إسمية فقط » . وطلبت منه أن ينتهج العدالة بين العباد ، ويعامل الأهالي في المدينة بالرفق والرعاية ، عملا على زيادة العمران وتقديم البلاد .

وكانت هذه الحكمديرية متسعة الأرجاء وتتطلب قيام الحاكم العام بالمرور على جهاتها . ووجدت مصر ضرورة تعيين نائب له أثناء غيابه عن المدينة ، خصوصا وأن معظم الضباط المصريين المرافقين له كانوا من الشبان . فوقع الاختيار على عبد الوهاب بك وهبي ، مدير بنى سويف ، ليكون وكيلًا لمحافظة هرر ، ورئيسًا لمجلس الحكمديرية في نفس الوقت ، أى مرؤوسا لمحمد عبد الشكور في الظروف العادية ، ورئيسا له في الظروف الطارئة . وكان رؤوف باشا قد لفت نظر مصر إلى أنه مضطر إلى الاحتفاظ بالأمر السابق وذكر أنه ينطوى على أمور غير لائقة . وهكذا عملت مصر على تقييد سلطة عبد الشكور ، خصوصا في وقت غياب رؤوف باشا عن مركز الحكومة العامة . وكان عبد الوهاب وهبي من رجال الحكومة المعول عليهم ، وسبق له القيام بمهام خاصة ، وله دراية بالشئون العامة ، وعهدت إليه بإدارة كل جوانب حركة المدينة من ضبط وربط وإدارة ، وكلفته بالنيابة عن رؤوف

باشا فى أثناء غيابه ، وبرئاسة المجلس المشكل من القضاة والعلماء والتجار والاعيان للنظر فى القضايا ، سياسية كانت أو شرعية<sup>(١)</sup> .

وأرسل الخديو فرمانا إلى أهالى هرر بدأه بشكر الله على ضم مدنهم وبلادهم إلى البلاد المصرية ، وشرح فيه سياسة الحكومة تجاه هذا الاقليم الهام ، وأكد فيه أن المرجع فى الاحكام سيكون للشرعة المحمدية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وإن الادارة المصرية ستعمل على سيادة العدل والإنصاف ليستوى فى الحقوق الاداني والاشراف ، والمعاملة بالتلطيف والاستحسان وإن اختلفت الأديان . ثم أعلن سروره لترحيب الأهالى بهذه الوحدة مع مصر ومع بقية الأقاليم الافريقية المتصلة بها ، وأبلغهم أنهم أصبحوا كالمصريين تماما ، ويتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات مثلهم : « فقد صرتم كأهالى الديار المصرية من كافة الرعايا تتمتعون بالأمن وسائر المزايا ، يتساوى الضعيف فى الحقوق والقوى والكل يسلكون المنهج القويم السوى » ووعدت حكومة القاهرة بالعمل على نشر التعليم وازدهار الزراعة وتوسيع نطاق التجارة والصناعة ، وحثت الاهالى على التعاون فى استخراج خيرات الارض ، وعلى طاعة الله والرسول « وأولى الأمر » منهم .

وأصبح على رؤوف باشا أن يقيم احتفالا عسكريا يجمع فيه الامير والقضاة والعلماء والتجار والاعيان ، ليقراً عليهم هذا المرسوم ، لاعطائه الصفة الرسمية اللائقة بمثل هذه المناسبة<sup>(٢)</sup> .

ويعجز بعد ذلك كل ناقد ، مهما كانت لباقة ، عن النيل من تلك الوحدة التى تمت بين القطرين ، الصومال فى الجنوب ومصر فى الشمال ، مادام الاهالى قد رحبوا باخوانهم المصريين ، وما دام الجميع قد صمموا على أن تكون

---

(١) انظر الوثيقة رقم ١٣١ ص ٢٨٣ من كتاب الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

(٢) المرجع السابق : وثيقة رقم ١٣٠ ص ٢٨٠ .

لهم نفس الحقوق ، وعليهم نفس الوجبات في أقاليمهم الموحدة .

ولكننا نجد أنه عز على سلطان هرر السابق أنه فقد سيطرته على الاقليم ، كما عز عليه عدم موافقة مصر على احتفاظه بسلطة الادارة الفعلية الوراثة ، فضلا عما حرم منه من احتكارات كانت تدر عليه الارباح الطائلة . وظهر قصور تفكيره وتأخره عن متابعة الاحداث ، وعدم قدرته على مسايرة التطور واصراره على مصلحته الشخصية - ظهر ذلك في تحريضه قبائل الجالا ودفعهم إلى مهاجمة المصريين ، مما اضطر رؤوف باشا إلى الخروج ومجابهة هذه الحركات وقضائه عليها وعلى محمد عبد الشكور نفسه . فتقدم ابنه الحاج عبد الله بعد ذلك بطلب الأمان والأذن له بالحضور الى القاهرة ، ورتبت له الحكومة المصرية معاشاً ، ثم اختار زيلع مقاما له ، وأوصت سلطات هرر بعدم التعرض لاملاكه ، وعدم منعه من تحويلها الى زيلع .

وهكذا أصبح اقليم هرر تحت ادارة مدنية جديدة ، دون وجود طبقات تتحكم في خيرها . وظهر أن الاقليم قد أخذ في الاستجابة لتلك البذور التي أخذ لإخوانهم أبناء شمال القارة يبدرونها بينهم .

### ( ٣ ) - المشروعات الانشائية :

وافتت مصر على ارسال كل ماطلبه رؤوف باشا من الصناع لاستخدامهم في الاعمال الانشائية في هرر . ووافقت على بناء ثكنات للجنود على جبل حاكم ، وعلى زيادة عدد القوات الموجودة في الاقليم نظرا لاتساعه .

فأصدر رؤوف باشا أمرا بإبطال عملة الامير وبعدم استخدام عملة أخرى سوى العملة المصرية . وأرسل عينة من عملة هرر القديمة لمصر لتحليلها ومعرفة مقدار الفضة فيها تمهيداً لشرائها من الاهالى فرأت مصر أفضلية القيام بعملية الابدال تدريجيا حتى لاتقف حركة البيع والشراء . وأخذت في ارسال

كميات من العملة المصرية إلى هرر لكى تحمل محل العملة القديمة .

وبلغ رؤوف باشا أمر وجود الفحم بالقرب من حدود شوا ، فرأت مصر أن وجوده من حق المنافع العامة ، إلا إذا وجد داخل حدود شوا نفسها . وكان على رؤوف باشا أن يحدد ذلك الامر في أقرب وقت ، خصوصا وأن حكومة القاهرة كانت قد استعدت لعقد معاهدة مع منليك ، رأس شوا . وكلفت رؤوف باشا بفتح وتأمين الطرق بين إقليمه ومنطقة شوا لتسهيل التجارة بين الطرفين .<sup>(١)</sup>

واستصوب رؤوف باشا جعل التجارة مع الاهالى والضرائب التى يدفعونها النصف بالمبادلة ونصف بالشراء بالعملة ، خصوصا وان الاهالى كانوا غير معتادين على التعامل بالنقود . ولكن الحكومة وجدت أن هذا الامر قد ينشأ عنه بعض الارتباك ، ويتطلب إقامة المخازن فى الاقاليم . فقررت أن تجعل تجارة البن فى يدها وحدها ، تقوم بشرائه من الاهالى ، بعد أن شجعت الجميع على زراعته ، وتشتره بالعملة ، توحيدا للتجارة مع الخارج ، وتعويذا للاهالى على استخدام العملة . اما الضرائب المحلية التى قد تفرض على المواشى والأغنام والمحصولات فان مصر قد خشيت من استحداث نظم جديدة فيها مما قد يترتب عليه معارضة من جانب الأهالى . فأوصت الحاكم العام بعدم تقرير أى زيادة مفاجئة على عوائدهم السابقة ، وبأن يحصل على الايرادات بنفس الطريقة التى سارت عليها الحكومة السابقة ، مع الاستمرار فى ذلك مدة حتى يألفوا الادارة الجديدة ونظمها شيئا فشيئا .

واسرعت مصر بارسال عدد من المهندسين العسكريين للقيام بالاستكشافات الجغرافية ، وارتباد البلاد لرسم الخرائط الطبوغرافية لمدينة هرر وبقية الاقليم ، وتحديد الطرق . وقد قاموا بواجبهم خير قيام ، فاستكشفوا

---

(١) كلفت مصر منزجر باشا بالسور صوب منليك رأس شوا . ولكن حملته قضى عليها .

المناطق بين زيلع وهرر ، وقام كل من محمد مختار وعبد الله فوزى بوضع خريطة للمدينة وضواحيها . كما قام كل من أحمد وجدى وعبد الكريم عزت بعمل خرائط متنوعة ودقيقة . وجاءت أعمالهم مكتملة لأعمال كل من عبد الرزق نظمى فى استكشاف ومسح المناطق الواقعة بين بربرة والدوبار ، ومحمد عزت فى استكشاف المناطق الواقعة بين تاجورة واقليم الاوسا .<sup>(١)</sup>

واهتمت الحكومة العامة بقبائل الجالا المحبة للحرب ، وعملت على استئثارهم وبذر بذور الحضارة فيها بينهم . ووضع رؤوف باشا مشروعا لادخال بعضهم فى الجندية ، اشباعا لنزعتهم الحربية ، واستفادة من استعداداتهم الطبيعية ، فى خدمة القانون العام . ورأى أن تحتفظ هذه القوة المحلية بأسلحتها المعهودة من حراب ونبال ، وأن تصرف لهم رواتب أو ترتب لهم كمية من الاقمشة والتموين ، علاوة على دفع رواتب لشيخوخهم ورؤسائهم .

وقام رؤوف باشا بالمرور على بعض مناطق الاقليم ، فوجد أن نصف الأراضى التى تملكها كل قبيلة قد تركت مواتا دون زراعة رغم وجود المياه وخصوبة المنطقة . فأخذ فى حث الاهالى على زراعة البن ، وشرع فى تقسيم الأراضى بينهم ، وتم له إنشاء وتعمير قرى عديدة . وكان كل عمدة يدفع خمسة أبقار رسوما فيعطيه ققطانا وطاقيه وعمامة وأربعة أذرع من الشيت ، ويحدد له ألف فدان من الارض المتروكة ليزرعها ، وشيخ البلد يحضر بقرتين فيحدد له خمسمائة فدان . وكان يبدأ مع كل قبيلة باللين والتفاهم والهدايا ، عملا على جذب قلوبهم ، وتحييتهم فى الإدارة الجديدة ، وفى العمل الجاد ، والانتاج الثمر .

واهتم المصريون بانشاء المراكز على طرق المواصلات الهامة تأمينا لها . فانشأوا مدينة جلديسة عند تقاطع طرق هرر وشوا وزيلع ، مما ساعد على انتشار التجارة وازدهار الحياة الاقتصادية .

(١) انظر الدكتور محمد صبرى . مصر فى افريقية الشرقية . القاهرة - ١٩٣٩ . ص ٧٤ .

ووضع رؤوف باشا برنامجا للمنشآت اللازمة لتجميل مدينة هرر وتوفير الرفاهية والعمران فيها ، وقد استعان بالجند في تشييد معظم المباني الحكومية وبيوت الموظفين . وبالاختصار فإن محمد رؤوف باشا قد أحدث ثورة اصلاحية وانشائية عامة ، مع المصريين في اقليم هرر .

وكانت استجابة الاهالى لنداء التقدم والعمل ، أكبر مشجع للمصريين على مواصلة جهودهم .

ولا يسعنا إلا أن نذكر دليلا على ذلك التجاوب المصرى الصومالى فى ذلك العصر ، تلك الروح التى أقبل بها أبناء الصومال على الاندماج مع المصريين ، ويذكر لنا ضباط أركان حرب المصريين أن أغلب الصوماليين قد حاولوا تزويج بناتهم بالجنود المصريين والسودانيين . فشجعت الحكومة العامة هذا الاتجاه ، وحث الجنود على حسن معاملة زوجاتهم واعطائهن الكساوى والملبوسات ، حتى أن كل هررى كانت تغمره سعادة بالعة إذا مازوج ابنته لاحد الجند .

\*\*\*

وكان من السهل إتمام اتحاد بلاد الصومال مع مصر ، إذا ماوفق المصريون الى توحيد كل مناطق الصومال المطلة على المحيط الهندى مع هذه الامبراطورية الافريقية . وكان ذلك بداية مشروع نهر الجوبا المرتبط بالصومال مثل ارتباطه بتاريخ مديرية خط الاستواء .

ولكن انجلترا وقفت بالرصاد ، للمصريين ولشعب الصومال ، ولكل حركة اتحادية تظهر فى إفريقيا ، وتهدف الى توحيد ابنائها ، للدفاع عن مصالحهم ، والوقوف فى وجه المستغلين الاجانب .